

EXHIBIT 14

Part 8

باسم صاحب السمو أمير دولة الكويت

الشيخ صباح الأحمد الصباح

المحكمة الكلية

الدائرة : جنایات/٣

نموذج: ٣/١٦٩



في الجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة الكلية في يوم الاثنين الموافق ٢٠١٩/١١/١١

برئاسة الأستاذ/	نايف رجعان الداھوم	المستشار
وعضوية الأستاذ/	وائل جمال عبدالمتعال	القاضي
وعضوية الأستاذ/	نواف سعد الفطيري	القاضي
وحضور الأستاذ/	محمد أحمد الدريع	ممثل النيابة العامة
وحضور السيد/	إبراهيم محمد الفارسي	أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الدعوى رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة

المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنایات المباحث

والمنضم لها الجنایتین رقمی ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ حصر أموال عامة

المرفوعة من :-

النيابة العامة

ضد /

١- لازاريف ماريّا

٢- سعيد اسماعيل حاجية دشتي

٣- محمد عبدالمحسن عبداللطيف العصفور

الأسباب



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمدافعة قانوناً:-

حيث إن النيابة العامة أسندت إلى المتهمين أنهم في غضون الفترة من عام ٢٠٠٧ وإلى عام ٢٠١٥ بدائرة المباحث الجنائية - بدولة الكويت.

أولاً:- المتهم الأول:-

١- بصفتها في حكم الموظف العام (مدير الاستثمار في صندوق الموائى الاستثمارى الذى تساهم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومؤسسة الموائى الكويتية في رأس ماله بشكل مباشر بنسبة تزيد على ٢٥ %) استولت بغير حق على مبلغ ٢٩٤٤٢ دينار كويتي "مائة وتسعة وعشرين ألف واثنيان وأربعون دينار كويتي" وعلى مبلغ ٦٠٦٠ دولار أمريكي "ستة آلاف وستون دولار أمريكي" المملوكين لصندوق الموائى الاستثمارى بأن استغلت صفتها كمفوض وحيد على حسابات الصندوق داخل دولة الكويت وحولت المبالغ إلى حساباتها وأصدرت الشيكات موضوعها والمبينة تفصيلاً بالأوراق إلى نفسها بقصد الاستيلاء على تلك المبالغ وفي غير أغراض إدارة أموال الصندوق أو استثمارها على النحو المبين بالتحقيقات .

٢- بصفتها سافقة البيان سهلت بغير حق لشركة كى جى إل للاستثمار الاستيلاء على مبلغ ٧١٩١٠٠ دينار كويتي "سبعمائة وتسعة عشر ألف ومائة دينار كويتي" المملوك لصندوق الموائى الاستثمارى ، بأن استغلت صفتها كمفوض وحيد على جميع حسابات الصندوق داخل دولة الكويت وحولت المبالغ من حساب صندوق الموائى الاستثمارى إلى حساب شركة كى جى إل للاستثمار لدى البنك الأهلى الكويتى رقم (٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١) واستخدمت صفتها كرئيس تنفيذى بشركة كى جى إل للاستثمار فى تحويل هذا المبلغ على دفعتين الأولى بمبلغ ٣٠٩٠٠٠ دينار كويتي "ثلاثمائة وتسعة آلاف دينار كويتي" والثانية بمبلغ ٤١٠٠٠٠ دينار كويتي "أربعمائة وعشرة آلاف دينار كويتي" إلى

شركة المرباطون الدولية المملوكة للمتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشيتي وآخرين لدى بنك برقان حساب رقم ٣١٦٠٠٠١٣١٩ بقصد تسهيل



الاستيلاء على هذا المبلغ وفي غير أغراض إدارة أموال الصندوق أو استثمارها ، وقد ارتبطت هذه الجريمة بجناية أخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة وهي جناية غسل الأموال الواردة بالتهمة العاشرة من تقرير الاتهام وذلك على النحو المبين بالتحقيقات .

٣- بصفتها سائلة البيان سهلت بغير حق لشركات (كي جي إل للاستثمار ، رابطة الكويت والخليج للنقل ، كي جي إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل ، كي جي إل أم أن القابضة ، بتروليناك القابضة ، كي جي إل آسيا ROHQ ، كابيتال لينك القابضة ، كي جي إل البترولية ، كلارك جيت واي انفسمنت جروب) الاستيلاء على مبلغ إجمالي مقداره ١٠٥٩٠٠٠ دينار كويتي " مليون وتسعة وخمسون ألف دينار كويتي " ، ومبلغ ٦٨ و ٨٩٧٦٤٥٣٣ دولار أمريكي " تسعة وثمانون مليون وسبعمائة وأربعة وستون ألف وخمسمائة وثلاثة وثلاثون دولار وثمانية وستون سنتاً أمريكياً " والمملوكين لصندوق الموانئ الاستثماري ، بأن استغلت صفتها كمفوض وحيد على جميع حسابات الصندوق داخل دولة الكويت المبينة تفصيلاً بالأوراق ، وحولت إجمالي المبلغين إلى حسابات الشركات سائلة البيان بداخل وخارج الكويت والمبينة تفصيلاً بالأوراق ، بقصد تسهيل الاستيلاء على تلك المبالغ ، وفي غير أغراض استثمار أموال الصندوق أو إدراتها ، على النحو المبين بالتحقيقات .

٤- بصفتها سائلة البيان سهلت بغير حق لشركة MPC-GMO الاستيلاء على مبلغ إجمالي مقداره ٦٨٠ و ٣٠٧٠٩٤ دينار كويتي " ثلاثمائة وسبعة آلاف وأربعة وتسعون دينار وستمائة وثمانون فلساً كويتياً " ، ومبلغ ٤٠١١٣٧ و ٤٠١٣٧ دولار أمريكي " أربعمائة وواحد ألف ومائة وسبعة وثلاثون دولار وأربع عشر سنتاً أمريكياً " المملوكين لصندوق الموانئ الاستثماري بأن استغلت صفتها كمفوض وحيد على جميع حسابات الصندوق داخل دولة الكويت المبينة تفصيلاً بالأوراق ، وحولت إجمالي المبلغين إلى الشركة سائلة البيان بعد انتهاء استثمار الصندوق مع شركة MPC-GMO في السنة المالية ٢٠١٣ ، وبغدد



انتهاء عمر الصندوق بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٣ ، فى غير أغراض استثمار أموال الصندوق أو إدراجها بقصد تسهيل الاستيلاء على تلك المبالغ ، على النحو المبين بالتحقيقات .

٥- بصفتها سالفة البيان سهلت بغير حق لشركة كى جى إل الدولية للموائى والتخزين والنقل التى يملكها المتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي وآخرين الاستيلاء على مبلغ ٢٠٦٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكى " عشرون مليون وستمائة ألف دولار أمريكى " المملوك لصندوق الموائى الاستثمارى بأن استغلت صفتها كمفوض وحيد على جميع حسابات الصندوق داخل دولة الكويت المبينة تفصيلاً بالأوراق ، وحولت المبلغ إلى الشركة سالفة البيان على صورة قرض ائتمان فى غير أغراض استثمار أموال الصندوق أو إدراجها ثم أسقطته وفوائده من البيانات المالية للصندوق بقصد تسهيل الاستيلاء على هذا المبلغ على النحو المبين بالتحقيقات .

٦- بصفتها سالفة البيان سهلت بغير حق لشركة الموحدة للنقل البرى الأردنية المملوكة للمتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي وآخرين الاستيلاء على مبلغ ٩٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكى " تسعمائة ألف دولار أمريكى " ، ومبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ دينار كويتى " مئتا ألف دينار كويتى " ، المملوكين لصندوق الموائى الاستثمارى ، بأن استغلت صفتها كمفوض وحيد على جميع حسابات الصندوق داخل دولة الكويت المبينة تفصيلاً بالأوراق ، وحولت المبلغ إلى الشركة سالفة البيان على صورة تسهيلات مالية " كفالة بنكية على البنك الكويتى الأردنى لصالح الشركة الموحدة سالفة البيان " فى غير أغراض استثمار أموال الصندوق أو إدراجها بقصد تسهيل الاستيلاء على هذين المبلغين على النحو المبين بالتحقيقات .

بصفتها سالفة البيان سهلت بغير حق للمتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي الاستيلاء على مبلغ إجمالى مقداره ٣٥٠٠٠٠٠ دينار كويتى ثلاثمائة وخمسون ألف دينار كويتى " المملوك لصندوق



الموائى الاستثمارى بأن استغلت صفتها كمفوض وحيد على جميع حسابات الصندوق داخل دولة الكويت المبينة تفصيلاً بالأوراق ، وحولت المبلغ إلى حساب المتهم الثانى لدى بنك برقان المبين بالأوراق ، فى غير أغراض استثمار أموال الصندوق أو إدراتها بقصد تسهيل الاستيلاء على هذا المبلغ على النحو المبين بالتحقيقات .

٨- بصفتها سالفة البيان سهلت بغير حق لشركة CLARK

GROUP GATEWAY INVESTMENT المملوكة للمتهم الثانى /

سعيد إسماعيل دشبتي الإستيلاء على مبلغ إجمالى مقداره/

٧٩١٦٩٦٦٢ دولار أمريكى " تسعة وسبعون مليون ومائة وتسعة

وستون ألف وستمائة واثنان وستون دولار أمريكى " المملوكة لشركة

Global GATEWAY Development Corporation ،

المملوكة بالكامل لصندوق الموائى الاستثمارى ، بأن استغلت صفتها

كمدير استثمار ونقلت ملكية الشركة الأخيرة إلى الشركة الأولى التى

يملكها المتهم الثانى سالف الذكر ، سيما مشروعى مدينة صباح الأحمد

اللوجستية ، والمدينة الطبية فنى الفلبين المملوكة لشركة

Global Development Corporation GATEWAY دون

مقابل حقيقى أو عائد على صندوق الموائى الاستثمارى ، وفى غير

أغراض إدارة أموال الصندوق أو استثمارها بقصد تسهيل الاستيلاء على

تلك المبالغ والمشروعين المذكورين على النحو المبين بالتحقيقات.

٩- بصفتها سالفة البيان ومكلفة بالمحافظة على مصالح " صندوق

الموائى الاستثمارى " فى استثمار أموال المؤسسة العامة للتأمينات

ومؤسسة الموائى الكويتية وجهات أخرى ، أضرت عمداً بأموال العام ،

فتعمدت إجراء العمليات المالية لصندوق الموائى الاستثمارى على نحو

يضر بمصلحة وأموال صندوق الموائى الاستثمارى ، بأن سهلت لنفسها

والجهات والأشخاص المبيينين فى أوصاف الاتهام بالبند من ٢ حتى ٨

أعلاه الاستيلاء على أموال الصندوق ، ليحصلوا على ربح مما ترتب

عليه الأضرار بأموال الصندوق بإجمالى مبلغ ١٦٦٠٠٩٧٥٦ دولار



أمريكي " مائة وستة وستون مليون وتسعة آلاف وسبعمئة وستون وخمسون دولار أمريكي " وذلك على النحو المبين بالتحقيقات .

١٠ - ارتكبت جريمة غسل أموال لمبلغ إجمالي مقداره ٢٠٨٩٠٠٠ دينار كويتي " مليونين وتسعة آلاف وثمانون ألف دينار كويتي " بأن استغلت صفتها كمفوض وحيد على جميع حسابات صندوق الموائى الاستثمارى بداخل دولة الكويت وحولت المبلغ المار بيانه على أكثر من عملية مالية ، خصماً من حسابات صندوق الموائى الاستثمارى المبينة تفصيلاً بالأوراق لصالح حساب شركة كى جى إل للاستثمار رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ لدى البنك الأهلى الكويتى ، وأخفت وموهت حقيقة هذه العمليات ومصدرها بأن حولت حصيلة تلك المبالغ من حساب شركة كى جى إل للاستثمار سالف البيان إلى حسابات (شركة المرابطون الدولية بمبلغ إجمالي ٧١٩٠٠٠ دينار كويتي " سبعمائة وتسعة عشر ألف دينار كويتي " ومن ثم إلى حساب المتهمه الشخصى لدى بيت التمويل الكويتى، وشركة كاييتال لينك بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي " مليون دينار كويتي " ، وشركة رابطة الكويت والخليج للنقل بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار كويتي " عشرون ألف دينار كويتي " وإلى حساب المتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشني بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ دينار كويتي " ثلاثمائة وخمسون ألف دينار كويتي " لدى بنوك برقان والأهلى الكويتى و HSBC ، وبيت التمويل الكويتى المبينة تفصيلاً بالأوراق مع علمها بأن تلك الأموال متحصلة من جريمتى الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على أموال صندوق الموائى الاستثمارى بقصد إخفاء وتمويه حركه تلك الأموال وحقيقتها ومصدرها على النحو المبين بالتحقيقات .

ثانياً: - المتهم الثانى :-

١ - بصفته فى حكم الموظف العام (عضو فى المجلس الاستشارى وغير تنفيذى فى صندوق الموائى الاستثمارى الذى تساهم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومؤسسة الموائى الكويتية فى رأس مالها بشكل مباشر بنسبة تزيد على ٢٥ %) اشترك بطريقة



الاتفاق والمساعدة مع المتهممة الأولى فى ارتكاب جرائم تسهيل الاستيلاء على المال العام المسندة إليها بالبند من (٢ إلى ٩) قبل وقوعها بأن اتفق معها على تحويل الأموال محل تلك الاتهامات إلى الشركات المستفيدة التى يملكها وآخرين ، وإلى حساباته الشخصية المبينة تفصيلاً بالأوراق ، وساعدها بأن زودها ببيانات تلك الحسابات لدى البنوك بداخل وخارج الكويت المبينة بالتحقيقات ، فقامت المتهممة الأولى بتحويل المبالغ المستولى عليها فى الحسابات المذكورة بقصد تسهيل الاستيلاء على تلك الأموال ، فوقعته الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ، على النحو المبين بالتحقيقات .

٢- اشترك مع المتهممة الأولى فى جريمة غسل الأموال المسندة إليها موضوع التهمة بالبند ١٠ قبل وقوع الجريمة بطريقى الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معها على تحويل الأموال إلى حساباته وحسابات الشركات المبينة بالتهمة سالفه البيان ، وساعدها بأن زودها ببيانات تلك الحسابات بقصد تمويه وإخفاء حركة الأموال وحقيقتها ومصدرها مع علمه بأن تلك الأموال متحصلة من جريمتى الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على أموال صندوق الموائى الاستثمارى على النحو المبين بالتحقيقات .

ثالثاً: - المتهم الثالث:-

بصفته فى حكم الموظف العام (نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الموائى الكويتية) ومكلف بالمحافظة على مصلحة المؤسسة التى يعمل بها فى التعاقد مع شركة كى جى إل للاستثمار للاكتتاب فى صندوق الموائى الاستثمارى ، تعمد إجرائها على نحو يضر بمصلحة المؤسسة ويحصل لغيره على ربح بأن اعتمد احتساب مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية فى الصندوق سالف البيان بأثر رجعى من تاريخ إنشاء الصندوق لا من تاريخ مساهمة المؤسسة الفعلية فى ٢٠١٠ ، وكان من شأن ذلك ترتيب التزامات على المؤسسة تمثلت فى قيمة أتعاب إدارة نقاضها مدير الاستثمار (شركة كى جى إل للاستثمار كايمن) عن

السنوات ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ بلغت قيمتها الإجمالية ٣٨٩٨٢٦٠ دولار أمريكي "ثلاثة ملايين وثمانمائة وثمانية وتسعون ألف ومئتان وستون دولار أمريكي" وقد بلغ المتهم مقصده بأن خصمت تلك الأموال من رصيد مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية فى صندوق الموائى الاستثمارى وذلك على النحو المبين بالتحقيقات .

وأحالتهم إلى هذه المحكمة ، وطلبت معاقبتهم طبقاً للمواد ٤٨/ ثانياً، وثالثاً، ١/٥٢ من قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ ، والمادة ٤٣/أ ، هـ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ ، والمواد (٢/ج ، ٣ ، ١٠ ، ١١ ، ١٦) من القانون رقم ١٩٩٣ لسنة ١٩٩٣ فى شأن حماية الأموال العامة ، والمواد ١ ، ١/٢ ، ٢ ، ٦ ، ٧) من القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ فى شأن مكافحة غسل الأموال .

وحيث إن واقعة الدعوى رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة تتحصل فيما أبلغت به / منى عبدالمنعم محمود - موظفة سابقة فى شركة كى جى إل للاستثمار - وما شهدت به بتحقيقات النيابة العامة من إنها بمناسبة عملها فى شركة كى جى إل للاستثمار خلال الفترة من ١/١/٢٠٠٧ حتى ٣٠/٣/٢٠١٠ تكشف لها قيام شركة كى جى إل للاستثمار KGL INVESTMENT - شركة مساهمة كويتية مغلقة -

بصفقتها كوكيل اكتتاب ومدير استثمار بإنشاء صندوق الموائى الاستثمارى فى جزر كايمان ، وذلك بعد استصدارها الترخيص رقم ٢٠٠٧/٢٤ الصادر فى ١٢/٥/٢٠٠٧ من وزارة التجارة والصناعة ، وجاء فى نشرة الاكتتاب أن الصندوق يهدف إلى تحقيق معدل عائد داخلى بنسبة ٣٠% على إجمالى استثمارات الصندوق ، عن طريق تقديم الفرصة للمستثمرين للاكتتاب فى نمو وتطوير الأعمال ذات العلاقة بالميناء والاستثمارات الأخرى ، وقد تولى مدير الصندوق شركة "

كى جى إل كايمان للاستثمار المحدودة " ، وتولى بنك "أتش إس بى الشرق الأوسط المحدود" أميناً للاستثمار ، وأن للصندوق فى



البنك سالف البيان حسابين الأول بعملة الدينار الكويتي يحمل رقم ٠٠١٠٠٤٠٠١٠٠١، والحساب الثاني بعملة الدولار الأمريكي يحمل رقم ٠٠١٠٠٤٠٠١١٦٠، وأنه بناء على هذا الترخيص سالف البيان أعلنت شركة كى جى إل للاستثمار عن نشرة الاكتتاب في الصندوق مبيناً بها أن صندوق الموائى المؤسس في جزر كايمان ومكاتبه الرئيسية بالكويت وروتردوم بهولندا يعرض على المستثمرين المتخصصين فرصة المشاركة في تطوير وتعزيز صناعة إدارة الموائى والقطاعات المتصلة بها من خلال استثمارات خاصة في شركات واعدة في مختلف أنحاء العالم وأن متوسط العائد الداخلى السنوى المستهدف للمستثمرين ٣٠% طوال مدة الصندوق، وأن الصندوق مقل ومدته خمس سنوات قابلة للتجديد لفترتين متتاليتين كل فترة سنة واحدة، وبناء على نشرة الاكتتاب سالف الذكر فقد ساهمت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكويتية في رأس مال صندوق الموائى الاستثمارى سالف الذكر بمبلغ أربعين مليون دولار أمريكى بالإضافة إلى تحمل المؤسسة المذكورة مبلغ أربعمائة ألف دولار أمريكى رسوم إدارية لازمة للاكتتاب وهو ما يمثل ٤٣ و ٠٨% من رأس مال الصندوق وذلك بموجب العقد رقم ٢٠٠٧/٥١ المؤرخ ٢٠٠٧/٧/٣١ والمحضر بين مدير عام المؤسسة وبين العضو المنتدب لشركة كى جى إل للاستثمار المتهمه الأولى/ ماريلا لازاريفيا، ونفاذاً لهذا العقد فقد أودعت المؤسسة العامة للتأمينات المبلغ أنف البيان في حسابات الصندوق لدى البنك أمين الاستثمار، كما ساهمت مؤسسة الموائى الكويتية بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٤ في رأس مال صندوق الموائى الاستثمارى سالف الذكر بمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكى "خمسون مليون دولار أمريكى" وذلك بموجب العقد المؤرخ في ٢٠١٠/٧/١٤ والمحضر بين مؤسسة الموائى الكويتية ويمثلها نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة المتهم الثالث / محمد عبدالمحسن عبداللطيف العصفور وبين شركة كى جى إل للاستثمار ويمثلها / يعقوب عبدالله الوزان رئيس مجلس إدارتها، ونفاذاً



AL DIYAR LEGAL TRANSLATION

أن النشرة كانت بتاريخ أبريل لعام ٢٠٠٧ ، وأبرمت عقود الخدمات بين كى جى إل للاستثمار فرع هولندا وصندوق الموائى فى عام ٢٠٠٨ بعد صدور نشرة الاكتتاب بعام كامل ، ٣- تضمنت نشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق أنه يحقق متوسط عائد داخلى سنوى للمستثمرين بواقع ٣٠% سنوياً طوال مدة عمل الصندوق وهى خمس سنوات بيد أن هذا الصندوق لم يحقق فعلياً أية أرباح فعلية للمستثمرين وكانت الأرباح وهمية لإيهام المستثمرين بالأرباح على خلاف الحقيقة ، ٤- زعمت شركة كى جى إل للاستثمار فى نشرة الاكتتاب المشار إليها بأن صندوق الموائى يعمل فى مجال البنية التحتية وأسست هذا الزعم على أن هذا الصندوق يساهم بمبلغ عشرين مليون وستمائة ألف دولار أمريكى فى مشروع ميناء دمياط بجمهورية مصر العربية وأن ما زعمته مخالفاً للحقيقة حيث أنها لم تساهم بهذا المبلغ ولم تودعه فى الصندوق ، وتحصلت على أموال المستثمرين المودعة فى الصندوق ومنحت بها قرضاً بمبلغ عشرين مليون وستمائة ألف دولار أمريكى لشركة كى جى إل الدولية للموائى لاستثمار هذا المبلغ باسمها وليس باسم الصندوق فى مشروع الميناء المشار إليه ، ٥- أرسلت شركة كى جى إل للاستثمار بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣٠ كتاباً لمؤسسة الموائى الكويتية بشأن الإفادة عن استفسارات اللجنة التنفيذية بالمؤسسة حول صندوق الموائى تضمن وقائع غير صحيحة بشأن المركز المالى لصندوق الموائى من شأنها تحقيق مؤسسه الموائى الكويتية على المساهمة فى هذا الصندوق بناء على الإيهام بأرباح وهمية حيث أثبتت بهذا الكتاب أن الصندوق حقق أرباح فى السنة المالية المنتهية فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ وصالت مبلغ ٤٦١ و٣٠٥ و٢٨ مليون دولار أمريكى وأن إدارة الصندوق تتوقع أن تستمر السنة المالية ٢٠٠٩ والسنوات اللاحقة فى تحقيق نمو إيجابى فى الأرباح ، وأن ما ورد فى هذا الكتاب مخالف للحقيقة حيث أن الثابت مما ورد بتقرير مجلس إدارتها السنوى عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ والميزانية السنوية عن



نفس العام أن الأرباح الصافية لشركة كى جى إل للاستثمار مائة وأثنى عشر ألف وثمانمائة وثلاثة وثمانون ديناراً كويتياً ، وأن استثمارات كى جى إل مشروعة سيركل أويل وصندوق الموائى حققا أرباحاً تتراوح ما بين ١٥% إلى ٣٠% من السنة المالية المنتهية فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ ولم تذكر أن أرباح صندوق الموائى مبالغ ٤٦١ و ٣٠٥ و ٢٨ مليون دولار أمريكى ، ورغم أن الثابت فى الاجتماع رقم ٢٠٠٩/١ للجنة استثمار صندوق الموائى المنبثقة عن مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣ والتى تدارست فيه تأثيرات الأزمة المالية العالمية على هذا الصندوق أنها قررت تخفيض العمالة فى الفريق الإدارى للصندوق ، ويؤكد عدم صحة هذه البيانات أن هذه الأرباح المزعومة تحققت عن فترة سابقة على إنشاء صندوق الموائى إذ أن نشرة اكتتاب الصندوق فى أبريل عام ٢٠٠٧ وإيداعات المستثمرين فى ٢٠٠٧/٧/٣١ بينما البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات لصندوق الموائى كان عن الفترة من ٢٠٠٧/٣/٢١ حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١ ، كما يؤكد ذلك أن المتهمة الأولى / ماريلا لازاريفيا قد أرسلت إيميل مؤرخ فى ٢٠٠٩/٩/٢٧ للسيد / مارك وليام - مدير استثمارات صندوق الموائى - تخبره فيه أن مؤسسة الموائى ستطلب منه استفسارات عن المركز المالى للصندوق وطلبت منه الإفادة بشكل موجز ومختصر دون إيضاحات لمشاكل التى يواجهها الصندوق عن حقيقة استثماراته الخارجية ، المخالفة الثانية :- عدم التزام شركة كى جى إل للاستثمار بإيداع حصتها فى رأس مال صندوق الموائى الاستثمارى بمقدار ٢٠ مليون دولار أمريكى " عشرون مليون دولار أمريكى " بما يعادل ٥٤ و ٢١% من رأس المال متضمناً ستمائة ألف دولار أمريكى رسوم إصدار إدارية بواقع ٣% من حصة كل مساهم وفقاً لما هو ثابت من كشف الحساب الصادر من أمين الاستثمار " بنك إتش إس بى سى " بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٣٠ بما يعكس تعمد الشركة المذكورة التلاعب على المساهمين فى الصندوق المشار إليه بغرض استدرج مساهماتهم



والاستيلاء عليها وتبديدها ، المخالفة الثالثة :- تعتمد شركة كى جى إل للاستثمار التدليس على المساهمين فى صندوق الموائى ومنهم مؤسستى التأمينات الاجتماعية والموائى الكويتية بأن أوهمتهم المتهمه الأولى / ماريلا لازاريفنا نائب رئيس مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار والعضو المنتدب للشركة والمفوضة بالتوقيع عن الشركة وعن صندوق الموائى الاستثمارى وبصفقتها مدير الاستثمار فى الصندوق على خلاف الحقيقة بأن شركة كى جى إل للاستثمار ساهمت فى أموال الصندوق بنسبة ٢١ و ٥٤ % وقامت المتهمه الأولى بإستخدام هذه النسبة فى إقراض شركة أخرى تابعة لها وهى شركة كى جى إل الدولية للموائى والتخزين والنقل والمملوكة للمتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي مبلغ عشرون مليون وستمائة ألف دولار أمريكى حولتها من أموال المساهمين - ومنها أموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - فى صندوق الموائى للاستثمار وفى غير أغراض الصندوق بإسمها وليس بإسم الصندوق فى مشروع ميناء دمياط بجمهورية مصر الغربية ، وذلك وفقاً لما هو ثابت فى البيانات المالية للصندوق عن الفترة من ٢٠٠٧/٣/٢١ حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١ فى البند ٥ منه (القروض والذمم المدينة) ورغم أن شركة كى جى إل للاستثمار لم تودع حصتها بصندوق الموائى الاستثمارى من الأساس وذلك لتحقيق منفعة ومصالحة للمتهم الثانى ، المخالفة الرابعة :- قامت المتهمه الأولى / ماريلا لازاريفنا نائب رئيس مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار والعضو المنتدب للشركة والمفوضة بالتوقيع عن الشركة وعن صندوق الموائى الاستثمارى وبصفقتها مدير الاستثمار فى الصندوق بإهدار أموال صندوق الموائى بما فيه من أموال مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، ومؤسسة الموائى وذلك بإستغلال هذه الأموال فى غير الغرض المخصص له وبالمخالفة للقانون وبالمخالفة لعقد

الكتاب الأصيل المتضمن النظام الأساسى للصندوق وذلك على النحو
١ - قامت المتهمه الأولى بتحويل مبلغ ٨٠٩ و ١١٧ و ٧١٩



دينار كويتي بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٥ من حساب صندوق الموائى إلى حساب شركة كى جى إل للاستثمار ثم قامت شركة كى جى إل للاستثمار بتحويل هذا المبلغ على تحويلين الأول بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦ بمبلغ ١٠٠ و ٣٠٩ دينار كويتي إلى شركة المرابطون الدولية للتجارة العامة والمقاولات والمملوكة لأحد أعضاء مجلس الإدارة المتهم الثانى /سعيد إسماعيل دشتي والمعين ممثلاً عنها فى عضوية كى جى إل للاستثمار ، والثانى بذات التاريخ لذات شركة المرابطون بمبلغ ٤١٠ ألف دينار كويتي ثم قامت شركة المرابطون بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٥ بتحويل هذين المبلغين إلى حساب المتهم الأولى / ماريلا لازاريفيا - نائب رئيس مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار - والعضو المنتدب بها ببيت التمويل الكويتي والذي يحمل رقم ٢٢٠١٢٠٠٢٥٢٣٢ ، ٢ - منحت شركة كى جى إل للاستثمار بصفقتها مدير صندوق الموائى الشركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية (شركة مساهمة عامة محدودة أردنية) مبلغ تسعمائة ألف دولار أمريكي من أموال صندوق الموائى الاستثمارى بتاريخ ٢٠٠٩/١/١ كضمان بنكى لهذه الشركة رغم أن الشركة الممنوح لها هذا المبلغ ليست من المشاريع التابعة لصندوق الموائى والتي يستثمر فيها أمواله ، ولكون الشركة متعثرة وتعرضت للحجز على أموالها من قبل الدائنين، وكون مصلحة شركة كى جى إل للاستثمار منح هذه الشركة هذا الضمان لكونها مساهم والمتهم الثانى فى الشركة الممنوح لها الضمان بنسبة ٦٠ % ولم يكن المنح بهدف استثمار أموال الصندوق ، وحال كون المتهم الثانى عضو فى المجلس الاستشارى ومدير غير تنفيذى فى صندوق الموائى الاستثمارى وعضو مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار ، وقامت شركة كى جى إل للاستثمار بتدوين مبلغ الضمان فى البيانات المالية الخاصة بصندوق الموائى عن الفترة من ٢٠٠٧/٣/٢١ حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١ بالمخالفة لتاريخ منح هذا الضمان الحاصل فى ٢٠٠٩/٩/٢٧ اعتباراً من ٢٠٠٩/١/١ ، ويؤكد



ذلك ما جاء بميزانية الصندوق للسنة المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١ من أن هذا المبلغ دفع كضمان نيابة عن الشركة الممنوح لها هذا الضمان ٣- قامت المتهمة الأولى / ماريلا لازاريقا نائب رئيس مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار والعضو المنتدب للشركة والمفوضة بالتوقيع عن الشركة وعن صندوق الموائى الاستثمارى بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٨ بتحويل مبلغ ٢٥ ألف دينار كويتي لحساب شركة رابطة الكويت والخليج للنقل لدى بنك إتش أس بى سى رقم ٠٠١٠٠١٥٠٢٠٠١ والمفوض بالتوقيع للسحب والإيداع فى هذا الحساب المتهمة الثانى / سعيد إسماعيل دشتي وسجل على أنه مقابل استشارات وذلك بالمخالفة للقانون حيث أن المتهمة الثانى يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة رابطة الكويت والخليج وعضو مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار، ٤- قامت المتهمة الأولى / ماريلا لازاريقا نائب رئيس مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار والعضو المنتدب للشركة والمفوضة بالتوقيع عن الشركة وعن صندوق الموائى الاستثمارى بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٤ بصرف مبلغ ٣٥٠ ألف دينار كويتي للمتهمة الثانى / سعيد دشتي تحت بند استشارات بذات الشركة وذلك بتحويل هذا المبلغ إلى حسابه الشخصى ببنك برقان تحت رقم ٢٠٦٠١٢١٧٣١ وتحويل آخر له بمبلغ ٤٤٥٠ ألف دينار كويتي على ذات الحساب مقابل " استشارات " ، ٥- قامت المتهمة الأولى / ماريلا لازاريقا نائب رئيس مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار والعضو المنتدب للشركة والمفوضة بالتوقيع عن الشركة وعن صندوق الموائى الاستثمارى بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٥ بتحويل مبلغ ٢٠٠٠٠ دينار كويتي تحت بند استشارات لحساب شركة كى جى إل (شركة رابطة الكويت والخليج للنقل) لدى بنك إتش أس بى سى والمفوض بالسحب والإيداع المتهمة / سعيد إسماعيل دشتي علماً بأن شركة الكويت والخليج للنقل تعمل فى مجال النقل وأعمال النظافة وليس من أغراضها تقديم استشارات ، المخالفة الخامسة :- نص فى البند التمهيدى من عقد



اكتتاب مؤسسة الموانئ الكويتية في صندوق الموانئ الاستثماري المؤرخ في ٢٠١٠/٧/١٤ والمحرر بين مؤسسة الموانئ الكويتية ويمثلها نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة المتهم الثالث / محمد عبدالمحسن عبداللطيف العصفور وبين شركة كى جى إل للاستثمار ويمثلها / يعقوب عبدالله الوزان رئيس مجلس إدارتها على تحقيق الصندوق لعائد بنسبة ٢٠% على إجمالي استثماراته بالمخالفة لما ورد بالترخيص الممنوح لمدير الصندوق وما صدر عنه من نشرة الاكتتاب المستخدمة في تسويق وحداته لدى مؤسسة الموانئ الكويتية من أن متوسط العائد الداخلى السنوى المستهدف للمستثمرين ٣٠% طوال مدة الصندوق مما يضيع على مؤسسة الموانئ ١٠% من الأرباح ، ومرتكب تلك المخالفة المتهمة الأولى نائب رئيس مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار والعضو المنتدب للشركة والمفوضة بالتوقيع عن الشركة وعن صندوق الموانئ الاستثماري ، والمتهم الثانى الرئيس غير التنفيذى لصندوق الموانئ الاستثماري وعضو مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار ، والمتهم الثالث محمد عبدالمحسن العصفور نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الموانئ الكويتية والموقع على عقد الاكتتاب ، المخالفة السادسة :- قامت المتهمة الأولى / ماريلا لازاريفنا نائب رئيس مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار والعضو المنتدب للشركة والمفوضة بالتوقيع عن الشركة وعن صندوق الموانئ الاستثماري والمتهم الثانى الرئيس التنفيذى لصندوق الموانئ الاستثماري والمفوض بالتوقيع عن الصندوق وعضو مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار بالتزوير فى البيانات المالية لإظهار الموقف المالى لصندوق الموانئ فى حالة رواج وانتعاش وتحقيق أرباح على خلاف الحقيقة ، فلم يحقق صندوق الموانئ أية أرباح بل تعرض لتناقص أمواله وتآكلها حيث أن رأس مال أصبح مبلغ مائة واثنين وأربعين ألف دولار و ٢٢ سنت حسبما هو ثابت من كشف بنك اتش اس بى سى المؤرخ ٢٠١٠/٧/١٨ بدلاً من اثنين وعشرين مليون وثمانمائة واثنين وخمسين دولار ، ثم أصدر البنك كشفاً



آخر يوضح أن رأس مال الصندوق أصبح ٢٢ و ١٤٢ و ٥٠ مليون دولار أمريكي بعد أن قامت مؤسسة الموائى الكويتية بالمساهمة فى الصندوق بمبلغ خمسين مليون دولار أمريكى بناء على البيانات المالية الكاذبة الصادرة من شركة كى جى إل للاستثمار عن تحسن الأحوال المالية للصندوق على خلاف الحقيقة ، وقد صدر عن الشركة سالفه البيان بيانات مالية عن الصندوق حتى ٢٠١٠/١٢/٣١ متضمنة أن الصندوق خلال عامى ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ قد حقق أرباح بملايين الدولارات ، وأن الشركة أرسلت بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ لمؤسسة الموائى الكويتية كتاباً تضمن أن الصندوق حقق لها أرباح منذ ٢٠١٠/٧/١٥ حتى ٢٠١٠/١٢/٣١ مبلغ ٢٨٦ و ٩٩٢ و ١١ مليون دولار ليصبح رأس مال مؤسسة الموائى الكويتية بعد إضافة الأرباح مبلغ ٢٨٦ و ٩٩٢ و ٦١ مليون دولار أمريكى ، وأن الشركة تعتمد ذكر بيانات مالية مبالغ فيها عن الموقف المالى للصندوق لإيهام المؤسسة العامة للتأمينات ومؤسسة الموائى الكويتية بأن حصتهما الأساسية فى الصندوق قائمة وتحقق أرباح على خلاف الحقيقة معتمدة على أن مؤسسة التأمينات الاجتماعية ليس لها الحق فى الانسحاب من الصندوق إلا بعد انتهاء مدته بالنسبة لها فى أغسطس عام ٢٠١٢ ، وأن مؤسسة الموائى ليس لها الحق فى الانسحاب من الصندوق إلا بعد انتهاء مدته بالنسبة لها فى يوليو عام ٢٠١٥ ، وعند حلول الأجل يكون المسئولون عن الشركة خارج البلاد وأنهوا أعمالهم بالكويت ويصعب ملاحقتهم بشأن ما ارتكبوه ، وأنه يؤكد عدم صحة هذه البيانات المالية ووهمية ما تضمنته من أرباح الأسباب الآتية: - ١- أن شركة كى جى إل للاستثمار لم تودع حصتها فى رأس مال صندوق الموائى ، ٢- أن مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية فى الصندوق وإيداع حصتها تم فى ٢٠١٠/٧/١٨ ومن ثم فإن ما ورد بالبيانات المالية عن عام ٢٠٠٩ وفى الصفحة الأولى منها متضمناً إضافة حصة المؤسسة المذكورة يدل بشكل مؤكد على عدم صحة هذه البيانات حيث لم تكن المؤسسة قد أودعت حصتها



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المباحث والمنظم لها الجنائتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/٢٣ جنابات ٣/

فى عام ٢٠٠٩ ، ٣- أن كافة البيانات المالية التى تم إصدارها على أساس أن كى جى إل للاستثمار أودعت حصتها مخالفة للحقيقة ، ٤- أن الأرباح المزعومة فى هذه البيانات المالية ليس لها أساس من الصحة لاستنادها لرأس مال غير صحيح ، ٥- أن كافة المشروعات التى تستثمر فيها أموال صندوق الموائى قد تعرضت لخسائر فادحة وهذه المشروعات حسبما هو وارد بالبيان الصادر فى التقرير المؤرخ ٢٠١٠/١/١١ هى أربعة مشاريع رئيسية الأول المساهمة فى مشروع ميناء دمياط عن طريق إقراض شركة كى جى إل الدولية للموائى مبلغ ٢٠٠٠ و ٢٠٠٠ مليون دولار أمريكى حيث تم إيقاف المشروع ومطلوب فسخه بناء على طلب الحكومة المصرية وعليه التزامات بسداد غرامات تاخير بواقع مليون دولار شهرياً ، والثانى المساهمة فى شركة أم بى سى بشراء أسهم قيمتها ٢٥٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكى دفع منها مبلغ ١٥ مليون دولار أمريكى ، والثالث المساهمة فى شركة NEGROS بالفلبين عن طريق شراء أسهم قيمتها ١٣٧٥٢١٧٧٥٠ بالعملة الفلبينية (بيسو) ، والرابع :- المساهمة فى شركة جلوبال جيتواى بالفلبين عن طريق أرض قضاء بمبلغ ٣ مليون دولار أمريكى لعمل مدينة لوجستية طبية بمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكى ، وهذين المشروعين الثالث والرابع الاستثمار بهما لمدة عشر سنوات أطول من المدة المقررة للاستثمار من جانب مؤسستى التأمينات الاجتماعية والموائى ومن ثم يصعب حساب الأرباح فيما يتعلق بحصة المؤسستين ، وأضافت بأن مرتكبى جميع هذه المخالفات هما المتهمتان الأولى / ماريلا لازاريفا نائب رئيس مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار والعضو المنتدب للشركة والمفوضة بالتوقيع عن الشركة وعن صندوق الموائى الاستثمارى ، والمتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي الرئيس التنفيذي فى صندوق الموائى الاستثمارى والمفوض بالتوقيع عن الصندوق وعضو مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار .



وبسؤال / شعلان غبيد حواس الشمري - مدير الإدارة القانونية بمؤسسة الموانئ الكويتية بتحقيقات النيابة العامة - شهد بأن مؤسسة الموانئ الكويتية ساهمت بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٤ في رأس مال صندوق الموانئ الاستثماري الذي أنشأته شركة كي جي إل للاستثمار بمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي "خمسون مليون دولار أمريكي" وهو ما يمثل ٣٥% من أموال الصندوق بعد أن حصلت المؤسسة على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة واستوفت الإجراءات والأوضاع التي رسمها القانون في هذا الشأن حيث عرض أمر مساهمة مؤسسة الموانئ في الصندوق على مجلس إدارة المؤسسة والذي أحاله للجنة التنفيذية المنبثقة والمفوضة من مجلس الإدارة والمشكلة من المتهم الثالث / محمد عبدالمحسن العصفور نائب رئيس مؤسسة الموانئ الكويتية رئيساً للجنة، وعضوية كلاً من عصام محمد البحر، وعصام أحمد البدر، ومنصور محمود حياة، وقامت هذه اللجنة التنفيذية بالاجتماع بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٧ في اجتماعها رقم ٢٠٠٩/٦ وقررت تشكيل فريق لدراسة عملية المشاركة في صندوق الموانئ الاستثماري ورفع تقرير للجنة التنفيذية وقد تم تشكيل فريق العمل من/ منصور محمود حياة، وعصام أحمد البدر، وعبدالله بدر الشمالي وقام فريق العمل بمباشرة مهمته بأن قام باستدعاء ممثل شركة الشال للاستشارات الاقتصادية وممثل عن شركة كي جي إل للاستثمار لتوضيح بعض النقاط المتعلقة بالصندوق حيث أفاد ممثل شركة الشال في الاجتماع الذي عقد لهذا الغرض بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢١ بأنه تم الإطلاع على المستندات وتقارير مدقق الحسابات وتبين أن رأس مال الصندوق مدفوع بالكامل وأن هناك فرص جيدة للاستثمار بمراعاة أهمية التنويع للاستثمارات المحلية وأن الصندوق لديه دعم من المؤسسات الكبيرة مثل مؤسسة التأمينات الاجتماعية وهيئة الخليج للاستثمار وأن مدير الصندوق متحمس بنسبة ٢٠% من رأس المال وبأن الصندوق ذو مخاطر محدودة بالنسبة للصناديق الاستثمارية الأخرى، وأن الاستثمارات في



الصندوق جيدة وارتقاع العائد على الأموال المستثمرة فى الصندوق وأن إيجابيات الاستثمار فى الصندوق عديدة وأهمها أن الصندوق ليس لديه أية التزامات مالية خارجية ، كما استمع فريق العمل إلى ممثل الصندوق من شركة كى جى إل للاستثمار عن الفرص الاستثمارية المستهدفة فى الصندوق وبيّن أنه سوف يتم الاستثمار فى مشروع ميناء دميّاط بجمهورية مصر العربية ، وشركة أم بى سى ، وشركة NEGROS بالفلبين وشركة جلويال جيتواى بالفلبين ، كما استمع فريق العمل إلى ممثل مكتب التدقيق بى كى أف وشركاه وشرح تفصيلي منه حول الصندوق ومميزاته وبناء على ما سبق فقد رفع فريق العمل توصية بالموافقة على مشاركة مؤسسة الموائى فى استثمار الصندوق بمبلغ خمسين مليون دولار أمريكى ، وقد عرضت هذه التوصية على اللجنة التنفيذية سالفه الذكر فى اجتماعها ووافقت على هذه التوصية بدورها ثم قامت برفع الأمر لمجلس إدارة مؤسسة الموائى والذى قرر مشاركة المؤسسة بهذا المبلغ فى الصندوق ثم رفع الأمر لمجلس الوزراء بوصفه الجهة المختصة وأطلع مجلس الوزراء فى اجتماعه رقم ٢٠١٠/٢٢ بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٣ على توصية مجلس إدارة المؤسسة وأصدر قراره رقم ٩٠٣ التالى نصه " أحيط المجلس علماً بالإجراءات التى اتخذتها مؤسسة الموائى فى شأن توجه المؤسسة نحو الاستثمار فى صندوق الموائى الاستثمارى فى إدارة عمل الموائى والأعمال المرتبطة بها على أن يتم الالتزام بإتباع كافة الإجراءات القانونية اللازمة فى هذا الشأن واستيفاء كافة الموافقات المطلوبة لدى الجهات الرقابية وذلك حسبما جاء بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء رقم ٣٨١/٢٠/١٠ - ٥١٥٥ بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٩ ، ثم عقب ذلك تم مخاطبة الفتوى والتشريع عدة مرات للحصول على موافقتها وتم إرسال مسودة العقد لإدارة الفتوى والتشريع وقامت بمراجعتها وإبداء ملاحظاتها عليها التى تم أخذها بعين الاعتبار من قبل المؤسسة وبعد استيفاء جميع الشروط والملاحظات أصدرت إدارة الفتوى والتشريع كتابها



بالموافقة على تعاقد مؤسسة الموانئ الكويتية مع شركة كى جى إل للاستثمار بشرط الحصول على موافقة ديوان المحاسبة على التعاقد قبل إبرام العقد ، وبمخاطبة ديوان المحاسبة مرتين أفاد بكتابين صادرين منه بعدم اختصاصه فى ذلك الشأن وأنه سيقوم بدوره الرقابى اللاحق على ما تم إتخاذه من إجراء فى هذا الشأن من قبل المؤسسة ومراجعة العقد بعد إبرامه ، وعلى أثر ذلك تم إبرام العقد المؤرخ فى ٢٠١٠/٧/١٤ والمحرر بين مؤسسة الموانئ الكويتية ويمثلها نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة المتهم الثالث / محمد عبدالمحسن عبداللطيف العصفور وبين شركة كى جى إل للاستثمار ويمثلها / يعقوب عبدالله الوزان رئيس مجلس إدارتها ، ونفاذاً لهذا العقد فقد أودعت مؤسسة الموانئ المبلغ أنف البيان فى حسابات الصندوق ، ثم بعد ذلك وافقت اللجنة التنفيذية المنبثقة من مجلس الإدارة فى اجتماعها رقم ٢٠١٢/٣ بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٤ على زيادة رأس مال المؤسسة بهذا الصندوق بمبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكى على أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء للنظر فيه والأمر بما يلزم وقد صدق مجلس إدارة المؤسسة فى اجتماعه رقم ٢٠١٢/٣ بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٧ على محضر اللجنة التنفيذية سالف البيان ويعرض الأمر على مجلس الوزراء صدر قراره رقم ٢٦٥ فى الاجتماع رقم ٢٠١٣/٩ بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٨ بالموافقة على زيادة رأس مال المؤسسة بمبلغ خمسة وثلاثين مليون دولار أمريكى فى صندوق الموانئ الاستثمارى ، فأصبحت مساهمة مؤسسة الموانئ الكويتية فى الصندوق بما يمثل ٨١ و ٤٢ % من أموال الصندوق ، وبأن ديوان المحاسبة وحال فحصه للبيانات المالية للحساب الختامى للسنتين الماليتين ٢٠١١/٢٠١٠ ، ٢٠١١/٢٠١٢ أورد بعض الملاحظات على مشاركة المؤسسة فى الصندوق وتمثلت هذه الملاحظات فى عدم توفر الموارد المالية لدى المؤسسة لتمويل وتنفيذ مشروعات الخطة ضمن برنامج عمل الحكومة وأنه لم يكن لدى شركة كى جى إل للاستثمار خبرة سابقة ، ووجود بعض نقاط الضعف والأخطار فى الفرص



الاستثمارية ، وأن العقد الذي تم إبرامه لم يتضمن حصة المؤسسة التي تحفظ حقوقها المالية والقانونية التي تمكن المؤسسة من معرفة مستحققاتها عند التخارج ، وعدم وضوح الأسس التي تم بناء عليها اعتبار المؤسسة مساهم منذ بداية الصندوق وليس من تاريخ التعاقد ، وعدم تسجيل فوائده التأخير المستحقة على المؤسسة لصالح الصندوق على الرغم من إثبات المؤسسة لأرباحها في الصندوق ، وعدم صحة المعالجات الحسابية لفروق العملة ، وعدم توافر فائض سيولة للمؤسسة ، ومخالفة المؤسسة المادة ٨٤ من قواعد تنفيذ الميزانيات للمؤسسات المستقلة ، وقد قامت المؤسسة بالرد على ملاحظات ديوان المحاسبة ، وأضاف بأنه فيما يتعلق بحصول ضرر بالمال العام من جراء المشاركة في هذا الصندوق من عدمه بأن هذا الصندوق صندوق استثماري طويل الأمد ولا يمكن الوقوف عما إذا كان هناك ضرر بالمال العام من عدمه كون المشاركة في هذا الصندوق تخضع للريح والخسارة شأن أي استثمار وإن مدة الصندوق لم تنتهي لكونها خمس سنوات وما زال باقياً سنتين على انتهائه والعبرة في الاستثمار بنهاية مدة الصندوق وبالتالي لا يوجد ضرر ، وأن سبب تقديم مؤسسة الموانئ الكويتية الشكوى للنياابة العامة نظراً لما أثير حول صندوق الموانئ الاستثماري سواء في ملاحظات ديوان المحاسبة التي أبدتها حول الصندوق أو المخالفات التي قيدتها ضد المؤسسة في هذا الشأن ، وكذلك الشكوى التي قدمها بعض المواطنين لرئيس مجلس الوزراء ضد المؤسسة لمشاركتها في صندوق الموانئ ، ويمواجهته بما شهدت به الشاكية / منى عبدالمنعم محمود - بتحقيقات النياابة العامة - نفى ذلك ، وصمم على أقواله بشأن أن مؤسسة الموانئ حصلت على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة واستوفت الإجراءات والأوضاع التي رسمها القانون للمساهمة في صندوق الموانئ الاستثماري ، وأنه لا يوجد ضرر بأموال المؤسسة كون مدة الصندوق لم تنتهي والعبرة في الاستثمار بنهاية مدة الصندوق ، ونفى علمه بالوقائع الأخرى بشأن



إهدار أموال الصندوق وبوقائع التزوير فى البيانات المالية لإظهار الموقف المالى لصندوق الموائى فى حالة رواج وانتعاش وتحقيق أرباح على خلاف الحقيقة .

وحيث أمرت النيابة العامة بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٣ بنسخ صورة أخرى من التحقيقات وسلخ البلاغ الخاص بمساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكويتية فى صندوق الموائى الاستثمارى وما أرفق به من مستندات وقيده برقم حصر أموال عامة والتحقيق فيه استقلالاً، وقصر التحقيقات فى القضية الراهنة على مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية فى صندوق الموائى الاستثمارى .

وحيث تم ضم تقرير ديوان المحاسبة الخاص بالملاحظات التى شابت مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية فى عقد اكتتاب والمشاركة فى صندوق الموائى الاستثمارى تنقيذاً لقرار النيابة العامة .

ويسأل/ حمد أحمد حمد العليان - مدير إدارة المرافق الاقتصادية والخدمية بديوان المحاسبة - بتحقيقات النيابة العامة - شهد بأنه أعد ، وعضو ديوان المحاسبة /أحمد على اشكنانى تقرير الفحص الخاص بالملاحظات التى شابت مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية فى عقد اكتتاب والمشاركة فى صندوق الموائى الاستثمارى عن السنوات المالية ٢٠١٠/٢٠١١ ، ٢٠١١/٢٠١٢ وأن هذا التقرير تم إعداده وفقاً للإختصاصات المخولة لـديوان المحاسبة وفقاً لقانون إنشائه رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ وقد تبين من الفحص أن مؤسسة الموائى قامت بإبرام عقد اكتتاب ومشاركة فى صندوق الموائى الاستثمارى مع شركة كى جى إل للاستثمار بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٤ بمبلغ خمسين مليون دولار أمريكى بما يعادل مبلغ ١٢ و ٨٢ و ١٤ دينار كويتى وتمثل نسبة ٣٥% من قيمة المساهمة فى رأس مال الصندوق عند الاكتتاب ، ويمثل المال العام فى هذا الصندوق بنسبة ٦٣% حيث أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تساهم فى رأس مال الصندوق بمبلغ ٤٠ مليون دولار أمريكى بما يعادل نسبة ٢٨% من رأس مال الصندوق ، وفى



السنوات اللاحقة زادت نسبة مساهمة المؤسسة الموائى فى صندوق الموائى الاستثمارى لتصبح بإجمالى مبلغ ٨٥ مليون دولار أمريكى بما يعادل نسبة ٨١ و ٤٢ % من رأس مال الصندوق ، وقد أسفر فحص مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية فى عقد اكتتاب والمشاركة فى صندوق الموائى الاستثمارى للسنوات المالية ٢٠١٠/٢٠١١ ، ٢٠١١/٢٠١٢ عن الملاحظات الآتية :- الملاحظة الأولى :- إثبات مؤسسة الموائى الكويتية أرباح غير محقة بما يعادل مبلغ وقدره ٢٨٦ و ٩٢٢ و ١١ دولار أمريكى منذ بداية إنشاء الصندوق عام ٢٠٠٧ وليس منذ التعاقد فى ١٤/٧/٢٠١٠ منها أرباح حتى نهاية عام ٢٠٠٩ قبل التعاقد تعادل مبلغ ٨٥٠ و ١٣٠ و ٥١ دولار أمريكى وعدم وضوح الأسس التى تم بناء عليها اعتبار المؤسسة مساهمة منذ بداية الصندوق وليس من تاريخ التعاقد ولم يرد ما ينظم ذلك بالعقد ، ورغم إثبات المؤسسة أرباح من الصندوق قبل التعاقد إلا أنها لم تسجل فوائد التأخير المستحقة عليها لصالح الصندوق بدفاتها المالية وكما جاءت بإيضاحات البيانات المالية المدققة للصندوق فى ٣١/١٢/٢٠١٠ وبالتالى عدم صحة نتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالى فى ٣١/٣/٢٠١١ ، الملاحظة الثانية :- العمر المتبقى للصندوق بعد قبول مؤسسة الموائى السنوات السابقة للتعاقد يقدر بنحو من عامين إلى أربع أعوام وليس كما ورد بالتعاقد من خمس إلى سبع سنوات ، الملاحظة الثالثة :- عدم صحة المعالجة المحاسبية لفروق العملة الناتجة عن تقييم استثمارات الصندوق فى ٣١/٣/٢٠١١ حيث لم تظهر بالدفاتر المالية وتمت بالمقاصة بين الأرباح الغير محقة وقدرها ١٦ و ٨٥ و ١٧٨ و ٣٢٩ و ٣ دينار كويتى وبين خسائر فروق العملة وقدرها ١٢ و ٠٠ و ٦٠٢ دينار كويتى ، الملاحظة الرابعة :- عدم توافر سيولة مملوكة للمؤسسة لهذا الاستثمار طويل الأجل يخالف المخصصات المحتجزة من الأرباح لديها والتى يمكن استخدامها فى أغراضها لدى الحاجة إليها خلال السنة المالية ، الملاحظة الخامسة :-



عدم توافر الموارد المالية لدى المؤسسة لتمويل وتنفيذ مشروعات الخطة ضمن برنامج عمل الحكومة وقد أكد ذلك العديد من كتب المؤسسة منها كتابها المؤرخ ٢٧/١/٢٠١٠ إلى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ورغم ذلك أبرمت المؤسسة عقد الاستثمار هذا الغير مضمون النتائج في ظل الأزمات المالية العالمية ورغم نتائج الفحص المحدود المعد في عام ٢٠٠٧ من قبل أحد الاستشاريين والمكلف من المؤسسة بدراسة هذا الصندوق والذي تضمن العديد من نقاط الضعف والمخاطر منها أن شركة كى جى إل للاستثمار مروج الصندوق ومدير الاستثمار ليس لديها خبرة سابقة في حقوق الملكية الخاصة ، وأن المستثمرين المنتظرين لا يجب عليهم الاستثمار في الصندوق إلا إذا كان لديهم قدرة تحمل الخسائر بقيمة استثماراتهم بالكامل ، الملاحظة السادسة:- تعاقب المؤسسة لم يتضمن نصيب المؤسسة في هذا الصندوق أى حصة المؤسسة التى تحفظ حقوقها المالية والقانونية وتمكن من معرفة مستحقاتها حال تقييم الصندوق عند التخرج وما قد يترتب على ذلك لاحقاً من آثار ، الملاحظة السابعة :- إثبات قيمة استثمارات الصندوق بدفاتر المؤسسة فى ٣١/٣/٢٠١١ بقيمتها وفقاً لنتائج الصندوق المدقق فى ٣١/١٢/٢٠١٠ والبالغ نصيب المؤسسة فيها مبلغ ٢٨٦ و ٠٠ و ٩٩٢ و ٦١ دولار أمريكى ، الملاحظة الثامنة:- وجود تضارب بين مواد العقد وهى المادتين ١٢، ٧ بشأن إخضاعه للقوانين حيث حددت المادة ٧ من العقد الالتزام بجميع شروط الصندوق كما ورد بنشرة الاكتتاب ومنها البند ١/١ المستشار القانونى بدبى يعمل وفق قوانين جزر الكايمان ، وحددت المادة ١٢ من العقد خضوع العقد للقوانين الكويتية وتختص المحاكم الكويتية بنظر المنازعات وما يترتب على ذلك لاحقاً من آثار ، الملاحظة التاسعة:- مخالفة المادة ٨٤ من قواعد تنفيذ الميزانيات للمؤسسات المستقلة ، الملاحظة العاشرة :- عدم مراعاة الحيلة والحذر نظراً لما أبداه الاستشارى من مخاطر ، الملاحظة الحادية عشر :- عدم الالتزام بحكم المادة ٦ من القانون رقم



السنة ١٩٩٣ بشأن حماية الأموال العامة فيما يخص موعد إخطار ديوان المحاسبة بما تجريه الجهات من عمليات أو تصرفات تتعلق بالاستثمار في ميعاد أقصاه عشرة أيام من تاريخ إجراء التصرف حيث لم يتم موافاة ديوان المحاسبة بهذا الاستثمار إلا بتاريخ ٢٠١١/٤/١٨ رغم أن التعاقد كان بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٤ ، وأضاف بأن ديوان المحاسبة قام بمخاطبة مؤسسة الموائى الكويتية بشأن هذه الملاحظات طالباً منها الرد عليها وقامت مؤسسة الموائى بالرد على هذه الملاحظات إلا أن الديوان وجد أن الردود على هذه الملاحظات غير كافية ولا تبررها ، وبأن هذه جميع هذه الملاحظات الواردة بتقرير ديوان المحاسبة إدارية ولم تكن هناك مخالفات مالية تكون فحص ديوان المحاسبة لهذا الاستثمار من قبل مؤسسة الموائى فى الصندوق كان فى بدايته ولم يكن هناك مخالفات مالية قد ظهرت ، وبأنه فى غضون عام ٢٠١٣ تم تكليف ديوان المحاسبة من قبل مجلس الأمة لإعداد تقرير عن استثمار مؤسسة الموائى الكويتية فى صندوق الموائى الاستثمارى وبيان كافة المخالفات التى شابت تلك المشاركة والأضرار التى لحقت بالمال العام وقام ديوان المحاسبة بإعداد تقرير تفصيلي لكافة الجوانب المتعلقة بهذا الاستثمار مبيناً به المخالفات المالية التى شابت هذا الاستثمار ومبلغ الضرر بالمال العام وتم تقديمه لمجلس الأمة .

وبسؤال / أحمد على اشكنانى - مراقب بديوان المحاسبة - بتحقيقات النيابة العامة - شهد بذات ما شهد به /حمد أحمد حمد العليان - مدير إدارة المرافق الاقتصادية والخدمية بديوان المحاسبة - بالتحقيقات.

و نفاذاً لقرار النيابة العامة تم ضم تقرير ديوان المحاسبة الخاص بمساهمة مؤسسة الموائى الكويتية فى صندوق الموائى الاستثمارى بناء على طلب لجنة الميزانيات والحساب الختامى لإجراء الفحص الدفترى والمستندى لاستثمار مؤسسة الموائى الكويتية فى صندوق الموائى الاستثمارى وذلك بناء على تكليف مجلس الأمة .



ويسأل/ حمد أحمد حمد العليان - مدير إدارة المرافق الاقتصادية
والخدمية بديوان المحاسبة - بتحقيقات النيابة العامة - شهد بأنه
القائم بإعداد تقرير ديوان المحاسبة بشأن طلب لجنة الميزانيات
والحساب الختامي لإجراء الفحص الدفتری والمستندى لاستثمار مؤسسة
الموائ الكويتية في صندوق الموائ الاستثماري وذلك بناء على تكليف
مجلس الأمة وفقاً لما هو ثابت بكتاب رئيس مجلس الأمة رقم -KNA
2013-04558 والمرسل لرئيس ديوان المحاسبة والمتضمن طلب
الفحص ، وقد تبين من الفحص أن مؤسسة الموائ قامت بإبرام عقد
اكتتاب ومشاركة في صندوق الموائ الاستثماري مع شركة كى جى إل
للاستثمار بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٤ بمبلغ خمسين مليون دولار أمريكي بما
يعادل مبلغ ١٢ و ٨٢ و ٤١٤ دينار كويتي وتمثل نسبة ٣٥% من قيمة
المساهمة في رأس مال الصندوق عند الاكتتاب ، ويمثل المال العام في
هذا الصندوق بنسبة ٦٣% حيث أن المؤسسة العامة للتأمينات
الاجتماعية تساهم في رأس مال الصندوق بمبلغ ٤٠ مليون دولار
أمريكي بما يعادل نسبة ٢٨% من رأس مال الصندوق ، وفي السنوات
اللاحقة زادت نسبة مساهمة مؤسسة الموائ في صندوق الموائ
الاستثماري لتصبح بإجمالي مبلغ ٨٥ مليون دولار أمريكي بما يعادل
نسبة ٨١ و ٤٢% من رأس مال الصندوق ، وقد أسفر الفحص عن
ارتكاب مؤسسة الموائ الكويتية المخالفات الآتية :- الأولى :- مخالفة
المؤسسة للمادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء
مؤسسة الموائ الكويتية عند اكتتابها في صندوق الموائ الاستثماري
والتي اشترطت موافقة مجلس الوزراء المسبقة على اقتطاع جزء من
أرباحها للأغراض الاستثمارية أو التوسع في نشاطها حيث استندت
مؤسسة الموائ الكويتية في اكتتابها لما جاء بكتاب الأمين العام
لمجلس الوزراء رقم D150-381I20I10 المؤرخ ٢٠١٠/٦/٢٩
والذي أورد قرار مجلس الوزراء بشأن الموضوع كما يلي " أحيط مجلس
الوزراء عملاً بالإجراءات التي اتخذتها مؤسسة الموائ الكويتية في شأن



توجه المؤسسة نحو الاستثمار في صندوق الموائى الاستثمارى للاستثمار فى إدارة عمليات الموائى والأعمال المرتبطة بها على أن يتم الالتزام بإتباع كافة الإجراءات القانونية اللازمة فى هذا الشأن واستيفاء كافة الموافقات المطلوبة لدى الجهات الرقابية " ، وأن ذلك لا يعد موافقة من مجلس الوزراء بل يؤكد ضرورة إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة فى هذا الشأن فى حين أن مؤسسة الموائى اعتبرت أن ذلك موافقة من مجلس الوزراء ومتركب تلك المخالفة مجلس إدارة مؤسسة الموائى الكويتية ويعد علمه ما إذا كانت عن عمد أم إهمال ، الثانية :- تعارض المصالح وغياب الشفافية حيث اعتمدت مؤسسة الموائى رغبتها فى الإكتتاب فى صندوق الموائى الاستثمارى بناء على قرار مجلس الإدارة فى اجتماعه رقم ٢٠١٠/٢ بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٩ ، ولما كان نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة / محمد عبدالمحسن العصفور وهو أحد الأعضاء الرئيسيين ورئيس الاجتماع المشار إليه وممثلها القانونى بالتوقيع على عقد الإكتتاب المبرم بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٤ له ارتباط مباشر وشراكة بأعمال تجارية متعددة تعود بدايتها إلى عام ١٩٧٩ مع سعيد إسماعيل دشتي الرئيس التنفيذى لشركة كى جى إل للاستثمار مما يعد تعارضاً للمصالح وغياباً للشفافية لأسباب عدم تصريح نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة عن علاقاته التجارية مع / سعيد دشتي أحد الملاك الرئيسيين لشركة كى جى إل للاستثمار إلا أنه من خلال الفحص لم يتبين تأثير هذه العلاقة على أموال الصندوق ، كما أن نائب رئيس مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار صاحبة الترخيص لتسويق صندوق الموائى الاستثمارى السيدة / لازاريفا ماريما تشغل فى نفس الوقت نائب رئيس مجلس الإدارة فى شركة بتروليناك القابضة والتي تبلغ مساهمتها بالصندوق ٣٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكى ونسبة تعادل ١٠.٨٤ % وكذلك تشغل منصب مدير الصندوق ، الثالثة :- مخالفة شركة كى جى إل للاستثمار للترخيص الصادر من وزارة التجارة والصناعة بشأن تسويق صندوق الموائى الاستثمارى حيث صدرت



موافقة وزارة التجارة والصناعة بالترخيص لشركة كى جى إل للاستثمار لتأسيس صندوق الموائى الاستثمارى وتسويقه فى دولة الكويت بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٢ والذي حددت أغراضه إلى تحقيق معدل عائد داخلى بنسبة ٣٠% على إجمالى استثمارات الصندوق عن طريق تقديم الفرصة للمستثمرين للاكتتاب فى نمو وتوحيد الأعمال ذات العلاقة بالموائى والاستثمارات الأخرى التى تتيح الفرصة للاستثمار فيها وتكون لها علاقة باستثمارات الصندوق إلا أنه ومن خلال ما هو وارد فى تمهيد العقد المبرم بين مؤسسة الموائى وشركة كى جى إل بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٤ اتضح مخالفة الشركة للترخيص الممنوح لها عندما قامت بتخفيض نسبة معدل العائد الداخلى للصندوق إلى ٢٠% والمسئول عن تلك المخالفة المتهم الثالث / محمد عبدالمحسن العصفور نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة وممثل المؤسسة فى التعاقد والقائمين على مراجعة العقد سواء فى الشئون القانونية أو الشئون المالية لمؤسسة الموائى وأن هناك ضرر مؤكد حال إجراء توزيعات للأرباح بما يعادل الفرق بين النسبة فى نشرة الاكتتاب والعقد المبرم وقدرها ١٠% إلا أنه لم يتم توزيع أرباح حتى الآن رغم أن توزيع الأرباح يكون عند نهاية كل سنة مالية ، وأن سبب عدم توزيع الأرباح بسبب ضعف فى السيولة المالية للصندوق وأن حجم الضرر المادى المترتب على هذه المخالفة مبلغ ٨ مليون دولار وخمسمائة ألف دولار أمريكى سنوياً وإجمالى مبلغ ٥٩ مليون دولار أمريكى وخمسمائة ألف دولار أمريكى على مدى عمر الصندوق البالغ سبع سنوات وبعدم علمه ما إذا كانت هذه المخالفة عن عمد أم إهمال ، الرابعة :- عدم التزام المؤسسة بتنفيذ المادة الخامسة من العقد المبرم مع شركة كى جى إل للاستثمار بشأن تدريب الموظفين حيث جاءت الغاية من مساهمة المؤسسة فى الصندوق لهدفين رئيسين وفقاً لما هو وارد فى مراسلاتها الموجهة للمعينة بالدولة وهى تنمية مواردها المالية عن طريق الأرباح التى سوف تحصلها من اكتتابها فى صندوق الموائى الاستثمارى ،



وتأهيل موظفي المؤسسة عن طريق تدريبهم في الموانئ العالمية وبما يخدم مصالحها ويطور أدائها بلوغاً للغاية المرجوة في أن تكون الأعمال التشغيلية في الموانئ الكويتية بمصاف ومستوى المعمول فيه لدى الموانئ العالمية، إلا أنه وبعد انتهاء المدة الفعلية للصندوق في ٢٧/٨/٢٠١٢ والبالغة خمس سنوات ومقاربة التمديد الأول على الإنتهاء البالغ مدته عام فقط وينتهي في ٢٧/٨/٢٠١٣ ولم يتبقى من مدة الصندوق إلا التمديد الأخير لمدة عام واحد فقط تنتهي في ٢٧/٨/٢٠١٤ وفقاً لما هو منصوص عليه في الترخيص الممنوح لشركة كى جى إل للاستثمار لتسويق الصندوق فلم تلتزم إدارة الصندوق بتأهيل وتدريب أى من موظفي مؤسسة الموانئ الكويتية بالإضافة إلى عدم توزيعها لأية أرباح نقدية وهذه المخالفة مالية وذلك لإعفاء صندوق الموانئ من تحمل الأعباء المالية المقررة لقاء تدريب موظفي المؤسسة وقيام المؤسسة بتحمل مصاريف تدريب الموظفين بشكل سنوي حيث ثبت من الفحص قيام المؤسسة بإرسال موظفين للتدريب وتحمل مصروفات تدريب موظفيها منذ تاريخ الاستثمار وأنه لا يستطيع تحديد الضرر المادي الذي لحق بالمال لأن فحصه لم يشمل هذه الجزئية فلا يستطيع تحديد المبلغ الذي تحملته المؤسسة في تدريب موظفيها ، وأن المسئول عن تلك المخالفة/ محمد عبدالمحسن العصفور نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الموانئ ، والشيخ / صباح جابر العلي مدير عام المؤسسة والقائمين على قطاع التدريب في المؤسسة وبعدم علمه ما إذا كانت هذه المخالفة عن عمد أم إهمال ، الخامسة :- قيام مدير الاستثمار (شركة كى جى إل للاستثمار - كايمان) لصندوق الموانئ الاستثماري بتقديم قروض لأطراف ذات صلة بالمخالفة للأغراض الرئيسية للصندوق حيث انتهج مدير الاستثمار لصندوق الموانئ الاستثماري مسلكاً يخالف الأغراض الرئيسية للصندوق عندما قام بتقديم قروض لأطراف ذات صلة بالصندوق وبمبالغ مالية كبيرة بلغت ٢٨ و ٥٠ و ٠٠٠ دولار أمريكي ونسبة تعادل ١٩ و ٦ % من



إجمالى قيمة المساهمات فى الصندوق البالغة حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ مبلغ ١٤٢ و ٨٥٢ و ٠٠٠ دولار أمريكى حيث قام بمنح القروض الأتية :- أ- قرض ممنوح لشركة كى جى إل الدولية للموائى والتخزين والنقل ش م ك م بمبلغ عشرون مليون دولار أمريكى بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٧ بفائدة سنوية ٢٨% وهو ذات التاريخ الذى تم تأسيس الصندوق وطرحه للاكتتاب من قبل شركة كى جى إل للاستثمار لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمدة عامين فقط وقد شأب منح هذا القرض مخالفات تمثلت فى ١- ضخامة حجم القرض الممنوح للشركة سالفه البيان والذى جاء مساوياً لحصة الشركة صاحبة ترخيص الصندوق (كى جى إل للاستثمار) وتبعية كلاً من الشركتين (كى جى إل للاستثمار ، وكى جى إل الدولية للموائى والتخزين والنقل) لنفس الملاك بما مفاده استرداد أصحاب الترخيص لكامل حصتهم فى رأس مال الصندوق فى ذات اليوم الذى أسس فيه الصندوق ، ٢- ضخامة حجم الفوائد المتفق عليها فى عقد القرض البالغة ٢٨% سنوياً على أصل المبلغ وفقاً لما هو مبين فى البيانات المالية للصندوق المالية ٢٠١٠ والتى تزيد بمراحل عن حجم الفوائد المعمول بها لدى البنوك مما يثير الشك فى إمكانية التزام الشركة بسدادها وأكد ذلك أن كامل قيمة الفوائد المستحقة حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١ بلغ مجموعها مبلغ ٨٣٦ و ٦٣ و ٧ دولار أمريكى مع الاستمرار فى عدم احتساب أية فوائد حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ ، ٣- مدة القرض خمس سنوات تنتهى فى ٢٠١٢/٨/٢٧ وهو ذات التاريخ الذى ينتهى فيه العمل وتصفية الصندوق إلا أنه ولأسباب إخفاق الشركة المقترضة فى سداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه تم تمديد فترة السداد لعامين وبما يتوافق مع تجديد المدة القانونية للصندوق لعامين تنتهى فى ٢٠١٤/٨/٢٧ ، ب- قرض ممنوح لمدينة صباح الأحمد اللوجستية بمبلغ ٨ و ٥٠٠ و ٠٠٠ مليون دولار أمريكى فى عام ٢٠١٢ غير محدد الفائدة وذلك على الرغم من تدنى السيولة المالية لدى الصندوق ، ج -



منح مبلغ ٩٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي بتاريخ ٢٠٠٩ غير محدد الفائدة للشركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية (كفالة بنكية) ، وأن المسئول عن تلك المخالفة المتهم الأول / لازاريف ماريما مدير صندوق الموائى الاستثمارى والمخولة بالتوقيع على هذه القروض وإدارة الصندوق ككل ، والمتهم الثانى / سعيد دشتي عضو مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار وصاحب الترخيص الممنوح لتأسيس الصندوق عن عمد منهما وتواطئ فيما بينهما وذلك لرغبتها فى تحقيق منفعة ومصلحة لشركة كى جى إل للاستثمار والتي تمتلك هذه الشركات وأنه قد لحق بمؤسسة الموائى الكويتية ضرراً بالغ إجماليه مبلغ ٣٥٣ و ١٩ و ٣٣ دولار أمريكي ، السادسة :- ضخامة العمولات المقررة لمدير استثمار الصندوق (شركة كى جى إل للاستثمار - كايمن - والمحددة بالأتى أتعاب أداء بواقع ٢٠% من صافى أرباح الصندوق المعلنه فى البيانات المالية ، وأتعاب إدارة بواقع ٢% من إجمالى الالتزامات الرأسمالية للشركاء إلا أن أعمال الصرف شابهها مخالفات وصرف مبالغ مالية كبيرة دون وجه حق على النحو الأتى :- أ- حصل مدير استثمار الصندوق على مبالغ مالية بدون وجه حق بلغ إجماليها مبلغ ٢٦٠ و ٩٨ و ٣ دولار أمريكي مقابل أتعاب الإدارة لحصة مؤسسة الموائى الكويتية بأثر رجعى ونسبة تعادل ٢٣ و ٩٤% من إجمالى المبالغ التى حصل عليها مقابل أتعاب الإدارة البالغة حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ مبلغ ٧٨٠ و ٢٨٠ و ١٦ دولار أمريكي حيث حصل على عمولة أتعاب الإدارة بأثر رجعى مقابل إجمالى مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية التى جاءت على دفعتين حيث حصل على عمولة أتعاب إدارة مقابل اكتساب مؤسسة الموائى الكويتية فى ٢٠١٠/٧/١٤ بواقع ٣ مليون دولار أمريكي بإعتبار مشاركتها منذ تاريخ تأسيس الصندوق ، وعمولة أتعاب إدارة مقابل زيادة مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية فى ٢٠١٢/١/١ بإعتبار سدادها للزيادة فى ٢٠١٢/١/١ بواقع ٧٠٠ و ٦٠ و ١ دولار أمريكي ، كما يضاف لها مبلغ ٢٦٠ و ٩٨ دولار



أمريكي عن الربع الأول للسنة المالية ٢٠١٣ ، وأن قيمة الضرر المادى الذى لحق بالمال العام مبلغ ٢٦٠ و ٨٩٨ و ٣ دولار أمريكي، بالإضافة إلى مبلغ ١٩ و ٥٤٠ و ٣١٥ دولار أمريكي التى تم الحصول عليها بدون وجه حق لقاء مصاريف عمومية وإدارية ليصبح إجمالى الضرر المادى مبلغ تسعة ملايين دولار ومائتان وثلاثة عشر ألف وستمائة وخمسة وستون دولار وتسعة عشر سنت وقد نتج هذا الضرر المادى بالنسبة لأتعاب الإدارة نتيجة تقديم اكتتاب مؤسسة الموائى الكويتية الذى تم فى ٢٠١٠/٧/١٤ إلى تاريخ تأسيس الصندوق فى عام ٢٠٠٧ حيث حصل مدير استثمار الصندوق بموجب ذلك على المبلغ الأول دون وجه حق أما فيما يتعلق بمبلغ عمولة الإدارة فقد قام مدير الاستثمار بتحميل مصروفات عمومية وإدارية على حساب الصندوق ، والمسئول عن ارتكاب هذه المخالفة المتهم الثالث / محمد عبدالمحسن العصفور نائب رئيس مؤسسة الموائى الكويتية وسند مسئوليته أنه القائم بإبرام عقد الاكتتاب فى ٢٠١٠/٧/١٤ وموافقته على تعديل العقد بأثر رجعى منذ تأسيس الصندوق فى ٢٠٠٧ ، وكذلك ممثلى مؤسسة الموائى الكويتية فى اللجنة الاستشارية للصندوق وهما /عبدالعزیز العصيمي عضو مجلس الإدارة ، وعبدالله بدر الشمالى عضو الإدارة المالية حيث كان تحت إشرافهم ونظرهم كافة السجلات والمستندات والبيانات المالية للصندوق ولم يقوموا بتوجيه مدير الاستثمار بوقف تحميل المصروفات الإدارية والعمومية ، وكذلك وزير المواصلات السابق / سالم الأذينة الذى قام بإبرام ملحق العقد بزيادة حصة مؤسسة الموائى الكويتية بمبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكى فى تاريخ ٢٠١٣/٤/٩ دون الحصول على موافقة مجلس الوزراء المسبقة والتى لا بد منها للدخول فى ذلك الاستثمار ولاستقطاع جزء من أرباح المؤسسة لتلك الاستثمار فقد قام بتقديم هذه الزيادة وجعلها منذ تاريخ بداية السنة المالية ٢٠١٢ مما جعل مدير الاستثمار يحصل على عمولات إدارة تزيد عن المقرر له ، والمتهمه لازريقا ماريام مدير



صندوق الموائى الاستثمارى والتبى حصلت على مبالغ المصروفات الإدارية والعمومية بدون وجه حق وأن هذه المخالفة مرتكبة عن عمد من المتهمة الأولى وسند ذلك استمرارها فى تحميل حسابات الصندوق المصروفات العمومية والإدارية بالرغم من حصولها على أتعاب الإدارة كما أفاد التقرير المعد من قبل مكتب برقان (على الحساوى وشركاه) بشأن صندوق الموائى الاستثمارى فى البند المتعلق بإستراتيجية الاستثمار وإدارة المخاطر إلى تحمل مدير الاستثمار لجميع التكاليف الخاصة بالإدارة مقابل حصولها على عمولة إدارة ٢% ، ب- تحميل مدير الاستثمار جميع المصروفات الإدارية والعمومية على الصندوق بدون وجه حق بالرغم من حصوله على أتعاب الإدارة مخالفاً بذلك التقرير المعد من قبل مكتب برقان (على الحساوى وشركاه) بشأن صندوق الموائى الاستثمارى فى البند المتعلق بإستراتيجية الاستثمار وإدارة المخاطر إلى تحمل مدير الاستثمار لجميع التكاليف الخاصة بالإدارة ويمكن بيان ذلك على النحو التالى بالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٨ فقد تحمل الصندوق المصاريف الإدارية والعمومية بمبلغ ٢٣٠ و ٢٢٨ دولار أمريكى، ومبلغ ٩٦٣ و ٧٢١ دولار أمريكى أتعاب الإدارة ليصبح المجموع مبلغ ١٩٣ و ٩٥٠ دولار أمريكى بنسبة ٨٦ و ٤% من المساهمات الرأسمالية فى الصندوق ، وبالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٩ فقد تحمل الصندوق المصاريف الإدارية والعمومية بمبلغ ٣٣٧ و ٦٨ دولار أمريكى ، ومبلغ ٦٩٧ و ٢٨١ دولار أمريكى أتعاب الإدارة ليصبح المجموع مبلغ ٣٤ و ٨٥٠ دولار أمريكى بنسبة ٥٥ و ٥% من المساهمات الرأسمالية فى الصندوق ، وبالنسبة للسنة المالية ٢٠١٠ فقد تحمل الصندوق المصاريف الإدارية والعمومية بمبلغ ٩٧ و ٣٩٥ دولار أمريكى ، ومبلغ ٤٠ و ٨٥٧ دولار أمريكى أتعاب الإدارة ليصبح المجموع مبلغ ٣٧ و ٢٥٢ دولار أمريكى بنسبة ٩٨ و ٢% من المساهمات الرأسمالية فى الصندوق ، وبالنسبة للسنة المالية ٢٠١١ فقد تحمل الصندوق المصاريف الإدارية والعمومية بمبلغ



٧١١ و ٨٧٢ و ١ دولار أمريكي ، ومبلغ ٤٠ و ٨٥٧ و ٢ دولار أمريكي
 أتعاب الإدارة ليصبح المجموع مبلغ ٧٥١ و ٧٢٩ و ٤ دولار أمريكي بنسبة
 ٣١ و ٣% من المساهمات الرأسمالية في الصندوق ، وبالنسبة للسنة
 المالية ٢٠١٢ فقد تحمل الصندوق المصاريف الإدارية والعمومية بمبلغ
 ٤٩٥ و ٣٥١ و ١ دولار أمريكي ، ومبلغ ٤٠ و ٦٣ و ٣ دولار أمريكي
 أتعاب الإدارة ليصبح المجموع مبلغ ٥٣٥ و ٩١٤ و ٤ دولار أمريكي بنسبة
 ٤٤ و ٣% من المساهمات الرأسمالية في الصندوق ، ليصبح إجمالي
 أتعاب الإدارة مبلغ ٥٠ و ٦٩٧ و ٢٨ دولار أمريكي بنسبة تعادل ٢٠%
 من إجمالي قيمة المساهمات الرأسمالية في الصندوق في
 ٢٠١٢/١٢/٣١ ، ج- تضمن بند المصروفات العمومية والإدارية
 خلال السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ ٥٠٠ و ٥٠٠ و ٢ دولار أمريكي ونسبة
 تعادل ٧٠% من إجمالي المصروفات العمومية والإدارية لنفس الفترة
 البالغة ٣٣٧ و ٦٨ و ٣ دولار أمريكي بالإضافة إلى تضمن نفس البند
 خلال السنة المالية ٢٠١٠ مبلغ مليون دولار أمريكي أتعاب نجاح وتم
 تعديل المسمى في البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في
 ٢٠١١/١٢/٣١ إلى أتعاب معاملات دون الوقوف على أسباب تلك
 المصروفات أو تفاصيلها ، ع- وجود مبالغ مستحقة لمدير الاستثمار
 بلغت كما هي في ٢٠١٢/١٢/٣١ مبلغ ٢٩ و ٢٦ و ٨ دولار أمريكي
 تمثل أداء وفقاً لاتفاقية شركة التوصية بتوزيع ٢٠% من الأرباح
 السنوية إلى مدير الاستثمار (كي جي إل للاستثمار - كايمن) ، وأن
 إجمالي الضرر المادي الذي لحق بالمال العام (أموال مؤسسة الموانئ
 الكويتية) يتمثل في حجم المبالغ التي حصل عليها مدير الاستثمار
 كأتعاب إدارة يضاف لها المستحق عن توزيعات الأرباح السنوية وما تم
 تحميله للصندوق بشأن المصاريف العمومية والإدارية دون وجه حق
 مبلغ ٧٩ و ٢٣ و ٦٩ دولار أمريكي بنسبة تعادل ٦٧ و ٤٨% من
 إجمالي المساهمات الرأسمالية في الصندوق دون حصول المساهمين
 على أية توزيعات نقدية منذ تاريخ تأسيس الصندوق ولغاية السنة



المالية المنتهية في ٢٠١٢ / ١٢ / ٣١ ، السابعة :- احتساب غرامات مالية خصماً من أرباح المؤسسة غير المحققة مقابل تعديل تاريخ الاكتتاب في صندوق الموائ الاستثماري إلى تاريخ تأسيس الصندوق في ٢٠٠٧ / ٨ / ٢٧ بدلاً من الاكتتاب الفعلي في ٢٠١٠ / ٧ / ١٤ وأن هذه المخالفة مخالفة إدارية تمثلت في استقطاع جزء من حصة أرباح مؤسسة الموائ الكويتية في حال إجراء توزيع الأرباح وتوزيعها على باقي المساهمين في الصندوق وهذا لم يتم لأنه لم يتم إجراء أي توزيع للأرباح ، الثامنة :- تكبد صندوق الموائ الاستثماري لخسائر مالية كبيرة من استثماره في شركة MPC-GMO ، التاسعة :- استمرار تضخم الأرصدة المستحقة على الصندوق وبلوغها مستويات كبيرة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢ / ١٢ / ٣١ وأن هذا البيان للمركز المالي للصندوق تفصيلي فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة على الصندوق التي بلغ إجماليها ١٥٦ و ٥٩٥٣٠ دولار أمريكي وهذا المبلغ لم يتم دفعه ولا يزال مقيّد في سجلات الصندوق وهذه البيانات تحليلية فقط ولا يوجد بها أي مخالفات ، العاشرة :- تقاعس مدير استثمار الصندوق عن تحصيل المبالغ المستحقة على شركة كى جى إل للاستثمار حيث أوضحت البيانات المالية للصندوق وجود مبالغ مالية كبيرة مستحقة على شركة كى جى إل للاستثمار مؤسس الصندوق دون السعي لتحصيلها بالرغم من احتياج الصندوق للسيولة المالية وهذه المبالغ تمثلت في الفوائد المستحقة على القرض الممنوح لشركة كى جى إل الدولية للموائ والتخزين والنقل ش م ك والتي بلغت قيمة الفوائد المستحقة عنه حتى ٢٠٠٨ / ١٢ / ٣١ مبلغ ٨٣٦ و ٥٦٣ دولار أمريكي ووجود مبالغ أخرى مستحقة لم يتم مدير استثمار الصندوق بتحصيلها مما أدى إلى حدوث تشابك بين حسابات صندوق الموائ الاستثماري وشركة كى جى إل للاستثمار وهذه المبالغ المستحقة في السنة المالية ٢٠٠٩ مبلغ ٩١ و ٨٦٤ و ٧ دولار أمريكي ، وفي السنة المالية ٢٠١٠ مبلغ ١٨٤ و ٦٨٧ و ٧ دولار أمريكي ، وفي السنة المالية



٢٠١١ مبلغ ٩٢٣ و ٧٠ و ٦٠ دولار أمريكي ، وفي السنة المالية ٢٠١٢ مبلغ ٧٦٢ و ٩١ و ٤٥ دولار أمريكي وأنه قد ترتب على تلك المخالفة ضرر تمثل في عدم الحصول على فوائد القرض وعدم استفادة الصندوق من هذه المبالغ في استثماراته ، فضلاً عن قيام الصندوق بدفع مبالغ عن شركة كى جى إل للاستثمار لم يتمكن من بيان تفصيلها وأن قيمة الضرر المادى الذى أصاب المال العام مبلغ ٧٦٢ و ٩١ و ٤٥ دولار أمريكي والمسئول عن ارتكاب هذه المخالفة المتهمه الأولى لازاريفيا ماريا مدير صندوق الموائى الاستثمارى عن عمد وذلك لتحقيق منفعة لشركة كى جى إل للاستثمار والتي تعمل فيها نائب رئيس مجلس الإدارة وهى التى وافقت على القرض وعدم تحصيل الفوائد المستحقة ودفع مبالغ مصروفات عن شركة كى جى إل ، الحادية عشر :- قيام عبدالعزيز العصيمي ممثل مؤسسة الموائى فى المجلس الاستشارى للصندوق بتقديم تقرير عن المهمة التى قام بها خلال الفترة من ٢٠ - ٢١/١٠/٢٠١١ فى لندن أثبت فيه دخول الصندوق فى أربع استثمارات ومنها الاستثمار فى شركة دمياط الدولية للموائى (DIPCO) الذى يحظى بدعم الحكومة المصرية ومن إمكانية حصول الصندوق على عائد داخلى يعادل +١٠% متى تم التخارج من هذا الاستثمار خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ ، وبقيام الصندوق ببيع جزءاً من استثماراته فى شركة نيجروس للملاحة وقد تبين من الفحص عدم صحة ما أثبتته ممثل المؤسسة سالف الذكر فى تقريره للأسباب الآتية: - ١ - وفقاً لما هو مبين فى البيانات حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ لم يدخل الصندوق إلا فى ثلاث استثمارات فقط ليس منها شركة دمياط الدولية للموائى (DIPCO) ، ووجود نزاع قانونى بين الحكومة المصرية وشركة كى جى إل الدولية للموائى والتخزين والنقل ومطالبة الحكومة المصرية بفسخ العقد مع الشركة مع فرض غرامات تأخير عليها بواقع ٧٢ مليون دولار أمريكى فحلت الشركة لمركز قض المنازعات الاستثمارية الدولية التابع للبنك الدولى فى واشنطن (أكسيد) ، كما أنه لم يتبين أى ذكر لقيام



صندوق الموائى ببيع جزءاً من استثماره فى شركة نيجروس للملاحة فى البيانات المالية للصندوق للسنوات المالية من ٢٠٠٩ لغاية ٢٠١٢ وعن النتائج المحققة منه والمعالجات المحاسبية التى تمت بشأنه وأنه قد ترتب على ذلك ضرر يتمثل فى تقديم بيانات مخالفة للحقيقة كانت أحد الأسباب التى أدت إلى قيام المؤسسة بتجديد استثمارها فى صندوق الموائى الاستثمارى لمدة عامين آخرين ، الثانية عشر :- ضخامة حجم المصروفات والمصروفات المستحقة بالمقارنة مع تكلفة استثمارات الصندوق حيث ثبت من الفحص استمرار الزيادة فى حجم المصروفات والمصروفات المستحقة للصندوق بالمقارنة مع تكلفة استثماراته وفقاً لما هو وارد فى البيانات المالية للسنوات المالية من ٢٠٠٩ ولغاية ٢٠١٢ فقد بلغت تلك المصروفات مبلغ ٤١٢ و ٣١٠ و ٩٣ دولار أمريكى وذلك بنسبة تعادل ٩١% من إجمالى تكلفة الاستثمارات وفى ذلك مبالغة من مدير استثمار الصندوق فى احتسابه المصروفات ويؤكد على ذلك مخالفته فى تحميل الصندوق للمصروفات الإدارية والعمومية برغم حصوله على أتعاب إدارة على نحو ما سلف بيانه بالنسبة للمصروفات العمومية والإدارية ، الثالثة عشر :- قيام المؤسسة بتضخيم إيراداتها الواردة فى الباب الرابع لحساباتها الختامية عن السنتين الماليتين ٢٠١١/٢٠١٢ ، ٢٠١٢/٢٠١١ وكذلك فى مشروع ميزانيتهما للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ لأسباب الزيادة فى الأرباح المحققة لاستثمارها فى صندوق الموائى الاستثمارى وقد جاءت الإجراءات المتخذة من قبل إدارة المؤسسة فى هذا الشأن بالمخالفة للمادة ١٥ من المرسوم بقانون إنشائها رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٧ والمسئول عن تلك المخالفة عبدالله بدر الشمالى مدير الإدارة المالية بمؤسسة الموائى ومدير عام المؤسسة الشيخ / صباح جابر العلى حال كون الأول المسئول عن إعداد البيانات المالية والتحقق عن كل ما ورد فيها والثانى هو من قام بإعتماد هذه البيانات تمهيداً لإعتمادها من مجلس الإدارة وجهات الاختصاص ، علمه ما إذا كانت هذه المخالفة عن عمد أم إهمال، وأضاف بأن



إجمالي الضرر المادي الذي لحق بأموال مؤسسة الموانئ من جراء هذه المخالفات جميعاً هو احتمال ضياع ما يعادل حصة المؤسسة في ذلك الصندوق وقدرها ٨٥ مليون دولار أمريكي وأنه لا يمكن الفصل في تحقق هذا الضرر إلا بعد انتهاء العمر الافتراضي والمحدد لهذا الصندوق في شهر أغسطس من عام ٢٠١٤ .

وبتاريخ ٢٠١٤/٥/١ صدر قرار النيابة العامة بنسب عضو ديوان المحاسبة /حمد أحمد حمد العليان وتكليفه بالحضور لمقرر نيابة الأموال العامة لمباشرة المأمورية المكلف بها بعد حلف اليمين القانونية وذلك للإطلاع على أوراق القضية وما تم فيها من تحقيقات وما أرفق بها من مستندات وما ورد بالبلاغ المقدم من الشاكية من مخالفات وذلك لبيان ما تنطوي عليه هذه الوقائع من جرائم مع تحديد المسئول عن ارتكابها وسند مسئوليته عنها والأضرار التي لحقت بأموال مؤسسة الموانئ الكويتية نتيجة لذلك وبيان طبيعة وماهية هذه الأضرار وقيمتها وما إذا كانت ناشئة عن عمد أو إهمال وذلك بالنسبة للوقائع الآتية بيانها :- أولاً:- واقعة إقتطاع جزء من أرباح مؤسسة الموانئ الكويتية للاستثمار في صندوق الموانئ الاستثماري والإجراءات التي تمت في هذا الشأن وما إذا كان قد شاب تلك الإجراءات مخالفات من عدمه ، ثانياً:- المخالفات التي ارتكبتها شركة كى جى إل للاستثمار بالمخالفة للترخيص الصادر إليها من وزارة التجارة والصناعة بهذا الخصوص ، ثالثاً:- المخالفات التي ارتكبتها شركة كى جى إل بعدم التزامها بتنفيذ المادة الخامسة من العقد المؤرخ ٢٠١٠/٧/١٤ والمبرم بين المؤسسة والشركة بشأن تدريب موظفي المؤسسة وكيفية ارتكاب هذه المخالفات ، رابعاً:- المخالفات التي شابته منح القروض من صندوق الموانئ الاستثماري لكل من شركة كى جى إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل ، ومدينة صباح الأحمد اللوجستية ، والشركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية (كفالة بنكية) وبيان المسئول عن تلك القروض وقيمتها وما إذا كان قد تم سداد تلك القروض أو سداد أي مبالغ منها من عدمه



، خامساً:- بيان العمولات التي تقاضاها مدير استثمار الصندوق بشركة كى جى إل للاستثمار كايमान وبيان نوع تلك العمولات وطبيعتها وما إذا كان قد شاب صرفها أية مخالفات مالية من عدمه ، سادساً:- فحص الحسابات الختامية لمؤسسة الموائى الكويتية عن السنوات المالية ٢٠١٠/٢٠١١ ، ٢٠١١/٢٠١٢ ومشروع ميزانيتها للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ لبيان ما تضمنته عن مساهمة المؤسسة فى صندوق الموائى الاستثمارى وبيان الإجراءات المتخذة فى هذا الشأن وما إذا كان قد شاب إعداد تلك الحسابات الختامية أى مخالفات من عدمه مع بيان كيفية إرتكابها وطبيعتها ، سابعاً:- بيان ما إذا كانت المخالفات التي يسفر عنها فحص جميع الوقائع سالفة الذكر قد ارتبطت بإرتكاب جرائم تزوير فى المحررات من عدمه مع بيان أوجه التزوير وكيفية ارتكابه والمسئول عنه على أن يقدم تقريره النهائى بنتيجة تنفيذ هذه المأمورية .

وبتاريخ ٢٠١٥/٣/١ تم تحليف /حمد أحمد حمد العليان - مدير إدارة المرافق الاقتصادية والخدمية بديوان المحاسبة اليمين القانونية أمام النيابة العامة لأداء المأمورية سالفة البيان المكلف بها من النيابة العامة.

وبسؤال / حسين على إبراهيم الحافظ - مدير إدارة الشؤون المالية بمؤسسة الموائى الكويتية - بتحقيقات النيابة العامة- شهد بأن مؤسسة الموائى الكويتية ساهمت فى صندوق الموائى الاستثمارى بمبلغ ٨٥ مليون دولار أمريكى وذلك على دفعتين الدفعة الأولى كانت بموجب العقد المؤرخ ٢٠١٠/٧/١٤ المحرر بين المتهم الثالث / محمد عبدالمحسن العصفور وبين شركة كى جى إل للاستثمار ويمثلها / يعقوب عبدالله الوزان بمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكى ، والدفعة الثانية بموجب ملحق العقد المؤرخ ٢٠١٣/٤/٩ بمبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكى ، ومدة هذا الصندوق كانت محددة بخمس سنوات من تاريخ إنشائه فى عام ٢٠٠٧ وتم تمديد مدته لمدة عامين وانتهى عمر



الصندوق في ٢٠١٤/١٢/٣١ وعقب انتهاء مدة الصندوق لم توافي شركة كى جى إل للاستثمار مؤسسة الموائى الكويتية بالحساب الختامى للشركة عن السنة المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ كما لم تقم الشركة سائلة الذكر مديرة الصندوق بإشعار المؤسسة بقيمة الأرباح التراكمية المحققة إلى جانب رأس المال بعد انتهاء عمر الصندوق مما حدا بمؤسسة الموائى لمخاطبة شركة كى جى إل للاستثمار بعدة كتب لإستكمال البيانات وهى الحساب الختامى للصندوق عن السنة الأخيرة المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ وبيان الأرباح التراكمية المحققة لصالح المؤسسة عن استثمارات الصندوق إضافة إلى رأس المال الذى ساهمت به المؤسسة وقدره ٨٥ مليون دولار أمريكى طالبة سداد مستحقات المؤسسة كاملة ، وقد ورد كتاب شركة كى جى إل للاستثمار بأن البيانات المالية المدققة لصندوق الموائى للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ ستكون متاحة بعد تخارج الصندوق وحسب نظام نشرة الاكتتاب ولم يحدد تاريخ أو مدة معينة لسداد الأرباح ورأس المال المساهم به ، وأنه لم يتم التخارج من صندوق الموائى وأن العقد وملحق العقد لم يحدد تاريخ للتخارج من الصندوق ، إلا أنه بتاريخ آخر في يناير عام ٢٠١٤ ورد حساب ختامى للمؤسسة من شركة كى جى إل للاستثمار عن السنة المالية المنتهية ٢٠١٣ بأنه تم تحديد إجمالى أرباح المؤسسة مع رأس المال بمبلغ ٥٨٢ و٢٦٦ و١٥٤ دولار أمريكى ، وأن مؤسسة الموائى الكويتية لم تحصل على أية أرباح خلال لسنوات السابقة وحتى بعد انتهاء مدة الصندوق في ٢٠١٤/١٢/٣١ ، وأضاف بأنه لتحديد ما إذا كان هناك ضرراً لحق بأموال المؤسسة محل المساهمة في صندوق الموائى من عدمه مرتبط بمعرفة نتاج الحساب الختامى بعد انتهاء الصندوق وما تضمنته من أرباح أو خسائر على رأس المال المستثمر إلا أنه لم يتم إخطار المؤسسة بنتائج الحساب الختامى ، وقدم صورة ضوئية من الحساب الختامى لصندوق الموائى للاستثمار للسنة المالية المنتهية ٢٠١٣ .



وحيث ورد تقرير ديوان المحاسبة بشأن التجاوزات والمخالفات المالية التى أسفر عنها الفحص الدفترى لصندوق الموائى الاستثمارى تنفيذاً لقرار النيابة العامة .

ويسؤال/ حمد أحمد حمد الغليان - مدير إدارة المرافق الاقتصادية والخدمية بديوان المحاسبة بتحقيقات النيابة العامة - شهد إنه بناء على التكليف الصادر إليه من النيابة العامة بإعداد تقرير حول الواقعة موضوع البلاغ أعد التقرير المرفق بالتحقيقات ثم ألحقه بتقريره المعدل فى ٢٠١٥/١١/١٠ ، وإنه استقى معلومات التقرير من واقع مطالعته لتقارير ديوان المحاسبة الصادرة فى هذا الشأن ، وكذا التكليف الصادرة لديوان المحاسبة من مجلس الأمة حول فحص واقعة مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية فى صندوق الموائى الاستثمارى ، وكذا ما زودته به النيابة العامة من مستندات وكشوف بنكية ، وما زودته به مؤسسة الموائى الكويتية من مستندات فتبين له أنه وفى الفترة من عام ٢٠٠٧ أسست شركة كى جى إل للاستثمار (شركة مساهمة كويتية مغلقة) صندوق الموائى الاستثمارى فى جزر الكايمن ، وتقدمت بعد ذلك إلى الجهات المعنية بدولة الكويت (وزارة التجارة والصناعة ، وبنك الكويت المركزى) بطلب الموافقة على تسويق وحداته بداخل الكويت وجاء فى نشرة الاكتتاب التى اعتمدها الشركة المسوقة أن الصندوق يهدف إلى تحقيق عائد سنوى بنسبة ٣٠% على إجمالى استثمارات الصندوق عبر منح فرصة للمستثمرين فى الاكتتاب بأسهمه للعمل على تطوير الموائى العالمية والاستثمارات المتصلة بهذا المرفق فصدرت موافقة البنك المركزى بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٤ وتبعها القرار الوزارى رقم ٢٠٠٧/٣٤٧ بالسماح للشركة بتسويق خاص لوحدات الصندوق فى الكويت بناء على ترخيص وزارة التجارة والصناعة رقم ٢٠٠٧/٢٤ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٢ برأس مال مصرح فيه ٥٠٠ مليون دولار أمريكى ، وبناء على ذلك أوكلت شركة كى جى إل للاستثمار إحدى الشركات التى تملكها بالكامل وهى شركة كى جى إل للاستثمار كايمن لتكون مديرة



الاستثمار للصندوق مع تسويق وحداته في الكويت ، وسوقت المتهمه الأولى لازاريفا ماريما بصفتها الممثل القانوني لشركة كى جى إل للاستثمار ومدير الاستثمار فى شركة كى جى إل للاستثمار والمخول بالتوقيع عن جميع حسابات صندوق الموائى الاستثمارى لوحدات الصندوق بمساعدة عضو مجلس إدارة كى جى إل للاستثمار المتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي أحد كبار الملاك فيها " عبر ملكيته الشخصية وتمثيله قانوناً لعدد ٧٦ من المساهمين فى شركة كى جى إل للاستثمار وكذا ملكيته فى شركة المرابطون الدولية أحد الملاك فى شركة كى جى إل للاستثمار ، وذلك بعرضه أمر هذا الصندوق على مجلس الوزراء ، فصدر كتاب أمين عام مجلس الوزراء المؤرخ ٢٠١٠/٦/٢٩ حول العرض المقدم من شركة كى جى إل للاستثمار إلى مؤسسة الموائى الكويتية للمساهمة فى صندوق الموائى الاستثمارى ، وقد ساهمت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكويتية فى رأس مال صندوق الموائى الاستثمارى سالف الذكر منذ إنشائه فى عام ٢٠٠٧ بمبلغ أربعين مليون دولار أمريكى بالإضافة إلى تحمل المؤسسة المذكورة مبلغ أربعمائة ألف دولار أمريكى رسوم إدارية لازمة للاكتتاب ، وقد ساهمت مؤسسة الموائى الكويتية بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٤ فى رأس مال صندوق الموائى الاستثمارى سالف الذكر بمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكى " خمسون مليون دولار أمريكى " وذلك بموجب العقد المؤرخ فى ٢٠١٠/٧/١٤ والمحرر بين مؤسسة الموائى الكويتية ويمثلها نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة المتهم الثالث / محمد عبدالمحسن عبداللطيف العصفور وبين شركة كى جى إل للاستثمار ويمثلها / يعقوب عبدالله الوزان رئيس مجلس إدارتها ، ، ثم تم زيادة زيادة رأس مال مؤسسة الموائى بهذا الصندوق بمبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكى بعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم ٢٦٥ فى الاجتماع رقم ٢٠١٣/٩ بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٨ ، وتم إبرام ملحق العقد بزيادة حصة مؤسسة الموائى الكويتية بمبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكى



فى تاريخ ٢٠١٣/٤/٩ والقائم بإبرام ملحق العقد وزير المواصلات السابق / سالم الأذينة ، ومن ثم فقد جاء نصيب مؤسسة الموانئ الكويتية بقيمة ٨٥ مليون دولار أمريكى، ونصيب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكويتية بمبلغ ٤٠٤٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكى بإجمالى مبلغ ١٢٥٤٠٠٠٠٠ دولار أمريكى من قيمة رأس المال المدفوع فعلاً بقيمة (١٦٦٠٠٩٧٥٦ دولار أمريكى) شكلت مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فى رأس مال الصندوق منذ إنشائه فى عام ٢٠٠٧ نسبة ٥٦% زيدت عليها فى عام ٢٠١٠ نسبة مساهمة مؤسسة الموانئ الكويتية ليصل حجم الأموال العامة فى الصندوق ٧٤%، أودعت مبالغ المساهمين فى حساب الصندوق لدى بنك HSBC فرع الكويت حساب رقم ٠٠١٠٠٤٠٠١١٦٠ ولدى البنك الأهلى الكويتى حساب رقم ٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣٠٠١، وقد أسفر فحص أعمال الصندوق عن ارتكاب المخالفات الآتية :- المخالفة الأولى - عدم التزام شركة كى جى إل للاستثمار منذ نشأة الصندوق وحتى بعد انتهاء عمر الصندوق فى ٢٠١٤/٧/٢٨ بسداد مساهمتها فى رأس مال الصندوق والبالغة ٢٠ مليون دولار أمريكى ، كما تم إدخال شركة بتروليناك القابضة كمساهم فى الصندوق بمبلغ ثلاثة مليون دولار أمريكى ،وهى إحدى الشركات التابعة لشركة كى جى إل للاستثمار ولم تسدد مساهمتها فى الصندوق البالغة ٣ مليون دولار أمريكى ،ومن ثم فلم تكتمل حصص رأس مال الصندوق واقعياً وفقاً لما وارد فى البيانات المالية للصندوق حيث أثبتت بالبيانات المالية للصندوق على خلاف الحقيقة سداد هاتين الشركتين لحصتهما فى رأس مال الصندوق ، والمسئول عن ذلك المتهم الأولى / لازاريفا ماريما مدير الاستثمار لصندوق الموانئ الاستثمارى بشركة كى جى إل والتى تعد وتعتمد البيانات المالية للصندوق والمفوضة بالتوقيع عن كافة حسابات الصندوق فى البنوك المحلية والأجنبية بدولة الكويت ، والمتهم الثانى / سعيد اسماعيل دشتي مدير الصندوق فى شركة كى جى إل للاستثمار



حيث أظهر البيان المالي للصندوق على غير حقيقته بإثبات سداد تلك المساهمات مضافاً إليها نسبة من الأرباح حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ وهي آخر بيانات مالية معتمدة للصندوق مع علمهما بذلك بموجب صلاحيتهما المفوضة تجاه حسابات الصندوق والتي ثبت منها جميعاً عدم سداد هاتين الشركتين حصتهما في رأس مال الصندوق ، وما ثبت من كشوف حسابات الصندوق لدى البنوك الكويتية والأجنبية من عدم وجود أي بيان يثبت سداد هاتين الشركتين لحصتهما في رأس مال الصندوق منذ إنشائه وحتى بعد انتهاء عمر الصندوق ، المخالفة الثانية :- عدم التزام مؤسسة الموانئ الكويتية بتنفيذ المادة الخامسة من العقد المبرم مع شركة كى جى إل للاستثمار بشأن تدريب الموظفين حيث جاءت الغاية من مساهمة المؤسسة في الصندوق لهدفين رئيسين وفقاً لما هو وارد في مراسلاتها للجهات المعنية بالدولة وهي تنمية مواردها المالية عن طريق الأرباح التي سوف تحصلها من اكتتابها في صندوق الموانئ الاستثماري ، وتأهيل موظفي المؤسسة عن طريق تدريبهم في الموانئ العالمية وبما يخدم مصالحها ويطور أدائها بلوغاً للغاية المرجوة في أن تكون الأعمال التشغيلية في الموانئ الكويتية بمصاف ومستوى المعمول فيه لدى الموانئ العالمية، إلا أنه وبعد انتهاء المدة الفعلية للصندوق في ٢٠١٢/٨/٢٧ والبالغة خمس سنوات والتمديد الأول والثاني في ٢٠١٤/٧/٢٨ فلم تلتزم إدارة الصندوق بتأهيل وتدريب أي من موظفي مؤسسة الموانئ الكويتية وقد أكد كتاب مؤسسة الموانئ الكويتية رقم م م ك / م - ع / ١٤٣ - ٢٠١٥ المؤرخ ٢٠١٥/٨/٣١ وهذه المخالفة مالية وذلك لإعفاء صندوق الموانئ من تحمل الأعباء المالية المقررة لقاء تدريب موظفي المؤسسة وقيام المؤسسة بتحمل مصاريف تدريب الموظفين بشكل سنوي حيث ثبت من الفحص قيام المؤسسة بإرسال موظفين للتدريب وتحمل مصروفات تدريب موظفيها منذ تاريخ الاستثمار وأن المسئول عن تلك المخالفة الشيخ صباح جابر العلي مدير عام المؤسسة ، وعبدالله بدر الشامي



مدير الإدارة المالية بمؤسسة الموانئ الكويتية ، والمتهمه الأولى لازاريفيا ماريما مدير الاستثمار في صندوق الموانئ الاستثماري ، وأنه لا يمكن تحديد الضرر الذي لحق في صورة مادية ولكن الضرر تمثل في قوات فرصة تنمية وتأهيل موظفين مؤسسة الموانئ الكويتية ، المخالفة الثالثة :- حصلت شركة كى جى إل كايمان مدير استثمار الصندوق على مبالغ مالية بدون وجه حق بلغ إجماليها مبلغ ٣٨٩٨٢٦٠ دولار أمريكي " ثلاثة ملايين وثمانمائة وثمانية وتسعون ألف ومئتان وستون دولار أمريكي " مقابل أتعاب الإدارة لحصة مؤسسة الموانئ الكويتية بأثر رجعي وذلك نتيجة تقديم اكتاب مؤسسة الموانئ الكويتية إلى تاريخ تأسيس الصندوق في عام ٢٠٠٧ لا من تاريخ مساهمة المؤسسة الفعلية في يوليو عام ٢٠١٠، وكان من شأن ذلك ترتيب التزامات على المؤسسة تمثلت في قيمة أتعاب إدارة تقاضاها مدير الاستثمار (شركة كى جى إل للاستثمار كايمان) عن السنوات ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ حيث حصل مدير الاستثمار على عمولة أتعاب الإدارة بأثر رجعي مقابل إجمالي مساهمة مؤسسة الموانئ الكويتية التي جاءت على دفعتين حيث حصل على عمولة أتعاب إدارة مقابل اكتاب مؤسسة الموانئ الكويتية في ١٤/٧/٢٠١٠ بواقع ٣ مليون دولار أمريكي بإعتبار مشاركتها منذ تاريخ تأسيس الصندوق في عام ٢٠٠٧ ، وعمولة أتعاب إدارة مقابل زيادة مساهمة مؤسسة الموانئ الكويتية في ٩/٤/٢٠١٣ بإعتبار سدادها للزيادة في ١/١/٢٠١٢ بواقع ٧٠٦٠٠٠ دولار أمريكي ، كما يضاف لها مبلغ ١٩٨٠٢٦٠ دولار أمريكي عن الربع الأول للسنة المالية ٢٠١٣ ، وأن قيمة الضرر المادى الذى لحق بالمال العام مبلغ ٣٨٩٨٢٦٠ دولار أمريكي ، بالإضافة إلى تعريض أموال المؤسسة لخطر آخر هو احتساب الأرباح المجموعة بأثر رجعي عن السنوات ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٠ تقدر بمبلغ ١٠٦٦٠٣٠٦ دولار أمريكي ، ومرتكب هذه المخالفة الثالث / محمد عبدالمحسن العصفور نائب رئيس مؤسسة



الموائى الكويتية وسند مسؤوليته أنه القائم بإبرام عقد الاكتتاب فى ٢٠١٠/٧/١٤ وموافقته على تعديل العقد بأثر رجعى منذ تأسيس الصندوق فى ٢٠٠٧ ، وعلمه بالوضع المالى للصندوق وأنه لم يحقق أرباح أو يوزع أرباح بالإضافة إلى أنه تربطه علاقات تجارية بأحد الأطراف المستفيدين وهو المتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي الذى يعد أحد المؤسسين فى شركة كى جى إل للاستثمار ويمثلها قانوناً حيث ارتبطا فى علاقتهما ببعض بشراكة فى الشركة الوطنية للتنظيف المؤسسية فى ١٩٧٩/٣/٢١ ، والشركة الوطنية للمجارى ذ م م مؤسسة فى ١٩٨٩/١/٨ ، وشركة صبحان للمقاولات الزراعية المؤسسة فى ١٩٨٩/٩/٦ ، ويثبت من خلال ذلك تحصل المتهم الثالث على منفعة وريح نتيجة هذه الشراكة وأن ما يؤكد العلاقة التجارية بين محمد عبدالمحسن العصفور والمتهم الثانى سعيد دشتي الصورة الضوئية لعقد تأسيس شركة كى جى إل للاستثمار والمتضمن أن المتهم الثالث له ثلاثين ألف أسهم ، بالإضافة إلى تأثير هذه الشراكة على القرار الاستثمارى فى مؤسسة الموائى إذ كان المتهم الثالث يرأس الاجتماع الذى تمت فيه مناقشة استثمار واكتتاب مؤسسة الموائى فى صندوق الموائى فضلاً عن أنه وقع عقد الاكتتاب فى عام ٢٠١٠ ممثلاً عن مؤسسة الموائى ومن ثم تعمد الدخول فى هذه الصفقة حتى يحصل على ربح لنفسه باعتباره شريكاً للمتهم الثانى / سعيد دشتي ، وكذلك ممثلى الإدارة التنفيذية للمؤسسة وهم صباح جابر العلى مدير عام المؤسسة ، وعبدالله بدر الشمالى مدير الإدارة المالية حال كونهما من أعدا وأشرفا وتابعوا هذا العقد وتحويل المبالغ المالية لحساب الصندوق ، والمتهمة الأولى / لازاريفنا ماريما كونها الممثل القانونى لشركة كى جى إل للاستثمار كايما ومن استفاد من استقطاع مبلغ عمولة الإدارة ، وأضاف بأن هذه الأرباح المزعومة لم توزع وإنها احتيال قامت به شركة كى جى إل للاستثمار بالتواطؤ مع موظفى مؤسسة الموائى الكويتية سبافنى المذكور لتحقيق منفعة متبادلة على حساب المال العام وسند ذلك



أن مدير عام المؤسسة /صباح جابر العلي تعتمد الدخول في هذا الاستثمار ووافق على استثمار أموال المؤسسة بأثر رجعي وهو يعلم أن في هذا الأمر تعريض أموال المؤسسة للخسارة نتيجة احتساب أتعاب الإدارة والأرباح غير المحققة خاصة أنه في تلك الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٠ لم تكن هناك أية أرباح أو توزيعات نقدية قام بها الصندوق وهو مطلع على الوضع المالي للصندوق ورغم ذلك أقدم على الدخول في هذا الاستثمار حتى يحقق منفعة مالية وربح لشركة كي جي إل للاستثمار ، وعبدالله بدر الشمالي مدير الإدارة المالية بالمؤسسة فإنه أيضاً على علم وإطلاع بالوضع المالي للصندوق وبأنه لم يحقق أو يوزع أرباح كما كان عضواً في المجلس الاستشاري للصندوق ممثلاً عن المؤسسة وكان يعتمد البيانات المالية للمؤسسة التي يرد فيها أن الأرباح غير محققة كما هي في الصندوق ، والمتهم الأول / ماريما لازاريفا مدير الاستثمار بصفتها فإنها على علم بجميع ما تقدم فهي من قامت بإعداد البيانات المالية للصندوق على خلاف الحقيقة واعتمادها إذ كانت تقوم بإعادة تقييم أصول الصندوق في كل سنة مالية حتى تضخم من قيمة الأصول وتتمكن من زيادة قيمة العمولات التي تحصل عليها نتيجة الإدارة وكان ذلك التضخم كبير جداً بأن تمكنت أن تحصل لنفسها على أتعاب نجاح وكل ذلك على علم وإطلاع من موظفي المؤسسة سالف الذكر ، والمتهم الثاني / سعيد دشتي فهو أيضاً على علم بكل ما تقدم وله مصلحة مباشرة من دخول المؤسسة في صندوق الموائى الاستثمارى وأنه أحد مؤسسى شركة كي جي إل للاستثمار مدير الصندوق وتحصل على ربح نتيجة هذا الأمر حيث تحصل على أموال باسمه شخصياً من حساب الصندوق وكذلك لشركاته ، المخالفة الرابعة:- تسهيل مدير استثمار الصندوق الاستيلاء على أموال صندوق الموائى الاستثمارى لصالح شركة شركة كي جي إل وشركاتها التابعة والزميلة حيث قام مدير الاستثمار في صندوق الموائى الاستثمارى ممثلاً في المتهم الأول / لازاريفا ماريما من خلال



الصلاحيات والتفويضات المنفردة التي تملكها والمتعلقة بأعمال السحب والتحويل من حسابات الصندوق لدى البنوك بتسهيل الاستيلاء على أموال صندوق الموائى الاستثمارى لصالح شركة كى جى إل للاستثمار وشركاتها التابعة والزميلة لها بالإضافة إلى صرف مبالغ مالية أخرى لصالحها شخصياً ولآخرين بأن قامت بالآتى :- أ- تحويل مبالغ مالية كبيرة بطريق غير مباشر من صندوق الموائى الاستثمارى لصالح شركة مجموعة المربطون الدولية المملوكة للمتهم الثانى / سعيد إسماعيل على دشتي ، وفؤاد إسماعيل على دشتي حيث قامت المتهمة الأولى بعد قيام مؤسسة الموائى الكويتية بسداد حصتها ٥٠ مليون دولار أمريكى فى حساب صندوق الموائى الاستثمارى لدى بنك HSBC بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٥ بتحويل مبلغ ٣٧٥٣ و ٤٦٧ و ٨٠ دولار أمريكى من أموال صندوق الموائى خلال الفترة من ٢٠١٠/٧/٢٥ حتى ٢٠١٠/٨/١١ إلى حساب شركة كى جى إل للاستثمار رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ لدى البنك الأهلى الكويتى دون وجود ما يبرر ذلك التصرف وبما لا يتفق مع أغراض الصندوق بهذا الشأن ليتم بعد ذلك استغلال تلك المبالغ فى تحويل أجزاء منها إلى كل من ١- تحويل مبلغ ٧١٩١٠٠ دينار كويتى إلى حساب شركة المربطون الدولية للتجارة العامة والمقاولات بينك برقان رقم ٣١٦٠٠٠١٣١٩ والمملوكة للمتهم الثانى / سعيد إسماعيل على دشتي ، وفؤاد إسماعيل على دشتي وفقاً لما هو مبين فى عقد تعديل ملك الشركة وجاءت عملية تحويل هذا المبلغ لشركة المربطون الدولية للتجارة العامة والمقاولات على دفعتين الأولى بمبلغ ٣٠٩ و ١٠٠ دينار كويتى بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦ ورقم تلك التحويلات
٢٠١٠/٨/٢٦، والثانية بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار كويتى بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦ ورقم تلك التحويلات
٢٠١٠/٨/٢٦، ٢- تحويل مبلغ ثلاثمائة وخمسين ألف دينار كويتى إلى المتهم الثانى / سعيد إسماعيل على دشتي بحسابه



رقم ٢٠٦٠١٢١٧٣١ بينك برقان بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٤ ورقم
 تلكس التحويل BRV٠٠٢٠١٠٠٢ ٧٠٠٣، ولم يتم إرجاع هذه
 المبالغ للصندوق ليبلغ حجم الضرر الذي أصاب المال العام مبلغ
 ١٠٠ و ٦٩ و ١ دينار كويتي يضاف لها حجم الأرباح المقررة وفقاً لنشرة
 الاكتتاب في صندوق الموائى البالغة ٣٠% سنوياً، وكذا قيام المتهمه
 الأولى بصفتها كمفوض وحيد على جميع حسابات صندوق الموائى
 الاستثمارى بتحويل مبلغ إجمالى ٢١٠٠٠ دينار كويتي إلى المتهم
 الثانى / سعيد إسماعيل دشتي عبر تحويل مالى بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦
 بمبلغ ٢٧٠٠٠ دينار كويتي من حساب صندوق الموائى الاستثمارى رقم
 ٠٠١٠٠٤٠٠١١٦٠ لدى بنك HSBC، وإصدار شيكات (رقم
 ٢١٤٤٥٣ بمبلغ ٩٠٠٠ دينار كويتي، ورقم ٢١٤٤٥٨ بمبلغ
 ١٠٠٠٠ دينار كويتي، ورقم ٢١٤٤٦٤ بمبلغ ٧٠٠٠ دينار كويتي،
 ورقم ٢١٤٤٦٨ بمبلغ ١٨٠٠٠ دينار كويتي) مسحوبة من حساب
 صندوق الموائى الاستثمارى رقم ٠٠١٠٠٤٠٠١١٦٠ لدى بنك
 HSBC، وكذلك إصدارها الشيكات رقم ٣ بمبلغ ١٨٠٠٠ دينار كويتي،
 ورقم ٥ بمبلغ ٧٠٠٠ دينار كويتي، ورقم ١٨ بمبلغ ١٨٠٠٠ دينار
 كويتي، ورقم ٢٠ بمبلغ ٧٠٠٠ دينار كويتي) فى غير أغراض
 الصندوق أو إدارة أمواله، ويقصد تسهيل الاستيلاء عليها، وأن جميع
 هذه التحويلات لا تعد من قبيل الاستثمار، المخالفة الخامسة :-
 استغل مدير الاستثمار فى صندوق الموائى الاستثمارى المتهمه الأولى
 الصلاحيات المفوضة والمنفردة له بالسحب والتحويل من حسابات
 صندوق الموائى الاستثمارى فى أعمال الاستيلاء على أموال الصندوق
 لصالح شركة كى جى إل للاستثمار وشركاتها التابعة والزميلة لها حيث
 بلغ إجمالى المبالغ المستولى عليها منذ تاريخ تأسيس الصندوق وحتى
 ٢٠١٥/٧/٣ مبلغ ٨٦٤ و ٦٥٢ و ٤٥٥ دولار أمريكى ويمكن بيان المبالغ
 مسحوبة من حسابات الصندوق لدى بنك HSBC والبنك الأهلى
 والمحولة لصالح شركة كى جى إل للاستثمار وشركاتها التابعة



والزميلة لها وفقاً للأتلى مبلغ ١٠٣٩٠٠٠ دينار كويتي ومبلغ ١٢ و ٥١٩ و ٣٤ دولار أمريكي لصالح شركة كى جى إل للاستثمار ، و مبلغ ٢٠٠٠٠ دينار كويتي لصالح شركة رابطة الكويت والخليج للنقل ، ومبلغ ٢٠ و ٦٠٠ و ٠٠٠ دولار أمريكي لصالح شركة كى جى إل للموانئ والتخزين والنقل ، ومبلغ ٧٦٣ و ١١ و ١٧ دولار أمريكي لصالح شركة كى جى إل أن أم القابضة ، ومبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لصالح شركة بتروليك القابضة ، ومبلغ ٦ و ٧٠٠ و ٠٠٠ دولار أمريكي لصالح شركة كى جى إل أسيا ROHO ، ومبلغ ٦٨ و ٥٨ و ١٤٣ دولار أمريكي لصالح شركة كابيتال لينك ، ومبلغ ٧ و ٩٠ و ٠٠٠ دولار أمريكي لصالح شركة كى جى إل البترولية ، ومبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لصالح شركة كلارك جيت واى انفستمنت قروب ، ليصبح إجمالي المبالغ المسحوبة والمحولة لهذه الشركات مبلغ ١٠٥٩٠٠٠ دينار كويتي ، ومبلغ ٦٨ و ٣٣ و ٥٧٦٤ و ٨٩ دولار أمريكي ، وتم استرجاع مبلغ ٦٦ و ٢٠٢ و ٤٨ و ٢٠ دولار أمريكي من أصل القرض الممنوح لشركة كى جى إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل ، كما تم إرجاع مبلغ ٦ و ٥٠٠ و ٠٠٠ دولار أمريكي لحساب الصندوق لدى البنك الأهلي المتحد فيكون حجم المبالغ المستولى عليها ٥٦ و ٧٦٨ و ٦٦ دولار أمريكي ، وقد استمرت المتهممة الأولى فى تسهيل الاستيلاء على أموال الصندوق لصالح شركة كى جى إل للاستثمار وشركاتها التابعة والزميلة حتى بعد انتهاء المدة القانونية للصندوق فى ٢٨/٧/٢٠١٤ حيث قامت بتاريخ ١٨/٨/٢٠١٤ بتحويل مبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لشركة KGL PETROLEUM CO ،

وبتاريخ ٢١/٨/٢٠١٤ بتحويل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لشركة

KGL PETROLEUM CO ، وبتاريخ ٢/٩/٢٠١٤ بتحويل مبلغ

١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لشركة CLARK GATEWAY

INVESTMENT GROUP ، وبتاريخ ٢/٩/٢٠١٤ بتحويل

١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لشركة CLARK GATEWAY



LP INVESTMENT GROUP ، ويتاريخ ٢٠١٤/١٠/١ بتحويل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لشركة KGL PETROLEUM CO ، ويتاريخ ٢٠١٤/١٠/١ بتحويل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لشركة KGL PETROLEUM CO ، ويتاريخ ٢٠١٤/١٠/١ بتحويل مبلغ ٧٠٥٥٧٠ دولار أمريكي لشركة KGL INVESTMENT CO ، ويتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٦ بتحويل مبلغ ١٠٥١٧٠٨ دولار أمريكي لشركة CAPITAL LINK HOLDING CO ، ويتاريخ ٢٠١٤/١٢/٨ بتحويل مبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لشركة KGL PETROLEUM CO ، ويتاريخ ٢٠١٥/٢/٩ بتحويل مبلغ ٥٠٠٠٠ دولار أمريكي ، ويتاريخ ٢٠١٥/٣/٤ بتحويل مبلغ ٤٠٠٠٠ دولار أمريكي ليبالغ حجم المبالغ المسحوبة والمحوالة من حساب الصندوق لدى البنك الأهلي الكويتي بعد تاريخ ٢٠١٤/٧/٢٨ ولغاية ٢٠١٥/٣/٤ مبلغ ٦٨٠٦٠٨٧ و٨ دولار أمريكي وفقاً لما هو ثابت من كشوف حسابات البنك ، وأن مبلغ ٦٨٠٦٠٨٧ و٨ دولار أمريكي يدخل ضمن مبلغ ٦٨ و٣٣ و٧٦٤ و٨ دولار أمريكي المحوالة لصالح شركات كى جى إل للاستثمار ، ورابطة الكويت والخليج للنقل ، كى جى إل للموانئ والتخزين والنقل ، و كى جى إل أن أم القابضة ، وبترونك القابضة ، و كى جى إل أسيا ROHO ، وكابيتال لينك ، و كى جى إل البترولية ، وكلاك جيت واى انفستمنت قروب ، وأن جميع هذه التحويلات لا تعد من قبل الاستثمارات لأنها لا تتصل بأي عمل استثماري حيث خلت مستندات صندوق الموانئ وبياناته المالية من هذا الأمر بالإضافة إلى أن المستفيدين من تلك التحويلات هي كيانات تابعة وزميلة لشركة كى جى إل للاستثمار وأشخاص ذو صلة بها كالمتهم الثاني ، المخالفة السادسة :- قام مدير الاستثمار في صندوق الموانئ الاستثماري ممثلاً في المتهمة الأولى / لازاريفاتاريا من خلال التحويلات والتفويضات المنفردة التي تملكها والمتعلقة بأعمال السحب والتحويل من حسابات الصندوق لدى البنوك بتسهيل الاستيلاء على



أموال صندوق الموائى الاستثمارى لنفسها بأن قامت بصرف مبالغ مالية لصالحها شخصياً بدون وجه حق حال كونها مدير الصندوق والمفوضة بالتوقيع على جميع حسابات الصندوق وهى مبلغ ٢٩٤٤٢ دينار كويتى ، ومبلغ ٦٠٦٠ دولار أمريكى بأن تلقت تحويل من حساب صندوق الموائى الاستثمارى لدى بنك HSBC رقم ٠٠١٠٠٤٠٠١٠٠١ بالدينار الكويتى فى ٢٠١٠/١٢/١٣ بمبلغ ٤٤٢ دينار كويتى على حسابها رقم ٢٢١٠٢٠٠٢٥٢٣٢ ببيت التمويل الكويتى ، كما تلقت من حساب الصندوق لدى بنك HSBC رقم ٠٠١٠٠٤٠٠١١٦٠ بالدولار الأمريكى فى ٢٠١٠/٨/٢٦ مبلغ ٢٧ ألف دينار كويتى فى حسابها رقم ٢٠٦٠٢٥١٣١٦ بينك بركان ، وفى ٢٠١١/١٠/٣١ مبلغ ٦٠٦٠ دولار أمريكى فى حسابها رقم ٢٢١٠٢٠٠٢٥٢٣٢ ببيت التمويل الكويتى ، كما أصدرت لنفسها شيكات من حساب الصندوق لدى بنك HSBC بالدينار الكويتى سالف البيان وهذه الشيكات الشيك رقم ٢١٤٤٥٤ بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٥ بمبلغ خمسة آلاف دينار كويتى ، والشيك رقم ٢١٤٤٥٩ فى ٢٠١١/١١/١ بمبلغ عشرة آلاف دينار كويتى ، والشيك رقم ٢١٤٤٦٥ فى ٢٠١٢/٤/٩ بمبلغ خمسة آلاف دينار كويتى ، والشيك رقم ٢١٤٤٦٩ فى ٢٠١٢/٤/١١ بمبلغ ثمانى عشر ألف دينار كويتى ، كما أصدرت لنفسها شيكات من حساب الصندوق رقم ٤٩٣٢٨٣٠٠٢ بالدينار الكويتى لدى البنك الأهلى الكويتى الشيك رقم ٦ بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٤ بمبلغ خمسة آلاف دينار كويتى ، والشيك رقم ٩ بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٦ بمبلغ ثمانية عشر ألف دينار كويتى ، والشيك رقم ١٩ فى ٢٠١٤/٢/١٣ بمبلغ ١٨ ألف دينار كويتى ، والشيك رقم ٢٢ فى ٢٠١٤/٢/٢٣ بمبلغ خمسة آلاف دينار كويتى ، والشيك رقم ٣٥ فى ٢٠١٤/١٢/١٥ بمبلغ ١٨ ألف دينار كويتى ، المخالفة السابعة :-

مدير الاستثمار (شركة كى جى إل للاستثمار - كايمان)
لصندوق الموائى الاستثمارى بتقديمه قروض لأطراف ذات صلة



بالمخالفة للأغراض الرئيسية للصندوق حيث أن الصندوق ليس من ضمن أغراضه منح قروض حيث انتهج مدير الاستثمار لصندوق الموائى الاستثمارى مساكاً يخالف الأغراض الرئيسية للصندوق عندما قام بتقديم قروض لأطراف ذات صلة بالصندوق وبمبالغ مالية كبيرة حيث قام بمنح قرض لشركة كى جى إل الدولية للموائى والتخزين والنقل ش م ك م بمبلغ عشرون مليون دولار أمريكى بتاريخ ٢٦/٨/٢٠٠٧ بفائدة سنوية ٢٨% وهو ذات تاريخ الذى تم تأسيس الصندوق وطرحه للاكتتاب من قبل شركة كى جى إل للاستثمار لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمدة عامين فقط كما ان منح هذا القرض تم عقب مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فى رأس مال الصندوق وهى مساهمة ضخمة مقارنة بباقى المساهمات الأخرى فى الصندوق، وتم إيداع هذا المبلغ فى حساب شركة كى جى إل الدولية للموائى والتخزين رقم ٠٠٢٤٢٦٥٩٠٣٠١ لدى بنك الكويت الوطنى، وتم خلال السنة المالية ٢٠١٢ تعديل اتفاقية القرض من قبل مدير الاستثمار بشكل منفرد ألغى بموجبها كافة الفوائد المقررة على القرض وتكوين مخصص مقابلها وفقاً لما هو مثبت فى البيانات المالية المعتمدة للصندوق عن السنة المالية المنتهية فى ٣١/١٢/٢٠١٢ وقد شاب منح هذا القرض مخالفات تمثلت فى ١- ضخامة حجم القرض الممنوح للشركة سالفه البيان والذى جاء مساوياً لحصة الشركة صاحبة ترخيص الصندوق (كى جى إل للاستثمار) وتبعية كلاً من الشركتين (كى جى إل للاستثمار، وكى جى إل الدولية للموائى والتخزين والنقل) لنفس الملاك بما مفاده استرداد أصحاب الترخيص لكامل حصتهم فى رأس مال الصندوق فى ذات اليوم الذى أسس فيه الصندوق، ٢- ضخامة حجم الفوائد المتفق عليها فى عقد القرض البالغة ٢٨% سنوياً على أصل المبلغ وفقاً لما هو مبين فى البيانات المالية للصندوق المالية ٢٠١٠ والنسبة تزيد بمراحل عن حجم الفوائد المعمول بها لدى البنوك مما يشير للشك فى إمكانية التزام الشركة بسدادها وأكد ذلك أن كامل قيمة الفوائد



المستحقة حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١ بلغ مجموعها مبلغ ٧٥٦٣ و ٨٣٦ دولار أمريكي مع الاستمرار في عدم احتساب أية فوائد حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ ، ٣- مدة القرض خمس سنوات تنتهي في ٢٠١٢/٨/٢٧ وهو ذات التاريخ الذي ينتهي في العمل وتصفية الصندوق إلا أنه ولأسباب إخفاق الشركة المقترضة في سداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه تم تمديد فترة السداد لعامين وبما يتوافق مع تجديد المدة القانونية للصندوق لعامين تنتهي في ٢٠١٤/٨/٢٧ ، وأن المسئول عن تلك المخالفة المتهم الأول / لازاريفا ماريما مدير صندوق الموائ الاستثماري والمخولة بالتوقيع على هذه القروض وإدارة الصندوق ككل ، والمتهم الثاني / سعيد دشتي عضو مجلس إدارة شركة كي جي إل للاستثمار وصاحب الترخيص الممنوح لتأسيس الصندوق عن عمد منهما وتواطئ فيما بينهما وذلك لرغبتها في تحقيق منفعة ومصلحة لشركة كي جي إل للاستثمار والتي تمتلك هذه الشركات ، كما أن المتهم هو شريك والممثل القانوني لشركة رابطة الكويت والخليج للنقل وشركة ماجستك للسياحة والسفر وهاتين الشركتين تساهمان في شركة كي جي إل للموائ والنقل والتخزين وهو الذي مثل شركة كي جي إل الدولية للنقل والتخزين حال تحصلها على هذا القرض ، وقد لحق بالمال العام ضرراً يقدر بمبلغ ٣٦٨٨٢٤٧٧ دولار أمريكي ، وأن قيمة المسدد من هذا القرض مبلغ ٢٠١٤٨٢٠٢ دولار أمريكي والمتبقى منه مبلغ ٤٥١٧٩٧ دولار أمريكي بعد استبعاد الفوائد ، وأضاف بأنه حال فحصه البيانات المالية لصندوق الموائ الاستثماري عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ تبين له قيام المتهم الأول / لازاريفا ماريما بشطب القرض الممنوح لشركة كي جي إل الدولية للموائ والتخزين والنقل بمبلغ ٢٠٦٠٠٠٠٠ دولار أمريكي شطباً نهائياً دون إثبات ما يقابله من سداد قيمته فعلياً أو استبداله بأسهم شركة دمياط للموائ (ديبكو) وهو ما يعتبر تسهيلاً كبير الاستثمار للاستيلاء على هذا المبلغ بالكامل وإلغاء كافة



الفوائد المقررة عليه ، المخالفة الثامنة :- قامت إدارة صندوق الموائى الاستثمارى ببيع استثمارها MPC-GMO خلال السنة المالية ٢٠١٣ بقيمة التصفية بمبلغ ٥٨٩ و ٥٠ و ٢٠ دولار أمريكى محققة بذلك خسائر بلغت ٩٧٣ و ٢٨٠ و ١٥ دولار أمريكى وفقاً لما هو مثبت فى البيانات المالية المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٣ ، ولم تكثف المتهمة الأولى / لازاريفا ماريا بتلك الخسائر وإنما عمدت إلى استغلال صفتها كمفوض وحيد على جميع حسابات صندوق الموائى الاستثمارى بداخل الكويت وحولت خلال الفترة من ٢٠١٤/٣/٣١ حتى ٢٠١٥/٧/٩ أموال من حسابى صندوق الموائى رقمى ٠٠٢٤٩٣٢٨٣٠٠١ و ٠٠٢٤٩٣٢٨٣٠٠٢ لدى البنك الأهلى الكويتى إلى حساب شركة

MPC-GMO بعد انتهاء استثمار الصندوق مع الشركة سائلة الذكر حيث تم بيع هذا الاستثمار خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ حيث قامت المتهمة الأولى بتحويل مبالغ من حساب صندوق الموائى رقم ٠٠٢٤٩٣٢٨٣٠٠١ لدى البنك الأهلى الكويتى إلى حساب شركة MPC-GMO بمبلغ ٦٠ و ٨٤ و ١٣٢ دولار أمريكى بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣١ ورقم تلك التحويلات BR07002014006629 ومبالغ ٧٧ و ٩٨٦ و ١٣٣ دولار أمريكى بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢١ ، ورقم تلك التحويلات BR07002014008437 ، وبعد إنقضاء أجل صندوق الموائى الاستثمارى فى ٢٠١٤/٧/٢٨ بمبلغ ٧٧ و ٣٠٨ و ١٣٤ دولار بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢١ ورقم تلك التحويلات BR07002014022875 ، كما قامت المتهمة الأولى وبعد إنقضاء أجل صندوق الموائى الاستثمارى فى ٢٠١٤/٧/٢٨ بتحويل مبلغ ٦٨٠ و ٩٤ و ٣٠٧ دينار كويتى من حساب صندوق الموائى رقم ٠٠٢٤٩٣٢٨٣٠٠٢ لدى البنك الأهلى الكويتى إلى حساب شركة MPC-GMO ورقم تلك التحويلات BR07002015015492 لتصبح إجمالى المبالغ المحولة من حسابى صندوق الموائى سالى الذكر إلى حساب شركة MPC-



GMO خلال الفترة من ٢٠١٤/٣/٣١ حتى ٢٠١٥/٧/٩ مبلغ ١٤ و ٤٠١١٣٧ دولار أمريكي ، ومبلغ ٦٨٠ و ٣٠٧٠٩٤ دينار كويتي لتسهيل بذلك ل شركة MPC-GMO الاستيلاء على هذا المبلغ وفي غير أغراض إدارة أموال الصندوق واستثمارها ، المخالفة التاسعة :- قدمت مدير الاستثمار المتهم الأولي / لازاريفيا ماريما بتاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٩ تسهيلات مالية لشركة يستفيد منها المتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي وهي شركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية الأردنية - وهو الممثل القانوني لها - على شكل كفالة بنكية بمبلغ ٩٠٠٠٠٠ دولار أمريكي في غير أغراض إدارة أموال الصندوق أو استثمارها ، تسهيلات من المتهم الأولي للاستيلاء على أموال الصندوق للمتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي بأن استغلت صفقتها كمفوض وحيد على حسابات الصندوق وحولت مبلغ تلك الكفالة للشركة المستفيدة لدى البنك الأردني الكويتي بالمملكة الأردنية ، وذلك حتى تستطيع الشركة الموحدة من الحصول على قرض من البنك الأردني وبالفعل تم هذا الأمر وقد تعثرت الشركة الموحدة في سداد المبلغ فقام البنك بتسييل مبلغ الكفالة البنكية ، كما تنكبت الشركة المستفيدة (الشركة الموحدة) عن سداد تلك الكفالة لصندوق الموائى الاستثماري ، كما قدمت المتهم الأولي لازاريفيا ماريما بتاريخ ٣٠/٩/٢٠١٣ على تحويل مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي من حساب الصندوق رقم ٢٠٠٢٨٣٢٨٣٠٠٢٠٦٣٤٩٣٢٨٣٠٠٢ لدى البنك الأهلي الكويتي لذات الشركة ساقفة البيان (شركة الموحدة) مستغلة صفقتها كمفوض وحيد على حسابات الصندوق ، في غير أغراض إدارة أموال الصندوق أو استثمارها تسهيلات منها للاستيلاء على جميع تلك المبالغ للمتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي الذي مثل الشركة الموحدة في التوقيع على عقد الكفالة المار ذكره بتاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٩ ، وتم إرجاع مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي للصندوق بتأسيس شركة اسمها

Global

Gateway

قامت إدارة الصندوق بتأسيس شركة اسمها



Corporation Development وتعاقدت عن طريقها مع الحكومة
القلبية على تنفيذ أحد المشاريع بالقرب من مطار العاصمة
القلبية بنظام BOT لمدة خمسين عاماً مع إمكانية التجديد لفترة أخرى
لا تزيد عن خمسة وعشرين عاماً وتضمن المشروع مدينة صباح
الأحمد اللوجستية ، والمدينة الطبية ، قامت على إثر ذلك مدير
الصندوق المتهمة الأولى لازريقا ماريا بضح مبالغ مالية ضخمة بلغ
إجماليها ٧٩١٦٩٦٦٢ دولار أمريكي لمباشرة المشروع سالف البيان إلا
انه لم يتم إنجاز المشروع فعلياً ولم يحقق أى عوائد مالية حتى انتهاء
عمر الصندوق فى ٢٠١٤/١٢/٣١ ، وبأنه رافق ذلك انتهاء السيولة
المالية لصندوق الموائى الاستثمارى ، فقامت مدير الاستثمار المتهمة
الأولى مع المتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي بنقل ملكية شركة
Corporation Development (مائة)
مشروعى مدينة صباح الأحمد اللوجستية ، والمدينة الطبية) من صندوق
الموائى الاستثمارى ونسبة ١٠٠% إلى شركة Clark Gateway
Investment Group المملوكة للمتهم الثانى / سعيد إسماعيل
دشتي ، وفق الثابت من الخطاب المرسل من المتهم الثانى بتاريخ
٢٠١٤/٤/١١ إلى المتهمة الأولى والذى أكد فيه عملية إتمام البيع
وتحويل الأسهم من قبل المتهم الثانى مدير عام Clark Gateway
Investment Group ، ولم يتبين أثر لهذا الإجراء على حسابات
الصندوق وذلك فيما يتعلق بإيداع المبالغ المحصلة مقابل عملية البيع
ويكون حجم الضرر الذى أصاب أموال الصندوق يعادل المبالغ
المستثمرة فى المشروع البالغة ٦٦٢ و ٦٩ و ٧٩ دولار أمريكى ،
وأضاف بأن المتهمة الأولى لم تكف بنقل ملكية المشروعين سالفى
البيان للمتهم الثانى للاستيلاء عليهما فحسب إذ أقدمت بتاريخ
٢٠١٤/٩/٢ إلى تحويل مبلغ مليونى دولار أمريكى إلى شركة Clark
Investment Gateway المملوكة للمتهم الثانى لتسهيل
المتممة الأولى / لازريقا ماريا للمتهم الثانى سالف الذكر الاستيلاء



على أموال الصندوق وأصوله بمبلغ إجمالي ٨١١٦٩٦٦٢ دولار أمريكي ، وأضاف بأن إجمالي رأس مال الصندوق مبلغ ١٦٦٠٠٩٧٥٦ دولار أمريكي (مائة وستة وستون مليون وتسعة آلاف وسبعمئة وستة وخمسون دولار أمريكي) وأن حجم مساهمة مؤسستي الموانئ الكويتية والتأمينات الاجتماعية الكويتية في صندوق الموانئ الاستثماري مبلغ ١٢٥٤٠٠٠٠٠ دولار أمريكي بما يعادل نسبة ٢٢ و ٧٤% من رأس مال الصندوق ، وأنه لم يتم توزيع أية أرباح منذ تاريخ تأسيس الصندوق وحتى ٢٠١٥/٨/٣١ وهو التاريخ اللاحق لانتهاء المدة القانونية للصندوق والذي ينتهي في ٢٠١٤/٧/٢٨ وبعدم تمكن المساهمين ومنهم الجهات الحكومية مؤسسة الموانئ الكويتية من استرجاع المبالغ المستثمرة في الصندوق حتى ٢٠١٥/٨/٣١ والأرباح المقررة وفقاً لنشرة وعقود الاكتتاب ، وبأن هذه المخالفات المرتكبة أضرت بأموال صندوق الموانئ الاستثماري وبمساهمتي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومؤسسة الموانئ الكويتية ، وبأن إجمالي حجم الضرر المادي الذي أصاب صندوق الموانئ الاستثماري هو إجمالي رأس مال الصندوق وهو مبلغ ١٦٦٠٠٩٧٥٦ دولار أمريكي "مائة وستة وستون مليون وتسعة آلاف وسبعمئة وستة وخمسون دولار أمريكي " .

ويسأل / محمد مساعد محمد مندى / مدير إدارة الإدعاء الجنائي بالإتابة بهيئة أسواق المال - بتحقيقات النيابة العامة - شهد بأن شركة كى جى إل للاستثمار مرخص لها من هيئة أسواق المال وخاضعة لرقابتها وفقاً للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها أما صندوق الموانئ الاستثماري وشركة كى جى إل أنفسمنت كايمان فإن هذا الصندوق أخذ شكل شركة ذات مسؤولية محدودة ومدار من قبل شركة كى جى إل أنفسمنت كايمان وهما شركتان أجنبيتان موطنهما جزر الكايمن وبالتالي فإنهما يخضعان للقوانين واللوائح المنظمة لهما في موطنهما ، ولا تخضعان للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة



أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ، وبالتالي لا تنطبق عليهما المواد ٢٩٥ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ الملغاة وليس للهيئة أى رقابة على هذا الصندوق ، وبأن إختصاصات هيئة أسواق المال تنحصر على إصدار رخصة لتسويق وحدات الصندوق الأجنبي داخل دولة الكويت فقط إذا ما أراد مدير الاستثمار تسويق وحدات الصندوق داخل دولة الكويت وهو ما لم يتم ، وأن وزارة التجارة والصناعة حال كونها المختص أصدرت ترخيصاً لشركة كى جى إل للاستثمار باعتبارها مسوق لوحدات الصندوق داخل دولة الكويت علماً بأن صلاحية هذا الترخيص بدأت من تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٢ وينتهي بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢ وأنه كان من الواجب عليها استصدار ترخيص لتمديد تسويق وحدات الصندوق من هيئة أسواق المال لتتمكن من تسويق وحدات الصندوق المذكور بعد إنتهاء ترخيصها بالتسويق بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢ إلا أنها لم تقوم بذلك فصدر قرار مجلس التأديب بهيئة أسواق المال بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠١٤ بشأن المخالفتين (رقمى ٢٠١٤/١٨ مجلس التأديب - ٢٢/٢٠١٤ هيئة) ، و (٢٠١٤/٣٤ مجلس التأديب - ٧/٢٠١٤ شكوى) والذي انتهى إلى إخضاع شركة كى جى إل للاستثمار لمزيد من الرقابة لمدة سنة وإلغاء عملية تسويق واكتتاب مؤسسة الموانئ الكويتية لمبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكي فى صندوق الموانئ إن امكن ذلك مع مراعاة الغير حسن النية وفقاً للضوابط التى ستضعها الهيئة وذلك على سند قيامها بتسويق وحدات صندوق أجنبي داخل دولة الكويت دون الحصول على ترخيص من هيئة أسواق المال لمزاولة هذا النشاط ، وأن الثابت من واقع البيانات المالية لشركة كى جى إل للاستثمار المنتهية فى ٢٠١٤/١٢/٣١ أنها تملك ما نسبته ١٣.٧% من الوحدات المشكلة لرأس مال صندوق الموانئ بقيمة تبلغ ١٧٠٧١٦٠٠٠ دينار كويتي ، وأنه تم إعادة تصنيف ملكيتها فى

بالبيانات المالية المجمعة للشركة من بند الاستثمار فى



شركات زميلة كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ إلى بند موجودات مصنفة
 محتفظ بها للبيع كما في ٢٠١٤/١٢/٣١ وذلك بسبب انتهاء مدة
 الصندوق في ٢٠١٤/١٢/٣١ ، وأن الكيانات التابعة لشركة كى جى إل
 للاستثمار وفقاً لميزانية شركة كى جى إل للاستثمار المنتهية في
 ٢٠١٤/١٢/٣١ هي شركة كى جى إل بترولיום بالكويت (مقفلة بنسبة
 ٨٩٩% ، وشركة كابيتال لينك القابضة بالكويت مقفلة بنسبة ٩٦% ،
 وشركة بترولينك القابضة بالكويت مقفلة بنسبة ٥١% ، وشركة
 أكسفورد لنك في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٠٠% ، وشركة
 ورت لينك في جزر كايمان بنسبة ١٠٠% ، وشركة كى جى إل
 أنفستمنت كايمان ليميتد في جزر كايمان بنسبة ٥٠% ، وشركة كى
 جى إل للاستثمار أسيا في جزر كايمان بنسبة ١٠٠% ، وشركة كى جى
 إل إنفستمنت أدفيزوري كايمان ليميتد بجزر كايمان بنسبة ١٠٠% ،
 وشركة مارى تايم جلوبال كونسلتينج جروب بجزر كايمان بنسبة
 ١٠٠% ، وشركة GP TPIF بجزر كايمان بنسبة ١٠٠% ، وشركة
 GP ILF بجزر كايمان بنسبة ١٠٠% ، وشركة كى إيه سى التجارية
 بالكويت بنسبة ٥٣٤% ، والشركات الزميلة هي صندوق الموائى
 شركة توصية " بوت فند " بجزر كايمان بنسبة ٦٧ و ١٣% ، والشركة
 الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية بالأردن بنسبة ٨١ و ٤١% .

ويسأل / يوسف العبدالله الصباح - مدير عام مؤسسة الموائى الكويتية
 - بتحقيقات النيابة العامة - شهد أنه صدر قرار محافظ البنك المركزى
 رقم ٢٠١٧/٢١/١ بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٩ بشطب شركة كى جى إل
 للاستثمار من سجل الشركات الاستثمارية لدى بنك الكويت المركزى
 وذلك بناء على طلب هذه الشركة ، وأنه بصفته الوظيفية مدير عام
 المؤسسة فإنه يتهم هذه الشركة بتسببها في ضياع حقوق المؤسسة
 حيث لم تقم بإعادة رأس المال للمؤسسة ولا الأرباح المقررة للمؤسسة
 على هذا الاستثمار ، وأضاف بأن مؤسسة الموائى الكويتية لم تحصل



سوى على ١١ مليون دولار أمريكي منذ عدة أشهر ومماثلة صندوق الموائى فى رد باقى رأس مال المؤسسة والأرباح .

ويستجواب المتهم الأول / لازاريفا ماريما - نائب رئيس مجلس إدارة شركة كى جى إل والرئيس التنفيذي للشركة - بتحقيقات النيابة العامة - أنكرت ما نسب إليها من اتهام ،وقررت بأنها الرئيس التنفيذي لشركة كى جى إل للاستثمار والتي يبلغ رأس مالها سبعة عشر مليون دينار كويتي والتي تم إنشائها فى نهاية نوفمبر لعام ٢٠٠٦ وأن مؤسسيها عدد تسعمائة شخصاً وأنها مساهمة فيها بمائة ألف سهم تقريباً وأن المتهم الثانى سعيد دشتي أحد ملاك الشركة وتم انتخابه مؤخراً عضو مجلس إدارة للشركة وأن شركة المرابطون الدولية لديها حصة فى شركة كى جى إل للاستثمار وأن مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار اتخذ قراراً بإنشاء صندوق الموائى الاستثمارى وبأن شركة كى جى إل للاستثمار أنشأت شركة كى جى إل للاستثمار كايمن لتكون مدير الاستثمار لصندوق الموائى الاستثمارى وأن شركة كى جى إل للاستثمار تملك شركة كى جى إل للاستثمار كايمن بالكامل وأنها مديرة الشركة الأخيرة وتمثلها فى التوقيع وأن أموال تلك الشركة من نسبة ٢% أتعاب إدارة من صندوق الموائى الاستثمارى وأنها وآخرين القائمين بإعداد الدراسات لإنشاء هذا الصندوق وأن شركة بجزر كايمان هى من أعدت نشرة الاكتتاب للصندوق وأن أهداف الصندوق الاستثمار وتحقيق الأرباح للمساهمين بنسبة ٣٠% أرباح مستهدفة وبذل الجهد لتحقيق هذا الهدف وأن رأس مال صندوق الموائى المصرح به خمسمائة مليون دولار أمريكي وأن من ضمن المساهمين فى صندوق الموائى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكويتية ، ومؤسسة الموائى الكويتية وشركات ومؤسسات أخرى منها شركة بتروليناك القابضة والتي تملك شركة كى جى إل نسبة ٥١% من رأس مالها وأن جميع المساهمين قاموا بسداد حصصهم فى الصندوق وأن مؤسسة الموائى الكويتية مساهمة فى الصندوق على مرتين الأولى فى عام ٢٠١٠ والثانية فى



عام ٢٠١٣ وتم احتساب المساهمة بأثر رجعي منذ تاريخ إنشاء الصندوق في عام ٢٠٠٧ وهذا إجراء اعتيادي لا يوجد فيه أي تمييز ولم يكن هناك تأثير في الأرباح لكون الأرباح التي تسجلها أرباح دفترية وبأنها مدير استثمار أموال الصندوق ولها سلطات مطلقة وبأنها المخولة بالتوقيع منفرداً على جميع حسابات صندوق الموائ الاستثماري لدى جميع البنوك وبأن شركة كى جى إل للاستثمار لم يسبق لها وأن أسست صندوق استثمارياً قبل صندوق الموائ الاستثماري وبأنها من طلبت إعداد نشرة الاكتتاب للصندوق وبأن صندوق الموائ الاستثماري انتهى عمره في ٢٠١٤/١٢/٣١ وبأنه لا يتم الاحتفاظ بأموال في حسابات الصندوق وبمجرد الحصول على أموال يتم إرجاعها مع الأرباح للمساهمين ، وأن الصندوق يمتلك أصول بدولة الفلبين ومستنداتها بجزر الكايمان مع المدققين ، وأن الصندوق لم يوزع حصص المساهمين أو أي أرباح رغم انتهاءه في ٢٠١٤/١٢/٣١ لعدم وجود تاريخ محدد للخارج من الصندوق والتي يأخذ عادة من سنتين إلى ثلاث سنوات ، وبأنه لا يوجد في حسابات الصندوق ما يغطي رأس ماله ، وبأن صندوق الموائ الاستثماري استثمار أمواله في خمس شركات رئيسية منذ إنشائه وحتى انتهاءه الأولى شركة MPC

وهي تستثمر في الشحن الدولي بألمانيا ، والثانية شركة ديكو بجمهورية مصر العربية وهي شركة أنشأت لتطوير ميناء دمياط ، والثالثة شركة NN للشحن والأعمال اللوجستية في الفلبين ، والرابعة شركة ATS للشحن والأعمال اللوجستية وإدارة الموائ في الفلبين ، والخامسة شركة جلويل جيت أوى (مدينة صباح الأحمد اللوجستية في الفلبين) ، وأن كل استثمار من هذه الاستثمارات مملوك للصندوق ولكن ليس ملكية كاملة ، وأنه تم خسارة جميع أموال الصندوق المستثمرة في شركة MPC في عامي ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية

العالمية في عام ٢٠٠٨ ، وأكدت على عدم قيامها بتحويل أي أموال للصندوق لشركة MPC بعد خسارة الاستثمار ، وأضافت بأن من حق



صندوق الموائى منح قروض وإئتمانات لأى طرف وسند ذلك فى نشرة اكتتاب الصندوق ، وبأنه تم منح شركة كى جى إل الدولية للموائى والتخزين والنقل قرض بقيمة ٢٠ مليون دولار أمريكى (عشرون مليون دولار أمريكى) من أموال صندوق الموائى فى عامى ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ بناء على موافقة مجلس إدارة الصندوق وذلك بموجب عقد وتحويل بنكى كاستثمار حتى تقوم هذه الشركة بإستثمار الأموال فى شركة ديبكو ، وبأنها القائمة بتحويل هذا المبلغ من الصندوق ، وبأنه لم يتم تحصيل فائدة ٢٨% على هذا القرض لصالح صندوق الموائى لكون الأمر يخضع للإرادة المنفردة لشركة كى جى إل للموائى فلها الخيار فى منح ١٠% من أسهم شركة ديبكو للصندوق أو ٢٨% كأرباح سنوية ، وأن صندوق الموائى الاستثمارى تم منحه نسبة ١٠% فى شركة ديبكو وذلك ما نص عليه فى الاتفاقية المبرمة مع شركة كى جى إل للموائى والموجودة فى جزر كايمان وأنه حتى الآن لم تعد أى منفعة على الصندوق من منح هذا القرض وقد لا تكون هناك منفعة ، وبأن صندوق الموائى يعمل وفق قوانين جزيرة كايمان ، ولا يحتاج لموافقة السلطات المختصة فى الكويت لمنح الائتمانات والقروض ، وبعدم علمها بصلة المتهم الثانى / سعيد دشتي بشركة كى جى إل الدولية للموائى ، وبأن المتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي هو رئيس المجلس الاستشارى لصندوق الموائى الاستثمارى والمدير غير التنفيذى ، وبمواجهتها بما جاء بتقرير الفحص المعد بمعرفة / حمد أحمد العليان ، وما شهد به بتحقيقات النيابة العامة من عدم سداد شركة كى جى إل للاستثمار حصتها فى رأس مال الصندوق والبالغة ٢٠ مليون دولار أمريكى منذ تأسيس الصندوق وحتى بعد انتهاء عمر الصندوق ، وعدم سداد شركة بتروليناك القابضة وهى إحدى الشركات التابعة لشركة كى جى إل للاستثمار حصتها فى رأس مال الصندوق والبالغة ٣ مليون دولار أمريكى نفت ذلك وقررت بأن شركة كى جى إل للاستثمار سددت مبلغ ١٧ مليون من مساهمتها فى رأس مال الصندوق ومتبقى مبلغ ٣



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المباحث والمنظم لها الجنائيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/٣ جنابات ٣/

مليون دولار أمريكي ستدفع غرامة عنه بنسبة ٨% سنوياً وذلك ثابت في التقارير السنوية للصندوق ومتفق مع قوانين جزر كايمان ، وأن شركة بتروليناك اشترت حصة الشركة الأهلية للتأمين في عام ٢٠١٢ في رأس مال الصندوق وحلت محلها ، وبمواجهتها بما جاء بتقرير الفحص سالف البيان وما شهد به معد التقرير سالف الذكر بتحقيقات النيابة العامة من قيام إدارة صندوق الموائى الاستثمارى ببيع استثمارها MPC-GMO خلال السنة المالية ٢٠١٣ بقيمة التصفية بمبلغ بقيمة التصفية بمبلغ ٥٨٩ و ٢٠٥٠ دولار أمريكي محققة بذلك خسائر بلغت ٩٧٣ و ٢٨٠ و ١٥ دولار أمريكي وفقاً لما هو مثبت في البيانات المالية المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٣ وأنها لم تكف بتلك الخسائر وإنما عمدت إلى استغلال صفتها كمفوض وحيد على جميع حسابات صندوق الموائى الاستثمارى بداخل الكويت وحولت خلال الفترة من ٢٠١٤/٣/٣١ حتى ٢٠١٥/٧/٩ أموال من حسابى الصندوق رقمي ٠٠٢٤٩٣٢٨٣٠٠١ و ٠٠٢٤٩٣٢٨٣٠٠١ لدى البنك الأهلى الكويتى بعد انتهاء استثمار الصندوق مع شركة MPC-GMO حيث تم بيع هذا الاستثمار خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١، وبعد انقضاء أجل صندوق الموائى الاستثمارى بإجمالى مبلغ ١٤ و ٤٠١١٣٧ دولار أمريكي ، ومبلغ ٦٨٠ و ٣٠٧٠٩٤ دينار كويتي لتسهل بذلك لشركة MPC-GMO الاستيلاء على هذا المبلغ وفي غير أغراض إدارة أموال الصندوق واستثمارها نفت ذلك وقررت بأن هذه الأموال جزء من أموال الصندوق المستثمرة في شركة MPC-GMO على دفعات طبقاً للعقد المبرم معها وهذا العقد بجزر كايمان ، وأضافت بأن خسائر الصندوق مستمرة في هذا الاستثمار حتى ما بعد عام ٢٠١٣ ، وبمواجهتها بما جاء بتقرير الفحص سالف البيان ، وما شهد به معد التقرير سالف الذكر بتحقيقات النيابة العامة من قيامها حال كونها مستثمرة (شركة كى جى إل للاستثمار - كايمان) لصندوق الموائى الاستثمارى بتقديم قروض بالمخالفة للأغراض الرئيسية



للصندوق حيث أن الصندوق ليس من ضمن أغراضه منح قروض حيث قامت بمنح قرض لشركة كى جى إل الدولية للموائى والتخزين والنقل ش م ك م بمبلغ عشرون مليون دولار أمريكى بتاريخ ٢٦/٨/٢٠٠٧ بفائدة سنوية ٢٨% وهو ذات تاريخ الذى تم تأسيس الصندوق وطرحه للاكتتاب من قبل شركة كى جى إل للاستثمار لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمدة عامين فقط ، وتم خلال السنة المالية ٢٠١٢ تعديل اتفاقية القرض من قبلها بشكل منفرد ألغت بموجبه كافة الفوائد المقررة على القرض وتكوين مخصص مقابلها وفقاً لما هو مثبت فى البيانات المالية المعتمدة للصندوق عن السنة المالية المنتهية فى ٣١/١٢/٢٠١٢، مما أفقد الصندوق عوائد مالية كبيرة وألحق ضرراً بالمال العام يقدر بمبلغ ٣٦٨٨٢٤٧٧ دولار أمريكى، نفت ذلك وقررت بأنه لا يوجد ما يفيد هذا الضرر المادى لكون نسبة ٢٨% لم تكن ضماناً والخسارة فقط كانت مبلغ العشرين مليون دولار أمريكى كاستثمار ، وبمواجهتها بما جاء بتقرير الفحص سالف البيان ، وما شهد به معد التقرير سالف الذكر بالتحقيقات من قيامها حال كونها مدير الاستثمار فى صندوق الموائى الاستثمارى من خلال الصلاحيات والتفويضات المنفردة التى تملكها والمتعلقة بأعمال السحب والتحويل من حسابات الصندوق لدى البنوك بتحويل مبالغ مالية كبيرة بطريق غير مباشر من صندوق الموائى الاستثمارى لصالح شركة مجموعة المرباطون الدولية المملوكة للمتهم الثانى / سعيد إسماعيل على دشتي ، وفؤاد إسماعيل على دشتي بأن قامت بعد قيام مؤسسة الموائى الكويتية بسداد حصتها ٥٠ مليون دولار أمريكى فى حساب صندوق الموائى الاستثمارى لدى بنك HSBC بتاريخ ١٥/٧/٢٠١٠ بتحويل مبلغ ٥٣ و ٣٧ و ٦٧ و ٨٠ دولار أمريكى من أموال الصندوق خلال الفترة من ٢٥/٧/٢٠١٠ حتى ١١/٨/٢٠١٠ إلى حساب شركة كى جى إل للاستثمار رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢ لدى البنك الأهلى الكويتى دون وجود ما يبرر ذلك التصرف وبما لا يتفق مع أغراض الصندوق بهذا الشأن لىتم بعد



ذلك استغلال تلك المبالغ في تحويل أجزاء منها حيث قامت بتحويل مبلغ ٧١٩١٠٠ دينار كويتي إلى حساب شركة المرابطون الدولية للتجارة العامة والمقاولات بينك برقان رقم ٣١٦٠٠٠١٣١٩ والمملوكة للمتهم الثاني / سعيد إسماعيل علي دشتي ، وفؤاد إسماعيل علي دشتي وفقاً لما هو مبين في عقد تعديل ملك الشركة وجاءت عملية تحويل هذا المبلغ لشركة المرابطون الدولية للتجارة العامة والمقاولات على دفعتين الأولى بمبلغ ٣٠٩١٠٠ دينار كويتي بتاريخ ٢٦/٨/٢٠١٠ ورقم تلكس التحويل BR٠٧٠٠٢٠١٠٠٢٠٠٦٦ ، والثانية بمبلغ ٤١٠٠٠٠ دينار كويتي بتاريخ ٢٦/٨/٢٠١٠ ورقم تلكس التحويل BR٠٧٠٠٢٠١٠٠٢٠٠٦٩ ، كما قامت بتحويل مبلغ ثلاثمائة وخمسين ألف دينار كويتي إلى المتهم الثاني / سعيد إسماعيل علي دشتي بحسابه رقم ٢٠٦٠١٢١٧٣١ بينك برقان بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٤ ورقم تلكس التحويل BR٧٠٠٢٠١٠٠٢ ٧٠٠٣ ، ولم يتم إرجاع هذه المبالغ للصندوق ليبلغ إجمالي حجم الضرر المادي الذي لحق بالمال العام والمترتب على هذه التحويلات مبلغ ١٠٠ و ١٠٦٩ و ١ دينار كويتي يضاف لها حجم الأرباح المقررة وفقاً لنشرة الاكتتاب في صندوق الموائى البالغة ٣٠% سنوياً ، لم تبدى مبرراً لذلك وطلبت مراجعة أسباب هذا التحويل ، وبمواجهتها بما جاء بتقرير الفحص سالف البيان ، وما شهد به معد التقرير سالف الذكر بالتحقيقات من قيامها حال كونها مدير الاستثمار في صندوق الموائى الاستثمارى باستغلال الصلاحيات المفوضة والمنفردة له بالسحب والتحويل من حسابات صندوق الموائى الاستثمارى في أعمال الاستيلاء على أموال الصندوق لصالح شركة كى جى إل للاستثمار وشركاتها التابعة والزميلة لها حيث قامت بتحويل مبلغ ١٠٠ و ٣٩ و ١ دينار كويتي ، ومبلغ ١٢ و ١٩ و ٣٤ دولار أمريكي لصالح شركة كى جى إل للاستثمار ، و مبلغ ٢٠٠ دينار كويتي لصالح شركة رابطة الكويت والخليج للنقل ، و مبلغ ٢٠ و ٦٠٠ و ٢٠ دولار أمريكي لصالح شركة كى جى إل للموائى



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جبايات المباحث والمنظم لها الجبايتين رقمي ٢٠١٢/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جبايات ٣/

والتخزين والنقل ، ومبلغ ٧٦٣ و ٧١١ و ١٧ دولار أمريكي لصالح شركة كى جى إل أن أم القابضة ، ومبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لصالح شركة بترولونك القابضة ، ومبلغ ٧٠٠٠ و ٦٠٠ دولار أمريكي لصالح شركة كى جى إل أسيا ROHO ، ومبلغ ٦٨ و ٣٥٨ و ١٤٣ دولار أمريكي لصالح شركة كابيتال لينك ، ومبلغ ٧٠٩٠ و ٧٠٠ دولار أمريكي لصالح شركة كى جى إل البترولية ، ومبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لصالح شركة كلارك جيت واى انفسمنت قروب ، وأنها استمرت فى تسهيل الاستيلاء على أموال الصندوق حتى بعد انتهاء المدة القانونية للصندوق فى ٢٠١٤/٧/٢٨ حيث بلغ حجم المبالغ المسحوبة والمحولة من حساب الصندوق لدى البنك الأهلى الكويتى بعد تاريخ ٢٠١٤/٧/٢٨ ولغاية ٢٠١٥/٣/٤ مبلغ ٨٧/٠٨ و ٨٠٦ و ٦ دولار أمريكي إلى شركات كى جى إل البترولية ، وكلارك جيت أو اى للاستثمار ، وكابيتال لينك القابضة وليصبح إجمالى المبالغ المسحوبة والمحولة لهذه الشركات مبلغ ١٠٥٩٠٠٠ دينار كويتى ، ومبلغ ٦٨ و ٣٣ و ٥٧٦٤ و ٨٩ دولار أمريكي قررت بأن التحويلات مشروعة وقانونية ، وأضافت بأن شركة كى جى إل للاستثمار وشركة بترولونك القابضة كل منهما مساهم فى صندوق الموائى ، وأن صندوق الموائى يملك ٨٠% من شركة كى جى إل أن أم القابضة ، وأن صندوق الموائى الاستثمارى يملك شركة كلارك جيت واى انفسمنت جروب ، وأنه لا توجد علاقة بين شركة المرابطون الدولية وصندوق الموائى الاستثمارى ، وبأنه لا توجد علاقة بين شركة رابطة الكويت والخليج للنقل وصندوق الموائى ، وبأنه لا توجد علاقة بين شركة كابيتال لينك وصندوق الموائى ، وبأنه لا توجد علاقة بين شركة كى جى إل بتروليوم وصندوق الموائى ، وأن شركة كى جى إل أسيا وشركة كابيتال لينك وشركة كى جى إل بتروليوم مملوكين جميعاً لشركة كى جى إل للاستثمار ، وبمواجهتها بما جاء بتقرير الفحص سالف البيان ، وما شهد به بعد التقرير سالف الذكر بالتحقيقات من قيامها حال كونها



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنديات المباحث والمنظم لها الجنائين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١ /١١ جنديات ٣/

مدير الاستثمار في صندوق الموائى الاستثمارى من خلال الصلاحيات والتفويضات المنفردة التى تملكها والمتعلقة بأعمال السحب والتحويل من حسابات الصندوق لدى البنوك بتسهيل الاستيلاء على أموال صندوق الموائى الاستثمارى بأن قامت بصرف مبالغ مالية لنفسها بدون وجه حق حال كونها مدير الصندوق والمفوضة بالتوقيع على جميع حسابات الصندوق وهى مبلغ ٢٩٤٤٢ دينار كويتى ، ومبلغ ٦٠٦٠ دولار أمريكى قررت بأن جميع المبالغ المنصرفة لها مشروعة ولها أسباب تبررها ، وبأن المتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي هو رئيس المجلس الاستشارى لصندوق الموائى الاستثمارى والمدير غير التنفيذى وأحد المساهمين فى شركة كى جى إل للاستثمار عن طريق شركة المرابطون الدولية ، وبأن جميع أعضاء المجلس الاستشارى لصندوق الموائى يحصلون على مقابل مالى من أموال صندوق الموائى الاستثمارى مذكور فى اللائحة الداخلية للمجلس الاستشارى ومثبت ذلك فى البيانات المالية فى الصندوق ، ويمواجهتها بما جاء بتقرير الفحص سالف البيان ، وما شهد به معد التقرير سالف الذكر بالتحقيقات من قيام إدارة الصندوق بتأسيس شركة اسمها **Global Gateway Development Corporation** وتعاقدت عن طريقها مع الحكومة الفلبينية على تنفيذ أحد المشاريع بالقرب من مطار العاصمة الفلبينية بنظام BOT لمدة خمسين عاماً مع إمكانية التجديد لفترة أخرى لا تزيد عن خمسة وعشرين عاماً وتضمن المشروع مدينة صباح الأحمد اللوجستية ، والمدينة الطبية ، وأنها قامت على إثر ذلك حال كونها مدير الصندوق بضح مبالغ مالية ضخمة بلغ إجماليتها ٧٩١٦٩٦٦٢ دولار أمريكى لمباشرة المشروع سالف البيان إلا أنه لم يتم إنجاز المشروع فعلياً ولم يحقق أى عوائد مالية حتى انتهاء عمر الصندوق فى ٢٠١٤/١٢/٣١ ، وبأنه رافق ذلك انتهاء السيولة المالية للمستثمر الثانى / سعيد إسماعيل دشتي بنقل ملكية شركة **Global**



Corporation Gateway Development (مالكة المشروعين)
 سالفى البيان) من صندوق الموائى الاستثمارى ونسبة ١٠٠% إلى
 شركة Clark Gateway Investment Group المملوكة للمتهم
 الثانى وفق الثابت من الخطاب المرسل لها من المتهم الثانى بتاريخ
 ٢٠١٤/٤/١١ والذي أكد فيه عملية إتمام البيع وتحويل الأسهم من
 قبل المتهم الثانى مدير عام Clark Gateway Investment
 Group، ولم يتبين أثر لهذا الإجراء على حسابات الصندوق وذلك فيما
 يتعلق بإيداع المبالغ المحصلة مقابل عملية البيع وبأن حجم الضرر
 المادى الذى أصاب أموال الصندوق يعادل المبالغ المستثمرة فى
 المشروع البالغة ٢٦٢ و ١٦٩ و ٧٩ دولار أمريكى ، وبأنها لم تكف بنقل
 ملكية المشروعين سالفى البيان للمتهم الثانى للاستيلاء عليهما فحسب
 وقامت بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢ بتحويل مبلغ مليونى دولار أمريكى إلى
 شركة Clark Gateway Investment Group المملوكة للمتهم
 الثانى لتسهل بذلك للمتهم الثانى سالف الذكر الاستيلاء على أموال
 الصندوق وأصوله بمبلغ إجمالى ٨١١٦٩٦٦٢ دولار أمريكى نفت ذلك
 وقررت بأن هذا الاستثمار ما زال سارياً ومملوك لصندوق الموائى
 الاستثمارى وأن شركة Clark Gateway Investment Group
 مملوكة لصندوق الموائى الاستثمارى بنسبة ١٠٠% وأنها ستقدم
 المستند الدال على ذلك ، وأضافت بعدم صحة ما جاء بتقرير ديوان
 المحاسبة وما قرره / حمد العليان معد التقرير بتحقيقات النيابة العامة،
 وبأن صندوق الموائى الاستثمارى يملك أصول أكبر من رأس مال
 الصندوق .

وباستجواب المتهم الثانى / سعيد إسماعيل على دشتي - عضو فى
 المجلس الاستشارى ومدير غير تنفيذى فى صندوق الموائى الاستثمارى
 - بتحقيقات النيابة العامة - أنكر ما نسب إليه من اتهام ، وقرر بأنه
 من مؤسسى شركة كى جى إل للاستثمار ولم يساهم فى رأس مالها وأنه
 طرح فكرة إنشائها وقام المساهمين بإعطائه توكيلاً عنهم لتسجيلها فقط



، وأنه رئيس مجلس إدارة شركة رابطة الكويت والخليج للنقل ، ولا صلة له بشركة كى جى إل الدولية لإدارة الموانئ والتخزين والنقل وأن توقيعه على عقد تأسيسها المؤرخ ٢٤/٧/٢٠٠٤ حسب اعتقاده ممثلاً عن شركة رابطة الكويت والخليج للنقل ، وأن شركة الم رابطون الدولية شركة خاصة مملوكة له ولأخوته وأنه أحد مديري هذه الشركة ، وأن شركة كى جى إل للاستثمار هي التي أنشأت صندوق الموانئ الاستثماري ، ولا صلة له بصندوق الموانئ ، وعدم تذكره أى شئ عن هذا الصندوق ولا دور له في التسويق أو الترويج لهذا الصندوق ، وأنه لا صلة لشركة رابطة الكويت والخليج للنقل ، وشركة الم رابطون الدولية، وشركة كى جى إل للموانئ بصندوق الموانئ الاستثماري ، وأن المتهمة الأولى العضو المنتدب لشركة كى جى إل للاستثمار ، ويمواجهته بما جاء بتقرير ديوان المحاسبة المعد بمعرفة / حمد أحمد العليان ، وما شهد به سالف الذكر بتحقيقات النيابة العامة وبما ثبت من كشف الحساب من أنه تحويل مبلغ ٧١٩١٠٠ دينار كويتي من حساب شركة كى جى إل للاستثمار رقم ٠٦٠٣٧١٣٥٤٩٢٠١ لدى البنك الأهلي الكويتي إلى حساب شركة الم رابطون الدولية للتجارة العامة والمقاولات ببنك برقان رقم ٣١٦٠٠٠١٣١٩ والمملوكة له وجاءت عملية تحويل هذا المبلغ لشركة الم رابطون الدولية للتجارة العامة والمقاولات على دفعتين الأولى بمبلغ ١٠٠ و ٣٠٩ دينار كويتي بتاريخ ٢٦/٨/٢٠١٠ ورقم تلكس التحويل ٠٦٦ ٠٢٠٠ ٢٠١٠٠ ٠٧٠٠ BR، والثانية بمبلغ ٤١٠٠٠٠ دينار كويتي بتاريخ ٢٦/٨/٢٠١٠ ورقم تلكس التحويل ٠٦٩ ٠٢٠٠ ٢٠١٠٠ ٠٧٠٠ BR، وما ثبت من كشف الحساب من تحويل مبلغ ثلاثمائة وخمسين ألف دينار كويتي لحسابه رقم ٢٠٦٠١٢١٧٣١ ببنك برقان بتاريخ ٤/١٠/٢٠١٠ ورقم تلكس التحويل ٠٢ ٠١٠٠ ٢٠٠ ٧٠٠ BR

BR ٧٠٠٣ ، نفى ذلك وقرر بأنه عمل تجارى بين شركة الم رابطون وشركة كى جى إل للاستثمار ، وبمواجهته بما جاء بتقرير الفحص سالف البيان ، وما شهد به معد التقرير سالف الذكر بالتحقيقات من أن



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جبايات المبلح والمضم لها الجنائين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١ / ١١ جبايات ٢٠١٩/١١

المتهمة الأولى قامت بصرف مبلغ ٢١٠٠٠ دينار كويتي له من حساب صندوق الموائى الاستثمارى وذلك عبر تحويل مالى بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦ بمبلغ ٢٧٠٠٠ دينار كويتي من حساب صندوق الموائى الاستثمارى رقم ٠٠١٠٠٤٠٠١١٦٠ لدى بنك HSBC، وإصدار شيكات له هي رقم ٢١٤٤٥٣ بمبلغ ٩٠٠٠ دينار كويتي، ورقم ٢١٤٤٥٨ بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار كويتي، ورقم ٢١٤٤٦٤ بمبلغ ٧٠٠٠ دينار كويتي، ورقم ٢١٤٤٦٨ بمبلغ ١٨٠٠٠ دينار كويتي مسحوبة من حساب صندوق الموائى الاستثمارى رقم ٠٠١٠٠٤٠٠١١٦٠ لدى بنك HSBC، والشيك رقم ٣ بمبلغ ١٨٠٠٠ دينار كويتي، ورقم ٥ بمبلغ ٧٠٠٠ دينار كويتي، ورقم ١٨ بمبلغ ١٨٠٠٠ دينار كويتي، ورقم ٢٠ بمبلغ ٧٠٠٠ دينار كويتي (طلب مراجعة حساباته، وبمواجهته بما جاء بتقرير الفحص سالف البيان، وما شهد به معد التقرير سالف الذكر بالتحقيقات من أن إدارة الصندوق قامت بتأسيس شركة اسمها

Corporation Global Gateway Development وتعاقدت

عن طريقها مع الحكومة الفلبينية على تنفيذ أحد المشاريع بالقرب من مطار العاصمة الفلبينية بنظام BOT لمدة خمسين عاماً مع إمكانية التجديد لفترة أخرى لا تزيد عن خمسة وعشرين عاماً وتضمن المشروع مدينة صباح الأحمد اللوجستية، والمدينة الطبية، قامت على إثر ذلك مدير الصندوق المتهمة الأولى لازاريفيا مارييا بضح مبالغ مالية ضخمة بلغ إجماليها ٧٩١٦٩٦٦٢ دولار أمريكي لمباشرة المشروع سالف البيان إلا أنه لم يتم إنجاز المشروع فعلياً ولم يحقق أى عوائد مالية حتى انتهاء عمر الصندوق فى ٢٠١٤/١٢/٣١، وبإثباته رافق ذلك انتهاء السيولة المالية لصندوق الموائى الاستثمارى، وقيامه والمتهمة الأولى مدير الاستثمار بصندوق الموائى الاستثمارى بنقل ملكية شركة

Corporation Global Gateway Development (مالكة

المشروعين سالف البيان) من صندوق الموائى الاستثمارى وينسبة

Clark Gateway Investment Group شركة



المملوكة له وفق الثابت من الخطاب المرسل لها منه بتاريخ ٢٠١٤/٤/١١ والذي أكد فيه عملية إتمام البيع وتحويل الأسهم من قبله كمدير عام Clark Gateway Investment Group ، ولم يتبين أثر لهذا الإجراء على حسابات الصندوق وذلك فيما يتعلق بإيداع المبالغ المحصلة مقابل عملية البيع وبأن حجم الضرر المادي الذي أصاب أموال الصندوق يعادل المبالغ المستثمرة في المشروع البالغة ٦٦٢ و ١٦٩ و ٧٩ دولار أمريكي ، وبأن المتهمة الأولى لم تكف بنقل ملكية المشروعين سالف البيان لك للاستيلاء عليهما فحسب وقامت بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢ بتحويل مبلغ مليوني دولار أمريكي إلى شركة Clark Gateway Investment Group المملوكة لك لتسهل بذلك للمتهم الثاني سالف الذكر الاستيلاء على أموال الصندوق وأصوله بمبلغ إجمالي ٨١١٦٩٦٦٢ دولار أمريكي نفى ذلك وقرر بأنه لا صلة له بشركة Clark Gateway Investment Group ، وبمواجهته بما جاء بتقرير الفحص سالف البيان ، وما شهد به معد التقرير سالف الذكر بالتحقيقات من قيام المتهمة الأولى مدير الاستثمار (شركة كى جى إل للاستثمار - كايمان) لصندوق الموائى الاستثمارى بتقديم قروض بالمخالفة للأغراض الرئيسية للصندوق حيث أن الصندوق ليس من ضمن اغراضه منح قروض حيث قام بمنح قرض لشركة كى جى إل الدولية للموائى والتخزين والنقل ش م ك م بمبلغ عشرون مليون دولار أمريكى بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٦ بفائدة سنوية ٢٨% ، وتم خلال السنة المالية ٢٠١٢ تعديل اتفاقية القرض من قبل مدير الاستثمار بشكل منفرد ألغى بموجبها كافة الفوائد المقررة على القرض وتكوين مخصص مقابلها وفقاً لما هو مثبت فى البيانات المالية المعتمدة للصندوق عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٢/١٢/٣١ ، مما أفقد الصندوق عوائد مالية كبيرة تقدر بمبلغ ٣٦٨٨٢٤٧٧ دولار أمريكى ، نفى عامه بذلك ، وبمواجهته بما جاء بتقرير الفحص سالف البيان ، وما شهد به معد التقرير سالف الذكر بالتحقيقات من قيام مدير



الاستثمار المتهمه الأولى / لازاريفيا ماريما بتاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٩ بتقديم تسهيلات مالية للشركة الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية الأردنية - وهو الممثل القانوني لها - على شكل كفالة بنكية بمبلغ ٩٠٠٠٠٠ دولار أمريكي في غير أغراض إدارة أموال الصندوق أو استثمارها ، بأن استغلت صفتها كمفوض وحيد على حسابات الصندوق وحولت مبلغ تلك الكفالة للشركة المستفيدة لدى البنك الأردني الكويتي بالمملكة الأردنية ، وذلك حتى تستطيع الشركة الموحدة من الحصول على قرض من البنك الأردني وبالفعل تم هذا الأمر وقد تعثرت الشركة الموحدة في سداد المبلغ فقام البنك بتسييل مبلغ الكفالة البنكية ، كما تنكبت الشركة المستفيدة (الشركة الموحدة) عن سداد تلك الكفالة لصندوق الموائى الاستثمارى تسهيلاً من المتهمه الأولى له للاستيلاء على أموال الصندوق ، كما قامت المتهمه الأولى لازاريفيا ماريما بتاريخ ٣٠/٩/٢٠١٣ على تحويل مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي من حساب الصندوق رقم ٠٦٣٤٩٣٢٨٣٠٠٢ لدى البنك الأهلي الكويتي لذات الشركة سائلة البيان (شركة الموحدة) مستغلة صفتها كمفوض وحيد على حسابات الصندوق ، في غير أغراض إدارة أموال الصندوق أو استثمارها تسهيلاً منها له للاستيلاء على جميع تلك المبالغ حال كونه من مثل الشركة الموحدة في التوقيع على عقد الكفالة المار ذكره بتاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٩ نفى علمه بذلك وقرر بأنه كان رئيس مجلس إدارة الشركة الموحدة ، وبمواجهته بما جاء بتقرير الفحص سالف البيان ، وما شهد به معد التقرير سالف الذكر بالتحقيقات من أن توقيعه عن ٦٧٦ مؤسس في شركة كى جى إل للاستثمار يشكل شبهات جدية من امتلاكه هذه الشركة وأنه استمر في عضوية مجلس إدارة هذه الشركة بصفته ممثل عن شركة المرابطون الدولية التي تملك نسبة ٧٥% في تلك الشركة نفى ذلك ، وبمواجهته بما جاء بتقرير الفحص سالف البيان ، وما شهد به معد التقرير سالف الذكر بالتحقيقات بشأن باقى



المخالفات الواردة بتقرير الفحص المعد منه طلب أجلاً للرجوع للمستندات حتى يتمكن من الرد .

وبإستجواب المتهم الثالث / محمد عبدالمحسن عبداللطيف العصفور - نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الموانئ الكويتية - بتحقيقات النيابة العامة- أنكر ما نسب إليه من اتهام ، وقرر بأن شركة كى جى إل للاستثمار عرضت على مؤسسة الموانئ الكويتية أن تساهم فى صندوق الموانئ الاستثمارى فتم عرض الأمر على مجلس إدارة المؤسسة والذي حول هذا الموضوع للجنة تنفيذية منبثقة عن مجلس الإدارة ترأسها هو وبعضوية كلاً من عصام البحر ، وعبدالعزیز العصيمي ، وصباح جابر العلى ، وعصام البدر ، ومنصور حياة فشككت اللجنة التنفيذية لجنة مصغرة من عصام البدر ، ومنصور حياة ، وعبدالله بدر الشمالى لدراسة الطلب وقدمت هذه اللجنة تقريراً انتهى للموافقة على مشاركة مؤسسة الموانئ الكويتية فى صندوق الموانئ رفع هذا التقرير له فقام برفعه لمدير عام المؤسسة بعد أن تأشّر منه بعرض الموضوع على رئيس مجلس إدارة المؤسسة لاتخاذ ما يراه مناسباً فتم عرض الأمر على مجلس إدارة المؤسسة ، وبأنه قام بالتوقيع على عقد الاكتتاب ومشاركة مؤسسة الموانئ الكويتية فى صندوق الموانئ الاستثمارى المؤرخ ٢٠١٠/٧/١٤ بناء على طلب من وزير المواصلات الدكتور / محمد البصري فى ذلك الوقت وبتفويض كتابى منه ، وأنه لم يطلع على نشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق ، وتم سداد مساهمة المؤسسة مبلغ خمسون مليون دولار أمريكى فى صندوق الموانئ الاستثمارى بتحويل بنكى وأنه الذى أمر بهذا التحويل بناء على التفويض الكتابى الممنوح له من وزير المواصلات ، وأن من وقع على ملحق العقد فى عام ٢٠١٣ بزيادة مساهمة مؤسسة الموانئ الكويتية فى صندوق الموانئ الاستثمارى وزير المواصلات السابق / سالم الأئينة ، وبمواجهته بما جاء بتقرير ديوان المحاسبة المعد بمعرفة / حمد أحمد العليان ، وما سالف الذكر بتحقيقات النيابة العامة من عدم سداد شركة كى



جى إل للاستثمار حصتها فى رأس مال الصندوق والبالغة ٢٠ مليون دولار أمريكى منذ تأسيس الصندوق وحتى بعد انتهاء عمر الصندوق نفى علمه بذلك ، وبمواجهته بما جاء بتقرير الفحص سالف البيان ، وما شهد به معد التقرير سالف الذكر بالتحقيقات من أنه اتخذ قرار مساهمة المؤسسة فى صندوق الموائى الاستثمارى وأنه كان من ضمن من وضعوا أهداف مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية فى صندوق الموائى الاستثمارى نفى ذلك ، وبمواجهته بما جاء بتقرير الفحص سالف البيان ، وما شهد به معد التقرير سالف الذكر بالتحقيقات من أنه وافق على زيادة رأس مال المؤسسة بمبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكى فى صندوق الموائى الاستثمارى نفى ذلك وقرر بأن مجلس الوزراء هو الذى وافق على ذلك ، وبمواجهته بما جاء بتقرير الفحص سالف البيان ، وما شهد به معد التقرير سالف الذكر بالتحقيقات من أنه حصل شركة كى جى إل كايمان مدير استثمار الصندوق على مبالغ مالية بدون وجه حق بلغ إجماليتها مبلغ ٢٦٠ و ٨٩٨ و ٣٠ دولار أمريكى مقابل أتعاب الإدارة لحصة مؤسسة الموائى الكويتية بأثر رجعى ، وقد نتج هذا الضرر المادى بالنسبة لأتعاب الإدارة نتيجة تقديم اكتتاب مؤسسة الموائى الكويتية إلى تاريخ تأسيس الصندوق فى عام ٢٠٠٧ بدلاً من تاريخ مساهمتها الفعلية فى يوليوعام ٢٠١٠ حيث حصل مدير استثمار الصندوق بموجب ذلك على مبالغ بدون وجه حق ، وأنه المسئول عن هذه المخالفة حال كونه نائب رئيس مؤسسة الموائى الكويتية والقائم بإبرام عقد الاكتتاب فى ٢٠١٠/٧/١٤ وموافقته على تعديل العقد بأثر رجعى منذ تأسيس الصندوق فى ٢٠٠٧ ، وأنه تربطه علاقات تجارية بأحد الأطراف المستفيدين وهو المتهم الثانى / سعيد دشتي الذى يعد أحد المؤسسين فى شركة كى جى إل للاستثمار ويمثلها قانوناً حيث ارتبط معه فى شراكة فى الشركة الوطنية للتنظيف وشركات أخرى يثبت من خلالها تحصله على منفعة وربح نتيجة هذه الشراكة بالإضافة إلى تأثير هذه الشراكة على القرار الاستثمارى فى مؤسسة الموائى إذ كان



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المباحث والمنضم لها الجنابيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/٣ جنابات ٣/

يرأس الاجتماع الذي تمت فيه مناقشة استثمار واكتتاب مؤسسة الموانئ في صندوق الموانئ نفى ذلك وقرر بأنه أكد في ذلك المحضر بأن رئاسته للمجلس بناء على تكليف من وزير المواصلات ، وأضاف بأن وزير المواصلات أشر بالاعتماد على محضر الاجتماع ، وبمواجهته بما جاء بتقرير الفحص سالف البيان ، وما شهد به معد التقرير سالف الذكر بالتحقيقات وبما هو ثابت من البيان الصادر من قسم التراخيص والإحصاء بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ بأن أعضاء مجلس إدارة شركة الوطنية للتنظيف كى هم فؤاد إسماعيل على دشتي رئيساً ، وهو كنائب رئيس ، وشهد سعيد دشتي ، وضياء عبدالله الوزران كأعضاء ، وبأن شركة صبحان للمقاولات الزراعية يملك فيها حصة واحدة ، و ٩٩ حصة للشركة الوطنية للتنظيف ، وأن كبار المساهمين في الشركة الوطنية للتنظيف هم سعيد إسماعيل دشتي وشركة رابطة الكويت والخليج للنقل وشركاتها الزميلة وشركة رابطة الكويت والخليج القابضة وشركتين أخرتين لم يبدى مبرراً .

وحيث أصدرت النيابة العامة بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٦ قراراً بضم القضية رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة ، والقضية رقم ٢٠١٤/١٧١٩ حصر أموال عامة للقضية الراهنة رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة ليصدر فيهم قراراً واحداً .

وحيث تتحصل واقعات الدعوى رقم ٢٠١٣/٥٤٧ حصر أموال عامة فيما أبلغت به / منى عبدالمنعم محمود - موظفة سابقة في شركة كى جى آل للاستثمار - وما شهدت به بتحقيقات النيابة العامة من إنها بمناسبة عملها في شركة كى جى إل للاستثمار خلال الفترة من ٢٠٠٧/١/١ حتى ٢٠١٠/٣/٣٠ تكشف لها قيام شركة كى جى إل للاستثمار KGLINVESTMENT - شركة مساهمة كويتية مقفلة -

بصفقتها كوكيل اكتتاب ومدير استثمار بإنشاء صندوق الموانئ للاستثمار في جزر كايمان، وذلك بعد استصدارها الترخيص رقم الصادر في ٢٠٠٧/٥/١٢ من وزارة التجارة والصناعة ،

الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنائيات المباحث والمنظم لها الجنائيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١ / ١١ جنائيات ٣/

وجاء في نشرة الاكتتاب أن الصندوق يهدف إلى تحقيق معدل عائد داخلي بنسبة ٣٠% على إجمالي استثمارات الصندوق ، عن طريق تقديم الفرصة للمستثمرين للاكتتاب في نمو وتطوير الأعمال ذات العلاقة بالميناء والاستثمارات الأخرى ، وقد تولى مدير الصندوق شركة " كى جى آل كايمان للاستثمار المحدودة " ، وتولى بنك "أتش إس بى سى الشرق الأوسط المحدود " أميناً للاستثمار ، وأن للصندوق فى البنك سالف البيان حسابين الأول بعملة الدينار الكويتي يحمل رقم ٠٠١٠٠٤٠٠١٠٠١ ، والحساب الثانى بعملة الدولار الأمريكى يحمل رقم ٠٠١٠٠٤٠٠١١٦٠ ، وأنه بناء على هذا الترخيص سالف البيان أعلنت شركة كى جى آل للاستثمار عن نشرة الاكتتاب فى الصندوق مبيناً بها أن صندوق الموائى المؤسس فى جزر كايمان ومكاتبه الرئيسية بالكويت وزوتردوم بهولندا يعرض على المستثمرين المتخصصين فرصة المشاركة فى تطوير وتعزيز صناعة إدارة الموائى والقطاعات المتصلة بها من خلال استثمارات خاصة فى شركات واعدة فى مختلف أنحاء العالم وأن متوسط العائد الداخلى السنوى المستهدف للمستثمرين ٣٠% طوال مدة الصندوق ، وأن الصندوق مقفل ومدته خمس سنوات قابلة للتجديد لفترتين متتاليتين كل فترة سنة واحدة ، وبناء على نشرة الاكتتاب سألقة الذكر فقد ساهمت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكويتية فى رأس مال صندوق الموائى الاستثمارى سالف الذكر بمبلغ أربعين مليون دولار أمريكى بالإضافة إلى تحمل المؤسسة المذكورة مبلغ أربعمئة ألف دولار أمريكى رسوم إدارية لازمة للاكتتاب وهو ما يمثل ٤٣,٨% من رأس مال الصندوق وذلك بموجب العقد رقم ٢٠٠٧/٥١ المؤرخ ٢٠٠٧/٧/٣١ والمحرر بين مدير عام المؤسسة وبين العضو المنتدب لشركة كى جى إل للاستثمار المتهممة الثانية / ماريلا لازاريفيا ، ونفاذاً لهذا العقد فقد أودعت المؤسسة العامة للتأمينات المبلغ أنف البيان فى حسابات الصندوق لدى البنك أمين وقد تبين لها من متابعة كيفية إنشاء الصندوق ووسيلة



اكتتاب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكويتية فيه وأصول إدارة أمواله والتصرف فيها ارتكاب المتهمين الأولى / ماريلا لازاريفيا نائب رئيس مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار والعضو المنتدب للشركة والمفوضة بالتوقيع عن الشركة وعن صندوق الموائى الاستثمارى والمتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي الرئيس التنفيذي فى صندوق الموائى الاستثمارى والمفوض بالتوقيع عن الصندوق وعضو مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار مخالفات إدارية ومالية حول اختلاس أموال الصندوق والإضرار بمساهمة مؤسسة التأمينات الاجتماعية الكويتية للحصول على ربح والاستيلاء على تلك الأموال دون وجه حق ، وقد تمثلت تلك المخالفات فى الآتى :- المخالفة الأولى :- إلتجاء شركة كى جى إل للاستثمار " مدير الاستثمار " إلى وسائل احتيائية فى إقناع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكويتية للمساهمة فى رأس مال صندوق الموائى بأن أظهرت المتهم الأولى / ماريلا لازاريفيا نائب رئيس مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار والعضو المنتدب للشركة والمفوضة بالتوقيع عن الشركة وعن صندوق الموائى الاستثمارى على خلاف الحقيقة قيام بعض المستثمرين بالمساهمة فى هذا الصندوق وأن للصندوق أفرع فى هولندا ، وأظهرت حجم مالى كبير للصندوق وسداد الشركة وبعض المستثمرين لمساهماتهم فى وحدات ذلك الصندوق ، وأن له أنشطة متنوعة ومتميزة ويحقق أرباح وكل هذا بالمخالفة للحقيقة وذلك على النحو الآتى :-

١- أن مساهمة شركة كابيتال لينك فى الصندوق وهمية حيث أن العقد المحرر مع شركة كابيتال لينك بمشاركتها فى الصندوق بمبلغ عشرين مليون وستمائة ألف دولار أمريكى عقد صورى إذ أن شركة كابيتال لينك إحدى الشركات التابعة لشركة كى جى إل للاستثمار وتمتلك رأس مالها بنسبة ١٠٠ % حيث لم يتم إيداع المبلغ محل العقد فى حسابات الصندوق لدى البنك أمين الاستثمار ، ٢- أنه لم يكن للصندوق وقت النشر الاكتتاب به أية أفرع فى هولندا بخلاف ما ورد بتلك النشرة إذ



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المباحث والمنضم لها للجنايتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جنابات ٣/

تم تعيين السيد / هنريك ستيفن المسئول عن الفرع في هولندا في نوفمبر عام ٢٠٠٧ في حين أن النشرة كانت بتاريخ أبريل لعام ٢٠٠٧ ، وأبرمت عقود الخدمات بين كى جى إل للاستثمار فرع هولندا وصندوق الموائى في عام ٢٠٠٨ بعد صدور نشرة الاكتتاب بعام كامل ، ٣- تضمنت نشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق أنه يحقق متوسط عائد داخلي سنوي للمستثمرين بواقع ٣٠% سنوياً طوال مدة عمل الصندوق وهي خمس سنوات بيد أن هذا الصندوق لم يحقق فعلياً أية أرباح فعلية للمستثمرين وكانت الأرباح وهمية لإيهام المستثمرين بالأرباح على خلاف الحقيقة ، ٤- زعمت شركة كى جى إل للاستثمار في نشرة الاكتتاب المشار إليها بأن صندوق الموائى يعمل في مجال البنية التحتية وأسست هذا الزعم على أن هذا الصندوق يساهم بمبلغ عشرين مليون وستمائة ألف دولار أمريكى في مشروع ميناء دمياط بجمهورية مصر العربية وأن ما زعمته مخالفاً للحقيقة حيث أنها لم تساهم بهذا المبلغ ولم تودعه في الصندوق ، وتحصلت على أموال المستثمرين المودعة في الصندوق ومنحت بها قرضاً بمبلغ عشرين مليون وستمائة ألف دولار أمريكى لشركة كى جى إل الدولية للموائى لاستثمار هذا المبلغ باسمها وليس باسم الصندوق في مشروع ميناء المشار إليه ، المخالفة الثانية :- عدم التزام شركة كى جى إل للاستثمار بإيداع حصتها في رأس مال صندوق الموائى الاستثمارى بمقدار ٢٠ مليون دولار أمريكى " عشرون مليون دولار أمريكى " بما يعادل ٢١.٥٤% من رأس المال وهو المبلغ المشار إليه متضمناً ستمائة ألف دولار أمريكى رسوم إصدار إدارية بواقع ٣% من حصة كل مساهم وفقاً لما هو ثابت من كشف الحساب الصادر من أمين الاستثمار " بنك إتش إس بى سى " بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٣٠ بما يعكس اعتماد الشركة المذكورة التدليس على المساهمين في الصندوق المشار إليه بفرض استدراج مساهماتهم والاستيلاء عليها وتبديدها ، المخالفة الثالثة :- اعتماد شركة كى جى إل للاستثمار التدليس على المساهمين



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنائيات المباحث والمنضم لها الجنائيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١ / ١١ جنائيات ٢/

فى صندوق الموائى ومنهم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بأن أوهمتها على خلاف الحقيقة أنها ساهمت فى أموال الصندوق بنسبة ٢١٥٤% وقامت المتهمه الأولى / ماريلا لازاريقا نائب رئيس مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار والعضو المنتدب للشركة والمفوضة بالتوقيع عن الشركة وعن صندوق الموائى الاستثمارى باستخدام هذه النسبة فى إقراض شركة أخرى تابعة لها وهى شركة كى جى إل الدولية للموائى والتخزين والنقل والمملوكة للمتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي مبلغ عشرون مليون وستمائة ألف دولار أمريكى حولتها من أموال المساهمين - ومنها أموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - فى صندوق الموائى للاستثمار وفى غير أغراض الصندوق باسمها وليس باسم الصندوق فى مشروع ميناء دمياط بجمهورية مصر العربية ، وذلك وفقاً لما هو ثابت فى البيانات المالية للصندوق عن الفترة من ٢٠٠٧/٣/٢١ حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١ فى البند ٥ منه (القروض والذمم المدينة) ورغم أن شركة كى جى إل للاستثمار لم تودع حصتها بصندوق الموائى الاستثمارى من الأساس وذلك لتحقيق منفعة ومصلحة للمتهم الثانى ، المخالفة الرابعة: - قيام مدير الصندوق شركة كى جى إل للاستثمار المتهمه الأولى / ماريلا لازاريقا نائب رئيس مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار والعضو المنتدب للشركة والمفوضة بالتوقيع عن الشركة وعن صندوق الموائى بالتزوير فى البيانات المالية لإظهار الموقف المالى لصندوق الموائى فى حالة رواج وانتعاش وتحقيق أرباح على خلاف الحقيقة ، حيث تطور رأس مال صندوق الموائى بعد مساهمة المؤسسة العامة لتأمينات الاجتماعية بمبلغ ٤٠ مليون دولار أمريكى بالإضافة إلى مبلغ ٤٠٠ ألف دولار أمريكى رسوم إدارية وهذا المبلغ يمثل ٨ و ٤٣% من رأس مال الصندوق والبالغ قيمته ٩٢ و ٨٥٢ و ٠٠٠ دولار أمريكى ولم يحقق صندوق الموائى أية أرباح بل تعرض لتناقص أمواله وتاكلها حيث أن رأس مال أصبح مبلغ مائة واثنين وأربعين ألف دولار و ٢٢ سنت حسبما



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنائيات المبلّغ والممنوع لها الجنائيات رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ١١ / ٢٠١٩/١١ جنائيات ٣/

هو ثابت من كشف بنك اتش اس بي سي المؤرخ ٢٠١٠/٧/١٨ بدلاً من اثنين وتسعين مليون وثمانمائة واثنين وخمسين دولار أي كاد الصندوق يفقد كل أمواله ، ثم أصدر البنك كشفاً آخر يوضح أن رأس مال الصندوق أصبح ٢٢ و ٤٢ و ٥٠ مليون دولار أمريكي بعد أن قامت مؤسسة الموائ الكويتية بالمساهمة في الصندوق بمبلغ خمسين مليون دولار أمريكي بناء على البيانات المالية الكاذبة الصادرة من شركة كي جي إل للاستثمار عن تحسن الأحوال المالية للصندوق على خلاف الحقيقة ، وقد صدر عن الشركة سائلة البيان بيانات مالية عن الصندوق حتى ٢٠١٠/١٢/٣١ متضمنة أن الصندوق به ٣٧٥ و ٣٠٩ و ٢١٦ دولار أمريكي يخص المؤسسة العامة للتأمينات منه مبلغ ٧٣٥ و ٧٨ و ٦٦ دولار أمريكي ، وأن الشركة تعتمد ذكر بيانات مالية مبالغ فيها عن الموقف المالي للصندوق لإيهام المؤسسة العامة للتأمينات بأن حصتها الأساسية في الصندوق قائمة وتحقق أرباح على خلاف الحقيقة معتمدة على أن مؤسسة التأمينات الاجتماعية ليس لها الحق في الانسحاب من الصندوق إلا بعد انتهاء مدته بالنسبة لها في أغسطس عام ٢٠١٢ وعند حلول الأجل يكون المسؤولون عن هذه الشركة خارج البلاد وأنهوا أعمالهم بالكويت ويصعب ملاحقتهم بشأن ما ارتكبوه ، وأضافت بأن مرتكبي هذه المخالفات هما المتهم الأول / ماريلا لازاريقا نائب رئيس مجلس إدارة شركة كي جي إل للاستثمار والعضو المنتدب للشركة والمفوضة بالتوقيع عن الشركة وعن صندوق الموائ الاستثماري والمتهم الثاني / سعيد إسماعيل دشتي الرئيس التنفيذي في صندوق الموائ الاستثماري والمفوض بالتوقيع عن الصندوق وعضو مجلس إدارة شركة كي جي إل للاستثمار .

وبسؤال الشيخ / عبدالله جابر الأحمد الجابر الصباح - نائب المدير العام لشؤون الاستثمار بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية -

بتحقيقات النيابة العامة - شهد بأن المؤسسة تلقت من شركة كي جي إل للاستثمار إشيرة الاكتتاب في صندوق الموائ الاستثماري وذلك في



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنایات المباحث والمنظم لها الجنایتین رقمی ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١ / ١١ جنایات ٣/

غضون شهر مايو عام ٢٠٠٧ للمساهمة فى الصندوق وبناء على ذلك قامت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بإتخاذ كافة الإجراءات حسب اللوائح والنظم المعمول بها فى المؤسسة بأن قامت إدارة الاستثمار المباشر بالمؤسسة وهى المختصة فى شأن إدارة أموال المؤسسة واستثمارها عن طريق الإدارة الفنية بالمؤسسة بعمل دراسة جدوى للاستثمار فى صندوق الموائى الاستثمارى ورفعت الإدارة الفنية تقريراً بذلك للجنة الاستثمار الداخلى التى وافقت على الدخول فى ذلك الاستثمار وأن المسئول عن هذه اللجنة جميع مديرى الاستثمار فى المؤسسة ، وبتاريخ ٢٠٠٧/٦/٥ وافقت المؤسسة على الدخول فى صندوق الموائى الاستثمارى وتم إبرام العقد رقم ٢٠٠٧/٥١ مع شركة كى جى إل للاستثمار بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٥ للمساهمة فى ذلك الصندوق بمبلغ ٤٠ مليون دولار أمريكى بنسبة ٢٨% من رأس مال الصندوق وقامت المؤسسة بدفع ذلك المبلغ على فترات متفاوتة وتم تعيين ممثل للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فى ذلك الصندوق ، وأضاف بأن الاستثمار فى ذلك الصندوق حقق أرباح حتى ٢٠١٣/٩/٣٠ للمؤسسة بعائد سنوى ٢٣.٠٣% بواقع ٥٠ مليون دولار أمريكى وأن ذلك ثابت من خلال البيانات المالية وأنه سوف يتم استلام الأرباح فى نهاية مدة الصندوق والذى تنتهى مدته فى ٢٠١٤/١٢/٣١ وأنه ليس هناك ثمة ضرر لحق بأموال المؤسسة من جراء المساهمة فى صندوق الموائى الاستثمارى ، ويمواجهته بما أبلغت الشاكية / منى عبد المنعم محمود به وما شهدت به بتحقيقات النيابة العامة قرر بعدم صحة ما قرره الشاكية .

ويسأل / يوسف عبدالله السليمان الأحمد - مدير إدارة التدقيق الداخلى بالإنابة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - بتحقيقات النيابة العامة -

شهد بأن المؤسسة تلقت من شركة كى جى إل للاستثمار نشرة الإكتتاب فى صندوق الموائى الاستثمارى وذلك فى غضون شهر مايو عام ٢٠٠٧ للمساهمة فى الصندوق وبناء على ذلك قامت



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيمة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المباحث والمنظم لها الجنابيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جنابات ٣/

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية باتخاذ كافة الإجراءات حسب اللوائح والنظم المعمول بها في المؤسسة بأن قامت إدارة الاستثمار المباشر بالمؤسسة وهي المختصة في شأن إدارة أموال المؤسسة واستثمارها عن طريق الإدارة الفنية بالمؤسسة بعمل دراسة جدوى للاستثمار في صندوق الموائى الاستثمارى ورفعت الإدارة الفنية تقريراً بذلك للجنة الاستثمار الداخلى التى وافقت على الدخول فى ذلك الاستثمار وأن المسئول عن هذه اللجنة جميع مديرى الاستثمار فى المؤسسة ، وبناء على ذلك وافقت المؤسسة على الدخول فى صندوق الموائى الاستثمارى وتم إبرام العقد رقم ٢٠٠٧/٥١ مع شركة كى جى إل للاستثمار بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٥ للمساهمة فى ذلك الصندوق بمبلغ ٤٠ مليون دولار أمريكى بنسبة ٢٨% من رأس مال الصندوق ، وقامت المؤسسة بدفع ذلك المبلغ على فترات متفاوتة وتم تعيين ممثل للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فى ذلك الصندوق ، وأضاف بأن الاستثمار فى ذلك الصندوق حقق أرباح حتى ٢٠١٣/٩/٣٠ للمؤسسة بعائد سنوى ٣ و ٢٣% بواقع ٥٠ مليون دولار أمريكى وأن ذلك ثابت من خلال البيانات المالية وأنه سوف يتم استلام الأرباح فى نهاية مدة الصندوق والذى تنتهى مدته فى ٢٠١٤/١٢/٣١ ، وأضاف بأن إدارة التدقيق الداخلى قامت بالتدقيق على الإجراءات التى اتخذتها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للمساهمة فى صندوق الموائى الاستثمارى ، فتبين لها أنها صحيحة ولا يوجد ثمة ملاحظات بها ، وأنه تم إعداد تقرير من إدارة التدقيق الداخلى خلال الفترة من ٢٠١٠/١/١ حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ أثبت به أنه لا توجد ثمة مخالفة أو ملاحظات على إجراءات مساهمة المؤسسة فى ذلك الصندوق ، وأنه من واقع التدقيق على المستندات الخاصة بتلك المساهمة لا يوجد حتى الآن ضرر لحق بالمال العام وأنه حسب تقييم إدارة الاستثمار المباشر فإنه توجد أرباح غير معلنة من جراء تلك المساهمة فى ذلك الصندوق .



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المباحث والمنضم لها الجنابيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/٢٧ جنابات ٢٧

ويسأل / طارق فوزي محمود حسين - كبير المدققين بقطاع الرقابة على الجهات الملحقة والاستثمار بديوان المحاسبة - بتحقيقات النيابة العامة - شهد بأنه رئيس فريق التدقيق الذي أعد تقرير فحص ديوان المحاسبة بشأن الملاحظات التي شابت مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في صندوق الموائى الاستثمارى عن السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ وقد شاركه فى هذا الفحص / حمد عبدالمجيد جواد الأمير - مدقق بقطاع الرقابة على الجهات الملحقة والاستثمار بديوان المحاسبة ، وأنه قد أسفر الفحص عن مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فى صندوق الموائى الاستثمارى بمبلغ ٤٠٠ و ٤٠٠ و ٤٠٠ دولار أمريكى وأن هذا الصندوق الاستثمارى مقفل ومسجل فى جزر الكايمان وأن رأس ماله مبلغ وقدره خمسمائة مليون دولار أمريكى ومدته خمس سنوات قابلة للتجديد وتنتهى مدته فى ٢٠١٢/١٢/٣١ وأنه تم تمديده بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٨ لمدة سنتين حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ ، وأضاف بأن الإجراءات الخاصة بمساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فى ذلك الصندوق لا توجد بها ثمة مخالفات وأنها تمت طبقاً للوائح والنظم المعمول بها فى المؤسسة باستثناء عدم استخدام المؤسسة لحقها فى تعيين ممثل لها فى الصندوق خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى أكتوبر من عام ٢٠١٠ وأن ذلك يعد مخالفة إدارية بحتة وأنه بعد ذلك التاريخ تم تلافى تلك المخالفة وتعيين ممثل لها فى ذلك الصندوق ، كما تبين من الفحص وجود بعض الملاحظات تمثلت فى ١ - عدم وضوح أسس احتساب رسوم التأخير عن زيادة المساهمين من مؤسسة الموائى الكويتية وشركة بهبهانى للاستثمار وهذه الأسس تم إيضاحها لاحقاً من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بعد مراسلة إدارة الصندوق وأنه تم احتساب مبلغ ٧٠٦٠٠٠ دولار أمريكى مصروفات إدارة بالزيادة نتيجة إشارات مساهمة كلاً من مؤسسة الموائى الكويتية وشركة بهبهانى للاستثمار كمستحقات فى ٢٠١٢/١٢/٣١ ، وهذا وقد سبق لمدير



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المباحث والمنضم لها الجنابيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جنابات ٣/

الصندوق احتساب مليون دولار مصروفات إدارة بالزيادة نتيجة إثبات مساهمة مؤسسة الموائ الكويتية البالغة خمسون مليون دولار أمريكي كمستحقات في ٢٠٠٩/١٢/٣١ ، وأنه تنج عن ذلك حصول مدير الصندوق على أتعاب إدارة بمبلغ ١٧٠٦٠٠٠ دولار أمريكي ناتجة عن إثبات بعض زيادات المساهمة في رأس مال الصندوق كمستحقات لم يتم سدادها في السنوات المالية التالية وقد تحملت مؤسسة التأمينات الاجتماعية جزء من هذه المصروفات بنسبة مساهمتها في ذلك الصندوق ، ٢- قيام صندوق الموائ الاستثماري بمنح شركة كى جى إل الدولية للموائ والتخزين والنقل قرض قابل للتحويل إلى أسهم بشركة دمياط الدولية للموائ بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي لمدة خمس سنوات تبدأ من ٢٠٠٧/٨/٢٧ بفائدة ٢٨% تدفع عند الاستحقاق بالمخالفة لاستراتيجية وأهداف الاستثمار في الصندوق حيث أن الصندوق ليس من أغراضه منح قروض وأن استثماره يكون في إدارة الموائ والأنشطة التشغيلية المرتبطة به ، وأن تلك الفائدة تم احتسابها لمدة سنة وأثبتت في البيانات المالية لعام ٢٠٠٨ وتم إلغائها من الدفاتر بالبيانات المالية في عام ٢٠١١ ولم يتم احتساب أية فوائد بشأن هذا القرض مما أثر على إيرادات الصندوق ، وتم تمديد منح ذلك القرض لمدة سنتين ينتهي في ٢٠١٤/٨/٢٦ ، وهذا مخالف لإستراتيجية وأهداف الاستثمار ، ٣- تدنى المساهمات المدفوعة في رأس مال الصندوق مقارنة برأس المال المصرح به بالرغم من زيادة مساهمة بعض الجهات وقرب انتهاء عمر الصندوق ، ٤- عدم استغلال مدير الصندوق نسبة كبيرة من رأس مال الصندوق في مجالات الاستثمار المحددة في مذكرة الاكتتاب الخاص وتضخيم تقييم رأس مال استثمارات الصندوق مما أثر على نتائج أعماله حيث بلغت تكلفة الاستثمارات خلال الفترة من بداية عمر الصندوق في عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ مبلغ ٢٠١٢/١٢/٣١ ١٠٢٤٩٠٤٩ و ١٧٨١٥٢٠٠٠ دولار أمريكي بنسبة ٥٧% من رأس مال الصندوق البالغ ١٧٨١٥٢٠٠٠ دولار أمريكي وتم



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنائيات المباحث والمنضم لها الجنائيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١ / ١١ جنائيات ٣/

تقديم تلك الاستثمارات بمبلغ ٦٢٢ و ٢٩٩ و ٢٣١ دولار أمريكي وهو أمر مغالى فيه حيث تبلغ نسبة الأرباح الغير متحققة المتراكمة ٨ و ٢٢٥ % ،
 ٥- عدم تعيين مدقق حسابات للصندوق فى بلد إنشاء الصندوق
 وهى جزر كايمان وتم تعيينه من المدققين المسجلين بدولة الكويت ،
 وأضاف بأن هذه الملاحظات هى مجرد ملاحظات لم يتبين من خلالها وجود مخالفات مالية وأنه لا يمكن التحقق من ثبوت مخالفة مالية على مساهمة المؤسسة إلا بعد بيع الاستثمار أو تخارج المؤسسة منه ،
 وبأنه طبقاً للبيانات المالية للصندوق فى ٢٠١٢/١٢/٣١ فإن الصندوق حقق أرباح نتيجة إعادة تقييم استثماراته وتبلغ حصة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من هذه الأرباح مبلغ ٦٤٢ و ٢٦٥ و ٥٠ دولار أمريكي وهى أرباح دفترية وأنه وفقاً للسياسات المحاسبية المطبقة بالمؤسسة أنفة البيان لا يتم إثبات الأرباح إلا عند البيع أو التخارج من الاستثمار وانتهائه وأنه ليس هناك ضرر بالمال العام حتى الآن طبقاً لهذه الأرباح الدفترية وأن المؤسسة لم تحصل على ثمة أرباح فعلية وأنها مجرد أرباح دفترية والحصول عليها يكون عند بيع الاستثمارات الخاصة بالصندوق وتصفيته والتخارج منه وفقاً لمذكرة الاكتتاب الخاصة بذلك الصندوق وبمواجهته بما أبلغت الشاكية / منى عبد المنعم محمود به وما شهدت به بتحقيقات النيابة العامة صمم على ما جاء بأقواله بالتحقيقات، وأضاف بأنه لا يوجد ضرر بالمال العام وتحقيق الضرر من عدمه يكون عند بيع الاستثمارات الخاصة بالصندوق وتصفيته والتخارج منه وفقاً لمذكرة الاكتتاب الخاصة بذلك الصندوق .

وبسؤال / حمد عبد المجيد جواد الأمير - مدقق بقطاع الرقابة على الجهات الملحقة والاستثمار بديوان المحاسبة - بتحقيقات النيابة العامة - شهد بذات ما شهد به / طارق فوزى محمود حسين - كبير المدققين بقطاع الرقابة على الجهات الملحقة والاستثمار بديوان المحاسبة -



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المفيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المباحث والمنظم لها الجنابيتين رقمي ٢٠١٢/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جنابات ٢/

وحيث إنه بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٣٠ أصدرت النيابة العامة قرارها أولاً:-
 باستبعاد شبهة جرائم العدوان على المال العام من الأوراق ، ثانياً:-
 قيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها إدارياً ، ثالثاً:- إعلان كل
 من مجلس الوزراء ، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، والمشكو
 في حقهم / ماريلا لازاريقا ، وسعيد إسماعيل دشتي ، ومهدي إسماعيل
 على الجراف ، وطارق عدنان إسماعيل ، - تأسيساً على - أنه ليس
 هناك ضرراً بالمال العام ومن ثم تنهار أركان جرائم العدوان على المال
 أخذاً بما قرره الشيخ / عبدالله جابر الأحمد الصباح - نائب المدير العام
 لشئون الاستثمار بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - بتحقيقات
 النيابة العامة من أن مساهمة المؤسسة في صندوق الموائ
 الاستثماري تمت بعد إتخاذ كافة الإجراءات حسب اللوائح والنظم
 المعمول بها في المؤسسة وأن استثمار المؤسسة في ذلك الصندوق
 حقق أرباح حتى ٢٠١٣/٩/٣٠ للمؤسسة بعائد سنوي ٣ و ٢٣%
 بواقع ٥٠ مليون دولار أمريكي وأن ذلك ثابت من خلال البيانات المالية
 وأنه سوف يتم استلام الأرباح في نهاية مدة الصندوق والذي تنتهي
 مدته في ٢٠١٤/١٢/٣١ وأنه ليس هناك ثمة ضرر لحق بأموال
 المؤسسة من جراء المساهمة في صندوق الموائ الاستثماري ، ويعدم
 صحة بلاغ وأقوال الشاكية ، وأخذاً بما قرره/ يوسف عبدالله السليمان
 الأحمد - مدير إدارة التدقيق الداخلي بالإنابة بالمؤسسة العامة
 للتأمينات الاجتماعية - بتحقيقات النيابة العامة من أنه ثبت بالتدقيق
 صحة الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
 للمساهمة في صندوق الموائ الاستثماري ، ولا توجد ثمة ملاحظات
 على تلك الإجراءات وأن الاستثمار في هذا الصندوق مستمر حتى
 ٢٠١٤/١٢/٣١ ، وأنه من واقع التدقيق على المستندات الخاصة بتلك
 المساهمة لا يوجد حتى الآن ضرر لحق بالمال العام وأنه حسب تقييم
 إدارة الاستثمار المباشر أنه توجد أرباح غير معلنة من جراء تلك
 المساهمة في ذلك الصندوق ، فضلاً عما قرره كلاً من / طارق فوزي



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المباحث والمتنم لها الجنائتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١ / ٢٠١٩/١١ جنابات ٣/

محمود حسين ، وحمد عبدالمجيد جواد الأمير - عضوي ديوان المحاسبة - بتحقيقات النيابة العامة من أن الفحص أسفر عن وجود بعض الملاحظات ولم يثبت من خلالها وجود مخالفات مالية وأنه لايمكن التحقق من ثبوت مخالفة مالية على مساهمة المؤسسة إلا بعد بيع الاستثمار أو تخارج المؤسسة منه ، وبأنه طبقاً للبيانات المالية للصندوق في ٢٠١٢/١٢/٣١ فإن الصندوق حقق أرباح نتيجة إعادة تقييم استثماراته وتبلغ حصة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من هذه الأرباح مبلغ ٦٤٢ و ٢٦٥ و ٥٠ دولار أمريكي وهي أرباح دفترية وأنه وفقاً للسياسات المحاسبية المطبقة بالمؤسسة أنقاة البيان لا يتم إثبات الأرباح إلا عند البيع أو التخارج من الاستثمار وانتهائه وأنه ليس هناك ضرر بالمال العام حتى الآن طبقاً لهذه الأرباح الدفترية .

وحيث ورد كتاب رئيس ديوان المحاسبة بالإجابة للسيد المستشار النائب العام المؤرخ ٢٠١٦/٧/٢٥ والمتضمن بأن الديوان يفيد بوجود بعض المستجدات بالقضية ورغبته تضمينها لإفادته بما يحقق الصالح العام وذلك بمناسبة إطلاع الديوان بأعمال الفحص على حسابات وسجلات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فأمر النائب العام بناء على تأشيرته المؤرخة ٢٠١٦/٧/٢٧ بإستخراج القضية موضوع الواقعة من الحفظ واتخاذ اللازم قانوناً بشأن المعلومات الجديدة لدى ديوان المحاسبة ، فتم استخارج القضية من الحفظ وإجراء التحقيقات في ضوء ما استجد .

ويسأل/ حمد أحمد حمد العليان - مدير إدارة المرافق الاقتصادية والخدمية بديوان المحاسبة - بتحقيقات النيابة العامة - شهد بأنه أطلع على وقائع مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في صندوق الموائى الاستثمارى منذ دخول المؤسسة في هذا الاستثمار وحتى انتهاء عمر الصندوق وذلك في ضوء التكاليف الصادر لديوان المحاسبة من لجنة الميزانيات والحساب الختامى في مجلس الأمة بإعداد تقرير تفصيلي عن التجاوزات التي شابت الاستثمار في صندوق الموائى



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنائيات المباحث والمتنظم لها الجنائيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١ /١١ جنائيات ٢/

الاستثماري بالإضافة إلى تكليف لجنة حماية الأموال العامة بمجلس الأمة ببيان كافة التجاوزات والمخالفات التي شابت الاستثمار في صندوق الموائ الاستثماري وبناء على هذه التكاليفات لديوان المحاسبة فتم تكليفه بفحص كافة التجاوزات والمخالفات التي شابت أعمال صندوق الموائ الاستثماري فتبين له أن صندوق الموائ الاستثماري تساهم فيه جهتين عامتين هما مؤسسة الموائ الكويتية ، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكويتية ومن ثم أصبحت أموال الصندوق أموالاً عامة ، وقد أسفر فحصه لمساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومؤسسة الموائ الكويتية عن وجود مخالفات وشبهات جرائم طالت الاستثمار في صندوق الموائ فأعد تقريراً كاملاً بهذه المخالفات المالية ، كما أعد تقريراً آخر بشأن مساهمة مؤسسة الموائ الكويتية في صندوق الموائ بناء على تكليف من النيابة العامة ، أما عن مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في هذا الصندوق وما شابه من أعمال عدوان على المال العام فقد تبين لديوان المحاسبة وجود مستجدات حول هذه المساهمة فتم إرسال كتاب للنيابة العامة لتوضيح الحقائق وهذه المستجدات هي ١- عدم تحصل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على أموالها من المساهمة في الصندوق سواء في قيمة رأس المال أو الأرباح المقررة بناء على عقد الاكتتاب بواقع ٣٠% سنوياً بعد انتهاء عمر الصندوق وبعد التمديد الثاني بما يشكل شبهة الاستيلاء على الأموال من قبل القائمين على إدارة الصندوق وذلك في النشاطات والأعمال المشبوهة التي ذكرها تفصيلاً بتقريره المقدم منه للنيابة العامة في القضية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة والمتعلقة بمساهمة مؤسسة الموائ الكويتية في صندوق الموائ الاستثماري حيث أن أعمال العدوان على أموال الصندوق واحدة ومن ذات الأشخاص المذكورين في تقريره وتمس الأموال التي ساهمت بها كلاً من مؤسستي الموائ الكويتية والتأمينات الاجتماعية الكويتية باعتبار أن أموال الصندوق أموالاً عامة وأنه كان لازماً على ديوان



المحاسبة أن يضيف ما تبين له من مستجدات إنطلاقاً من دوره في حماية المال العام والقيام بواجباته وأحال في وقائع العدوان على أموال الصندوق إلى تقريره السابق المقدم للنياحة العامة في القضية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة .

ويسأل / أيمن بدر البلوشي - مستشار مالي ومدير مكتب المتابعة والتنسيق بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - بتحقيقات النياحة العامة - شهد بأنه منذ انتهاء عمر صندوق الموائى الاستثمارى فى عام ٢٠١٤ لم تتسلم المؤسسة أموالها سواء فى قيمة رأس المال أو الأرباح المقررة بناء على عقد الاكتتاب، وأن المؤسسة خاطبت شركة كى جى إل للاستثمار مدير الصندوق فأفادت بأن الصندوق ما زال فى مرحلة التخارج نظراً لطبيعة الأصول التى يملكها الصندوق ، وأن مساهمة المؤسسة فى الصندوق مضافاً إليها أرباحها حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ مبلغ ١٠٠٧٤٨١٨٧ دولار أمريكى ويمثل هذا المبلغ قيمة مساهمة المؤسسة بمبلغ أربعين مليون دولار أمريكى مضافاً إليها عائد الاستثمار بمبلغ ٦٠٣٤٨١٨٧ دولار أمريكى وسند ذلك البيانات المالية للصندوق المرسله من المتهمه الأولى مدير الصندوق فى ٢٠١٦/٣/٣٠ .

وبتاريخ ٢٠١٧/١/٣ صدر قرار النياحة العامة بتكليف عضو ديوان المحاسبة /حمد أحمد حمد العليان بفحص كافة التجاوزات والشبهات المالية فيما يخص مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وتحديد المسئول عن تلك التجاوزات والأضرار التى حاقت بالمال العام نتيجة تلك المساهمة مع بيان تلك الأضرار وما إذا كانت ناشئة عن إهمال أو خطأ أو تفريط أم كانت عمدية على أن يشمل الفحص جميع استثمارات الصندوق وعلى ضوء صور المستندات المسالمة له وهى تلك للمقمنة رفق التقرير المقدم منه فى القضية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة عدد ستة مجلدات ، وبذات جلسة تحقيق ٢٠١٧/١/٣ تم بحليف /حمد أحمد حمد العليان - مدير إدارة المرافق الاقتصادية



والخدمية بديوان المحاسبة اليمين القانونية أمام النيابة العامة لأداء
المأمورية سالفة البيان المكلف بها من النيابة العامة .

وحيث ورد تقرير ديوان المحاسبة عن التجاوزات والمخالفات المالية
التي شابت استثمار المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية في صندوق
الموائى الاستثمارى تنفيذاً لقرار النيابة العامة .

وبسؤال / حمد أحمد حمد العليان - مدير إدارة المرافق الاقتصادية
والخدمية بديوان المحاسبة - بتحقيقات النيابة العامة- شهد إنه بناء
على التكاليف الصادر إليه من النيابة العامة بإعداد تقرير حول الواقعة
موضوع البلاغ أعد التقرير المؤرخ ٢٠١٧/٢/١٥ المرفق بالتحقيقات ،
وإنه استقى معلومات التقرير من واقع مطالعته لتقارير ديوان المحاسبة
الصادرة في هذا الشأن ، وكذا التكاليف الصادرة لديوان المحاسبة من
مجلس الأمة حول فحص واقعة مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية في
صندوق الموائى الاستثمارى ، وكذا ما زودته به النيابة العامة من
مستندات وكشوف بنكية ، ومن مراجعته لتقريره المقدم للنيابة العامة في
القضية رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال بشأن مساهمة مؤسسة
الموائى الكويتية في صندوق الموائى ، وما زودته به المؤسسة العامة
للتأمينات الاجتماعية من مستندات فتبين له أنه وفي الفترة من عام
٢٠٠٧ أسست شركة كى جى آل للاستثمار (شركة مساهمة كويتية
مغلقة) صندوق الموائى الاستثمارى في جزر الكايمان ، وتقدمت بعد
ذلك إلى الجهات المعنية بدولة الكويت (وزارة التجارة والصناعة ، وبنك
الكويت المركزى) بطلب الموافقة على تسويق وحداته بداخل الكويت
وجاء في نشرة الاكتتاب التي اعتمدها الشركة المسوقة أن الصندوق
يهدف إلى تحقيق عائد سنوى بنسبة ٣٠% على إجمالى استثمارات
الصندوق عبر منح فرصة للمستثمرين في الاكتتاب بأسهمه للعمل على
تطوير الموائى العالمية والاستثمارات المتصلة بهذا المرفق فصدرت
موافقة البنك المركزى بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٤ وتبعها القرار الوزاري رقم
٢٠١٧/٣٤٧ بالسماح للشركة بتسويق خاص لوحدات الصندوق في



الكويت بناء على ترخيص وزارة التجارة والصناعة رقم ٢٠٠٧/٢٤ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٢ برأس مال مصرح فيه ٥٠٠ مليون دولار أمريكي ، وبناء على ذلك أوكلت شركة كى جى إل للاستثمار إحدى الشركات التى تملكها بالكامل وهى شركة كى جى إل للاستثمار كايمن لتكون مديرة الاستثمار للصندوق مع تسويق وحداته فى الكويت ، وجاء نصيب مؤسسة الموائى الكويتية والتأمينات الاجتماعية الكويتية بقيمة ٨٥ مليون دولار أمريكى للأولى و(٤٠٤٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكى) للثانية بإجمالى مبلغ ١٢٥٤٠٠٠٠٠ دولار أمريكى من قيمة رأس المال المدفوع فعلاً بقيمة (١٦٦٠٠٩٧٥٦ دولار أمريكى) شكلت مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فى رأس مال الصندوق منذ إنشائه فى عام ٢٠٠٧ نسبة ٥٦% زادت عليها فى عام ٢٠١٠ نسبة مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية ليصل حجم الأموال العامة فى الصندوق ٧٤%، أودعت مبالغ المساهمين فى حساب الصندوق لدى بنك HSBC فرع الكويت حساب رقم ٠٠١٠٠٤٠٠١١٦٠ ولدى البنك الأهلى الكويتى حساب رقم ٠٠٦٠٣٤٩٣٢٨٣٠٠١ ، وتبلغ نسبة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فى رأس مال الصندوق ٧٤ و ٢١% من إجمالى المساهمات ، ونسبة مساهمة مؤسسة الموائى الكويتية ١٨ و ٤٥% من إجمالى المساهمات ، وقد أسفر الفحص بالنسبة لمساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فى صندوق الموائى الاستثمارى عن ارتكاب المخالفات الآتية :- المخالفة الأولى - عدم التزام شركة كى جى إل للاستثمار منذ نشأة الصندوق وحتى بعد انتهاء عمر الصندوق فى ٢٠١٤/٧/٢٨ بسداد مساهمتها فى رأس مال الصندوق والبالغة ٢٠ مليون دولار أمريكى ، كما تم إدخال شركة بتروليناك القابضة كمساهم فى الصندوق بمبلغ ثلاثة مليون دولار أمريكى ، وهى إحدى الشركات التابعة لشركة كى جى إل للاستثمار ولم تسدد مساهمتها فى الصندوق البالغة ٣ مليون دولار أمريكى ، ومن ثم تكتمل حصص رأس مال الصندوق واقعيًا وفقاً لما وارد فى البيانات



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنائيات المباحث والمنظم لها الجنائيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ١١ / ١١ / ٢٠١٩ جنائيات ٣/

المالية للصندوق حيث أثبتت بالبيانات المالية للصندوق على خلاف الحقيقة سداد هاتين الشركتين لحصتهما في رأس مال الصندوق ، والمسئول عن ذلك المتهم الأول / لازريقا ماريما مدير الاستثمار للصندوق الموائى الاستثمارى بشركة كى جى إل والتي تعد وتعتمد البيانات المالية للصندوق والمفوضة بالتوقيع عن كافة حسابات الصندوق في البنوك المحلية والأجنبية بدولة الكويت ، والمتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي مدير الصندوق فى شركة كى جى إل للاستثمار حيث أظهر البيان المالى للصندوق على غير حقيقة بإثبات سداد تلك المساهمات مضافاً إليها نسبة من الأرباح حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ وهى آخر بيانات مالية معتمدة للصندوق ، مع علمهما بذلك بموجب صلاحيتهما المفوضة تجاه حسابات الصندوق والتي ثبت منها جميعاً عدم سداد هاتين الشركتين حصتهما فى رأس مال الصندوق ، وما ثبت من كشوف حسابات الصندوق لدى البنوك الكويتية والأجنبية من عدم وجود أى بيان يثبت سداد هاتين الشركتين لحصتهما فى رأس مال الصندوق منذ إنشائه وحتى بعد انتهاء عمر الصندوق ، المخالفة الثانية :- تسهيل مدير استثمار الصندوق الاستيلاء على أموال صندوق الموائى الاستثمارى لصالح شركة شركة كى جى إل وشركاتها التابعة والزميلة حيث قام مدير الاستثمار فى صندوق الموائى الاستثمارى ممثلاً فى المتهم الأول / لازريقا ماريما من خلال الصلاحيات والتفويضات المنفردة التى تملكها والمتعلقة بأعمال السحب والتحويل من حسابات الصندوق لدى البنوك بتسهيل الاستيلاء على أموال صندوق الموائى الاستثمارى لصالح شركة كى جى إل للاستثمار وشركاتها التابعة والزميلة لها بالإضافة إلى صرف مبالغ مالية أخرى لصالحها شخصياً ولآخرين بأن قامت بالأتى :- أ- تحويل مبالغ مالية كبيرة بطريق غير مباشر من صندوق الموائى الاستثمارى لصالح شركة مجموعة المصارف الدولية المملوكة للمتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي وفاد إسماعيل على دشتي حيث قامت المتهم الأول بعد قيام



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المباحث والمنضم لها الجنابيتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جنابات ٣/

مؤسسة الموائى الكويتية بسداد حصتها ٥٠ مليون دولار أمريكى فى حساب صندوق الموائى الاستثمارى لدى بنك HSBC بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٥ بتحويل مبلغ ٣ و ٣٧ و ٤٦٧ و ٨٠٠ دولار أمريكى من أموال صندوق الموائى خلال الفترة من ٢٠١٠/٧/٢٥ حتى ٢٠١٠/٨/١١ إلى حساب شركة كى جى إل للاستثمار رقم ٠٦٠٣٧٢٣٥٤٩٢٠١ لدى البنك الأهلى الكويتى دون وجود ما يبرر ذلك التصرف وبما لا يتفق مع أغراض الصندوق بهذا الشأن ليتم بعد ذلك استغلال تلك المبالغ فى تحويل أجزاء منها إلى كل من ١- تحويل مبلغ ٧١٩١٠٠ دينار كويتى إلى حساب شركة المرباطون الدولية للتجارة العامة والمقاولات ببنك برقان رقم ٣١٦٠٠٠١٣١٩ والمملوكة للمتهم الثانى / سعيد إسماعيل على دشتي ، وفؤاد إسماعيل على دشتي وفقاً لما هو مبين فى عقد تعديل ملاك الشركة وجاءت عملية تحويل هذا المبلغ لشركة المرباطون الدولية للتجارة العامة والمقاولات على دفعتين الأولى بمبلغ ٣٠٩ و ١٠٠ دينار كويتى بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦ ورقم تلكس التحويل BR٠٧٠٠٢٠١٠٠٢٠٠٦٦، والثانية بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دينار كويتى بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦ ورقم تلكس التحويل BR٠٧٠٠٢٠١٠٠٢٠٠٦٩، ٢- تحويل مبلغ ثلاثمائة وخمسين ألف دينار كويتى إلى المتهم الثانى / سعيد إسماعيل على دشتي بحسابه رقم ٢٠١٢١٧٣١ ببنك برقان بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٤ ورقم تلكس التحويل BR٧٠٠٢٠١٠٠٢٠٠٣، ولم يتم إرجاع هذه المبالغ للصندوق ليبلغ حجم الضرر الذى أصاب المال العام مبلغ ١٠٠ و ٦٩ و ١٠٠ دينار كويتى يضاف لها حجم الأرباح المقررة وفقاً لنشرة الاكتتاب فى صندوق الموائى البالغة ٣٠% سنوياً ، وكذا قيام المتهم الأولى بصفتها كمفوض وحيد على جميع حسابات صندوق الموائى الاستثمارى بتحويل مبلغ إجمالى ١٢١٠٠٠ دينار كويتى إلى المتهم الثانى / سعيد إسماعيل دشتي عبر تحويل مالى بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦ بمبلغ ٢٧٠٠ دينار كويتى من حساب صندوق الموائى الاستثمارى رقم



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جنابات المباحث والمنضم لها الجنابيين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جنابات ٢/

٠٠١٠٠٤٠٠١١٦٠ لدى بنك HSBC، وإصدار شيكات (رقم ٢١٤٤٥٣ بمبلغ ٩٠٠٠ دينار كويتي، ورقم ٢١٤٤٥٨ بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار كويتي، ورقم ٢١٤٤٦٤ بمبلغ ٧٠٠٠ دينار كويتي، ورقم ٢١٤٤٦٨ بمبلغ ٨٠٠٠ دينار كويتي) مسحوبة من حساب صندوق الموائى الاستثمارى رقم ٠٠١٠٠٤٠٠١١٦٠ لدى بنك HSBC، وكذلك إصدارها الشيكات رقم ٣ بمبلغ ٨٠٠٠ دينار كويتي، ورقم ٥ بمبلغ ٧٠٠٠ دينار كويتي، ورقم ١٨ بمبلغ ١٨٠٠٠ دينار كويتي، ورقم ٢٠ بمبلغ ٧٠٠٠ دينار كويتي) فى غير أغراض الصندوق أو إدارة أمواله، ويقصد تسهيل الاستيلاء عليها، وأن جميع هذه التحويلات لا تعد من قبيل الاستثمار، المخالفة الثالثة :- استغل مدير الاستثمار فى صندوق الموائى الاستثمارى المتهممة الأولى الصلاحيات المفوضة والمنفردة له بالسحب والتحويل من حسابات صندوق الموائى الاستثمارى فى أعمال الاستيلاء على أموال الصندوق لصالح شركة كى جى إل للاستثمار وشركاتها التابعة والزميلة لها حيث بلغ إجمالى المبالغ المستولى عليها منذ تاريخ تأسيس الصندوق وحتى ٢٠١٥/٧/٣٠ مبلغ ٨٦٤ و ٦٥٢ و ٤٥٥ دولار أمريكى ويمكن بيان المبالغ المسحوبة من حسابات الصندوق لدى بنك HSBC والبنك الأهلى الكويتى والمحوالة لصالح شركة كى جى إل للاستثمار وشركاتها التابعة والزميلة لها وفقاً لآتى مبلغ ١٠٣٩ و ٠٠٠ دينار كويتي ومبلغ ١٢ و ٤١٩ و ٣٤٥ دولار أمريكى لصالح شركة كى جى إل للاستثمار، و مبلغ ٢٠٠٠٠ دينار كويتي لصالح شركة رابطة الكويت والخليج للنقل، ومبلغ ٠٠٠ و ٦٠٠ و ٢٠ دولار أمريكى لصالح شركة كى جى إل للموائى والتخزين والنقل، ومبلغ ٧٦٣ و ٧١١ و ١٧ دولار أمريكى لصالح شركة كى جى إل أن أم القابضة، ومبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكى لصالح شركة بترولونك القابضة، ومبلغ ٠٠٠ و ٧٠٠ و ٦ دولار أمريكى لصالح شركة كى جى إل أسيا ROHO، ومبلغ ١٨ و ٣٥٨ و ١٤٣ دولار

لصالح شركة كابيتال لينك، ومبلغ ٠٠٠ و ٩٠٠ و ٧ دولار



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جلايات المباحث والمنظم لها الجائتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١/١١ جلايات ٣/

أمريكي لصالح شركة كى جى إل البترولية ، ومبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لصالح شركة كلارك جيت واى انفسستمنت قروب ، ليصبح إجمالي المبالغ المسحوبة والمحوالة لهذه الشركات مبلغ ١٠٥٩٠٠٠٠ دينار كويتي ، ومبلغ ٥٣٣ و ٦٨ و ٧٦٤ و ٨٩٠ دولار أمريكي ، وتم استرجاع مبلغ ٦٦ و ٢٠٢ و ٢٠٤ و ٢٠٨ دولار أمريكي من أصل القرض الممنوح لشركة كى جى إل الدولية للموائى والتخزين والنقل ، كما تم إرجاع مبلغ ٦٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لحساب الصندوق لدى البنك الأهلي المتحد فيكون حجم المبالغ المستولى عليها ٥٦ و ٧٦٨ و ٦٦ دولار أمريكي ، وقد استمرت المتهممة الأولى فى تسهيل الاستيلاء على أموال الصندوق لصالح شركة كى جى إل للاستثمار وشركاتها التابعة والزميلة حتى بعد انتهاء المدة القانونية للصندوق فى ٢٠١٤/٧/٢٨ حيث قامت بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٨ بتحويل مبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لشركة KGL PETROLEUM CO ، وبتاريخ ٢٠١٤/٨/٢١ بتحويل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لشركة KGL PETROLEUM CO ، وبتاريخ ٢٠١٤/٩/٢ بتحويل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لشركة CLARK GATEWAY INVESTMENT GROUP LP ، وبتاريخ ٢٠١٤/٩/٢ بتحويل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لشركة CLARK GATEWAY INVESTMENT GROUP LP ، وبتاريخ ٢٠١٤/١٠/١ بتحويل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لشركة KGL PETROLEUM CO ، وبتاريخ ٢٠١٤/١٠/١ بتحويل مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لشركة KGL PETROLEUM CO ، وبتاريخ ٢٠١٤/١٠/١ بتحويل مبلغ ٧٠٥ و ٧٠٥ و ٧٠٥ دولار أمريكي لشركة KGL INVESTMENT CO ، وبتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٦ بتحويل مبلغ ١٠ و ١٧ و ٥١٧ دولار أمريكي لشركة CAPITAL LINK HOLDING CO ، وبتاريخ ٢٠١٤/١٢/٨ بتحويل مبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لشركة KGL PETROLEUM CO ، وبتاريخ ٢٠١٥/٢/٩ بتحويل مبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي ، وبتاريخ ٢٠١٥/٣/٤ بتحويل مبلغ ٤٠٠٠٠ دولار أمريكي ليبلغ حجم المبالغ المسحوبة والمحوالة من حساب الصندوق لدى البنك الأهلي الكويتي بعد تاريخ ٢٠١٤/٧/٢٨ ولغاية ٢٠١٥/٣/٤ مبلغ ٦٨٠٦٠٨٧ و ٨ دولار أمريكي وفقاً لما هو ثابت من كشوف حسابات البنك ، وأن مبلغ ٦٨٠٦٠٨٧ و ٨ دولار أمريكي يدخل ضمن مبلغ ٥٣٣ و ٦٨ و ٧٦٤ و ٨٩٠ دولار أمريكي المحولة لصالح شركات كى جى إل للاستثمار ، و رابطة الكويت والخليج للنقل ، كى جى إل للموائى



والتخزين والنقل ، و كى جى إل أن أم القابضة ، وبترونيك القابضة ، وكى جى إل أسيا ROHO ، وكايتال لينك ، و كى جى إل البترولية ، وكلاك جيت واى انفستمت قروب ، وأن جميع هذه التحويلات لا تعد من قبل الاستثمارات لأنها لا تتصل بأى عمل استثماري حيث خلت مستندات صندوق الموائى وبياناته المالية من هذا الأمر بالإضافة إلى أن المستفيدين من تلك التحويلات هي كيانات تابعة وزميلة لشركة كى جى إل للاستثمار وأشخاص ذو صلة بها كالمتهم الثانى ، المخالفة

الرابعة :- قام مدير الاستثمار فى صندوق الموائى الاستثمارى ممثلاً فى المتهمة الأولى / لازاريفا ماريا من خلال الصلاحيات والتفويضات المنفردة التى تملكها والمتعلقة بأعمال السحب والتحويل من حسابات الصندوق لدى البنوك بتسهيل الاستيلاء على أموال صندوق الموائى الاستثمارى لنفسها بأن قامت بصرف مبالغ مالية لصالحها شخصياً بدون وجه حق حال كونها مدير الصندوق والمفوضة بالتوقيع على جميع حسابات الصندوق وهى مبلغ ٢٩٤٤٢ دينار كويتى ، ومبلغ ٦٠٦٠ دولار أمريكى بأن تلقت تحويل من حساب صندوق الموائى الاستثمارى لدى بنك HSBC رقم ٠٠١٠٠٤٠٠١٠٠١ بالدينار الكويتى فى ٢٠١٠/١٢/١٣ بمبلغ ٤٤٢ دينار كويتى على حسابها رقم ٢٢١٠٠٢٠٠٢٥٢٣٢ ببيت التمويل الكويتى ، كما تلقت من حساب الصندوق لدى بنك HSBC رقم ٠٠١٠٠٤٠٠١١٦٠ بالدولار الأمريكى فى ٢٠١٠/٨/٢٦ مبلغ ٢٧ ألف دينار كويتى فى حسابها رقم ٢٠٦٠٢٥١٣١٦ بينك برقان ، وفى ٢٠١١/١٠/٣١ مبلغ ٦٠٦٠ دولار أمريكى فى حسابها رقم ٢٢١٠٠٢٠٠٢٥٢٣٢ ببيت التمويل الكويتى ، كما أصدرتها لنفسها شيكات من حساب الصندوق لدى بنك HSBC بالدينار الكويتى سالف البيان وهذه الشيكات الشيك رقم ٢١٤٤٥٤ بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٥ بمبلغ خمسة آلاف دينار كويتى ، والشيك رقم ٢١٤٤٥٩ فى ٢٠١١/١١/١ بمبلغ عشرة آلاف دينار كويتى ، والشيك رقم ٢١٤٤٦٥ فى ٢٠١٢/٤/٩ بمبلغ خمسة آلاف دينار كويتى ، والشيك رقم ٢١٤٤٦٩ فى ٢٠١٢/٤/١١ بمبلغ ثمانى عشر ألف دينار كويتى ، كما أصدرت لنفسها شيكات من حساب



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جثايات المباحث والمنضم لها الجنائين رقمى ٢٠١٢/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩، ٢٠١٤/١١ جلسة ٢٠١٩/١١ جثايات ٢/

الصندوق رقم ٤٩٣٢٨٣٠٠٢ بالدينار الكويتى لدى البنك الأهلى الكويتى الشيك رقم ٦ بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٤ بمبلغ خمسة آلاف دينار كويتى ، والشيك رقم ٩ بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٦ بمبلغ ثمانية عشر ألف دينار كويتى ، والشيك رقم ١٩ فى ٢٠١٤/٢/١٣ بمبلغ ١٨ ألف دينار كويتى ، والشيك رقم ٢٢ فى ٢٠١٤/٢/٢٣ بمبلغ خمسة آلاف دينار كويتى ، والشيك رقم ٣٥ فى ٢٠١٤/١٢/١٥ بمبلغ ١٨ ألف دينار كويتى ، المخالفة الخامسة :- قيام مدير الاستثمار (شركة كى جى إل للاستثمار - كايمان) لصندوق الموائى الاستثمارى بتقديمه قروض لأطراف ذات صلة بالمخالفة للأغراض الرئيسية للصندوق حيث أن الصندوق ليس من ضمن اغراضه منح قروض حيث انتهج مدير الاستثمار لصندوق الموائى الاستثمارى مسلكاً يخالف الأغراض الرئيسية للصندوق عندما قام بتقديم قروض لأطراف ذات صلة بالصندوق ويمبالغ مالية كبيرة حيث قام بمنح قرض لشركة كى جى إل الدولية للموائى والتخزين والنقل ش م ك م بمبلغ عشرون مليون دولار أمريكى بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٦ بفائدة سنوية ٢٨% وهو ذات تاريخ الذى تم تأسيس الصندوق وطرحه للاكتتاب من قبل شركة كى جى إل للاستثمار لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمدة عامين فقط كما أن منح هذا القرض تم عقب مساهمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فى رأس مال الصندوق وهى مساهمة ضخمة مقارنة بباقى المساهمات الأخرى فى الصندوق ، وتم إيداع هذا المبلغ فى حساب شركة كى جى إل الدولية للموائى والتخزين رقم ٠٠٢٤٢٦٥٩٠٣٠١ لدى بنك الكويت الوطنى ، وتم خلال السنة المالية ٢٠١٢ تعديل اتفاقية القرض من قبل مدير الاستثمار بشكل منفرد ألغى بموجبها كافة الفوائد المقررة على القرض وتكوين مخصص مقابلها وفقاً لما هو مثبت فى البيانات المالية المعتمدة للصندوق عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٢/١٢/٣١ وقد شاب منح هذا القرض مخالفات تمثلت فى ١ - ضخمة حجم القرض المعروض للشركة سائلة البيان والذى جاء مساوياً لحصة الشركة صاحبة



ترخيص الصندوق (كى جى إل للاستثمار) وتبعية كلاً من الشركتين (كى جى إل للاستثمار ، وكى جى إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل) لنفس الملاك بما مفاده استرداد أصحاب الترخيص لكامل حصتهم فى رأس مال الصندوق فى ذات اليوم الذى أسس فيه الصندوق ، ٢- ضخامة حجم الفوائد المتفق عليها فى عقد القرض البالغة ٢٨% سنوياً على أصل المبلغ وفقاً لما هو مبين فى البيانات المالية للصندوق المالية ٢٠١٠ والتي تزيد بمراحل عن حجم الفوائد المعمول بها لدى البنوك مما يثير الشك فى إمكانية إلزام الشركة بسدادها وأكد ذلك أن كامل قيمة الفوائد المستحقة حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١ بلغ مجموعها مبلغ ٨٣٦ و ٥٦٣ و ٧ دولار أمريكى مع الاستمرار فى عدم احتساب أية فوائد حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ ، ٣- مدة القرض خمس سنوات تنتهى فى ٢٠١٢/٨/٢٧ وهو ذات التاريخ الذى ينتهى فيه العمل وتصفية الصندوق إلا أنه ولأسباب إخفاق الشركة المقترضة فى سداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه تم تمديد فترة السداد لعامين وبما يتوافق مع تجديد المدة القانونية للصندوق لعامين تنتهى فى ٢٠١٤/٨/٢٧ ، وأن المسئول عن تلك المخالفة المتهم الأول / لازاريقا ماريما مدير صندوق الموانئ الاستثمارى والمخولة بالتوقيع على هذه القروض وإدارة الصندوق ككل ، والمتهم الثانى / سعيد دشتي عضو مجلس إدارة شركة كى جى إل للاستثمار وصاحب الترخيص الممنوح لتأسيس الصندوق عن عمد منهما وتواطئ فيما بينهما وذلك لرغبتها فى تحقيق منفعة ومصلحة لشركة كى جى إل للاستثمار والتي تمتلك هذه الشركات ، كما أن المتهم هو شريك والممثل القانونى لشركة رابطة الكويت والخليج للنقل وشركة ماجستك للسياحة والسفر وهاتين الشركتين تساهمان فى شركة كى جى إل للموانئ والنقل والتخزين وهو الذى مثل شركة كى جى إل الدولية للنقل والتخزين حال اتصالها على هذا القرض ، وقد لحق بالمال العام ضرراً يقدر بمبلغ ٣٦٨٨٢٤٧٧ دولار أمريكى ، وأن قيمة المسدد من هذا القرض مبلغ



الحكم رقم ٢٠١٢/١٤٩٦ حصر أموال عامة المقيدة برقم ٢٠١٥/٢٣ جبايات المبلط والمنظم لها الجبايتين رقمي ٢٠١٣/٥٤٧، ٢٠١٤/١٧١٩ جلسة ٢٠١٩/١١ / ١١ جبايات ٣/

٢٠١٤٨٢٠٢ دولار أمريكي والمتبقى منه مبلغ ٤٥١٧٩٧ دولار أمريكي بعد استبعاد القوائد ، وأضاف بأنه حال فحصه البيانات المالية لصندوق الموائى الاستثمارى عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٥/١٢/٣١ تبين له قيام المتهمه الأولى / لازاريفما ماريا بشطب القرض الممنوح لشركة ي جى إل الدولية للموائى والتخزين والنقل بمبلغ ٢٠٦٠٠٠٠٠ دولار أمريكي شطباً نهائياً دون إثبات ما يقابله من سداد قيمته فعلياً أو استبداله بأسهم شركة دمياط للموائى (ديبكو) وهو ما يعتبر تسهياً من مدير الاستثمار للاستيلاء على هذا المبلغ بالكامل وإلغاء كافة القوائد المقررة عليه ، المخالفة السادسة :- قامت إدارة صندوق الموائى الاستثمارى ببيع استثمارها MPC-GMO خلال السنة المالية ٢٠١٣ بقيمة التصفية بمبلغ ٥٨٩ و ٢٠٥٠ دولار أمريكي محققة بذلك خسائر بلغت ٩٧٣ و ٢٨٠ و ١٥ دولار أمريكي وفقاً لما هو مثبت فى البيانات المالية المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٣ ، ولم تكف المتهمه الأولى / لازاريفما ماريا بتلك الخسائر وإنما عمدت إلى استغلال صفقتها كمفوض وحيد على جميع حسابات صندوق الموائى الاستثمارى بداخل الكويت وحولت خلال الفترة من ٢٠١٤/٣/٣١ حتى ٢٠١٥/٧/٩ أموال من حسابى صندوق الموائى رقمي ٠٠٢٤٩٣٢٨٣٠٠١ و ٠٠٢٤٩٣٢٨٣٠٠٢ لدى البنك الأهلى الكويتى إلى حساب شركة MPC-GMO بعد انتهاء استثمار الصندوق مع الشركة سالفه الذكر حيث تم بيع هذا الاستثمار خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ حيث قامت المتهمه الأولى بتحويل مبلغ من حساب صندوق الموائى رقم ٠٠٢٤٩٣٢٨٣٠٠١ لدى البنك الأهلى الكويتى إلى حساب شركة MPC-GMO بمبلغ ١٦٠ و ٨٤ و ١٣٢ دولار أمريكي بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣١ ورقم تلكس التحويل BR07002014006629 ، ومبلغ التحويل ١٣٣ و ٩٨٦ و ١٣ دولار أمريكي بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢١ ، ورقم تلكس التحويل BR07002014008437 ، وبعد إنقضاء أجل صندوق الموائى الاستثمارى فى ٢٠١٤/٧/٢٨ مبلغ ٧٧ و ٣٠٨ و ١٣٤ دولار

